جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

أهداف التنمية المستدامة

رؤية 2030 VISION OF EGYPT

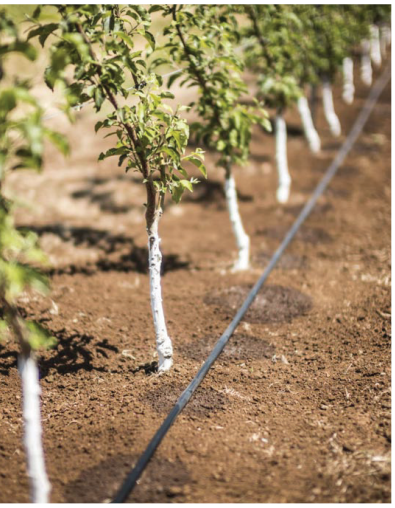

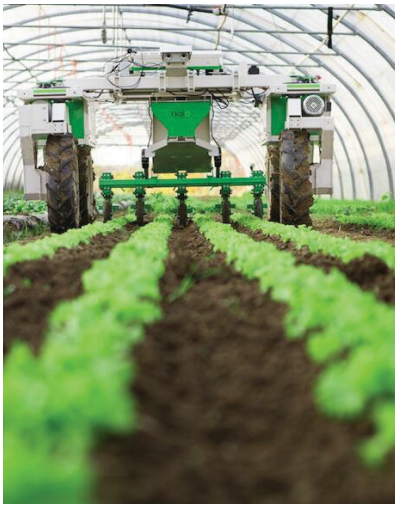

الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030

ديسمبر 2019

الاستراتيجية المحدثة
للتنمية الزراعية المستدامة
في مصر 2030

ديسمبر 2019

تقديم

أطلقت مصر في عام ٢٠١٦ استراتيجية التنمية المستدامة SDGs رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي شملت عشرة محاور وأخذت في الاعتبار الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر والتي تم إعدادها بعد انتهاء الأهداف الإنمائية للألفية MDGs في عام ٢٠١٥.

هذا ولم تأت التنمية الزراعية في إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر٢٠٣٠ كمحور مستقل وإنما جاءت متضمنة في المحور الأول من المحاور العشرة للإستراتيجية وهو محور التنمية الاقتصادية والذي اشتمل علي كل القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد القومي. وأخذت التنمية الزراعية بالإستراتيجية في الاعتبار الأهداف المباشرة بالغذاء والزراعة، وخاصة الهدفين. الاول والثاني من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة SDGs السبعة عشر. وينص الهدف الأول على القضاء علي الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وينص الهدف الثاني علي القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

هذا وقد بدأت الحكومة في تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ بدءًا بالخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ ثم ببرنامج الحكومة للأعوام الأربعة ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢١ والخطة الاستثمارية للعام الاول ثم الخطة الاستثمارية للعام الثاني. وفي ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والتعويم المدار للجنيه المصري وترشيد الدعم والمستجدات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية والإقليمية والدولية رأت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري أن هناك ضرورة لمراجعة وتحديث إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠وطلبت من مختلف الوزارات. والقطاعات بالتالي تشكيل وحدات وفرق عمل لمراجعة وتحديث استراتيجياتها القطاعية وفق أطر ونماذج تخطيطية مرجعية بحيث يسهل متابعه تنفيذها وتقيمها علي المستويات القطاعية وعلي المستوي القومي. وفي ضوء ذلك شكلت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بقرار وزاري وحدة وفريق عمل برئاسة مستشارنا الاستاذ الدكتور سعد نصار وعضوية باحثين وخبراء من مختلف هيئات وقطاعات الوزارة وخاصة مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء وقطاع الشئون الاقتصادية علاوة علي اساتذة من الجامعات المصرية لمراجعة وتحديث إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة التي تم وضعها في عام ٢٠٠٩ كما استعانت الوزارة في هذا المجال ومن خلال مشروع للتعاون الفني TCP مقدم من منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) بعدد من الباحثين والخبراء الوطنيين والدوليين.

هذا وقد تم وبالتنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري الانتهاء من إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المحدثة والتي ستصبح بعد خضوعها كغيرها من الاستراتيجيات القطاعية الإنتاجية والخدمية الأخرى لحوار مجتمعي محورا من المحاور التفصيلية السبعة وعشرون لإستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر٢٠٣٠ المحدثة والتي تعدها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة المحدثة في المجال المؤسسى تحسين مناخ الاستثمار الزراعي و تقوية الروابط بين القطاع الزراعي والقطاعات الآخرى و مراجعه القوانين والتشريعات الزراعية وفي المجال الاقتصادي: زيادة إنتاجية وحدة الارض والمياة والاستثمار والعمل في المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية والداجنة والسمكية والزيادة المستدامة لمساحات الاراضي المستصلحة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الاسواق المحلية والدولية.
وفي المجال الاجتماعي: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وخفض معدلات الفقر و تضييق الفجوة بين الجنسين وتنمية الموارد البشرية و توفير فرص عمل منتجة في الزراعة والانشطة المرتبطة بها وتفعيل دور المرأة في مختلف الانشطة الريفية وتحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي وفي المجال البيئي: الحد من الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على الزراعة المصرية و الاستخدام المستدام للموارد الزراعية والرعوية الطبيعية.

ويسعدني في النهاية أن أشكر السادة رئيس وأعضاء فريق عمل باحثي وخبراء مراجعة وتحديث الاستراتيجية على جهدهم المتواصل والمتميز في سبيل انجاز هذه الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ .

وفقنا الله جميعا في خدمة مصرنا الغالية في ما نصبوا إليه من تقدم وازدهار.

القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٩.

وزير الزراعة واستصلاح الاراضي

أ.د. عز الدين ابو ستيت

مقدمة

أعدت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي وعملت على تنفيذ عدد من استراتيجيات التنمية الزراعية والتي تحدد الأهداف والإمكانات والمحددات والآليات. حيث أعدت استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات والتي مهدت الطريق إلى تخفيف وإزالة التدخلات الحكومية والإدارية في قطاع الزراعة مثل التركيب المحصولي الاجباري والتوريد الاجباري للمحاصيل وتسعيرها. ثم أعدت الوزارة وبدعم فني من البنك الدولي استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات والتي ركزت على وضع برنامج استثماري للتوسع الرأسي والأفقي في قطاع الزراعة ودعوة الدول والمؤسسات الدولية المانحة إلى المساهمة في هذا البرنامج وقد نشر البنك الدولي هذه الاستراتيجية كإحدى إصداراته. ثم أعدت الوزارة بدعم فنى من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧. وركزت تلك الاستراتيجية على العمل على الإستفادة من المزايا النسبية والتنافسية في التنمية الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل من الاتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء والاستدامة وسلامة الغذاء. وقد نشرت الفاو تلك الاستراتيجية كأحدى إصداراتها ، ثم جاءت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تضمنت خطة تنفيذية (Action Plan) تفصيلية تشمل العديد من برامج التوسع الزراعى الرأسي والأفقي القومية والفرعية مع تقدير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج ودور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تمويلها .

وغني عن القول أن كلا هذه الاستراتيجيات يأتي امتدادا واستكمالا لسابقتها ومستفيدا من نقاط القوة والضعف بها. وتأتى مراجعة وتحديث استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ والتي نحن بصددها استجابة لطلب وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري في اطار مراجعة وتحديث استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ في ضوء المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والاقليمية والدولية وخاصة برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر والتعويم المدار لسعر الصرف و ترشيد الدعم.

وتتميز وثيقة الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة بأنها تاخذ في الاعتبار الاهداف الاممية للتنمية المستدامة كما أنها لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية وإنما تتضمن أيضاً الجوانب الاجتماعية والبيئية هذا علاوة على الجوانب المؤسسية. كما سيتم ووفقا لهذه الوثيقة إعداد خطة تنفيذية تفصيلية للبرامج والمشروعات المطلوب تنفيذها على مراحل زمنية و الاستثمارات العامة والخاصة المطلوبة لتنفيذها والمقدرة وفقا لما حدث من متغيرات ومستجدات في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي مع تعزيز ذلك بنظام للمتابعة و التقييم. و سيتم مناقشة هذه البرامج والمشروعات مع ممثلي المزارعين والتعاونيات ورجال الاعمال والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأود في النهاية أن أتوجه بالشكر إلى فريق العمل بوحدة مراجعة وتحديث ومتابعة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بالوزارة وفريق عمل مشروع الدعم الفني (TCP) المقدم من منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لتحديث الاستراتيجية على جهدهم المتواصل والمتميز في سبيل انجاز هذه الاستراتيجية المحدثة.

القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٩.

مستشار الوزير
و رئيس فريق عمل مراجعة وتحديث ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية
دكتور سعد نصار

المحتويات

تقديم 3

مقدمة 4

رؤية مصر ٢٠٣٠: 9

الرسالة 9

تمهيد 9

أولاً: الوضع الراهن لتنمية القطاع الزراعي 12

ثانياً: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الزراعية في مصر 19

أ. تحديات مؤسسية 19

أ.١. التحديات 19

أ.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال المؤسسي : 20

ب. تحديات اقتصادية 22

ب.١. التحديات 22

ب.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال الاقتصادي : 23

ج. تحديات اجتماعية 24

ج.١. التحديات 24

ج.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال الاجتماعي : 25

د. تحديات بيئية 26

د.١. التحديات 26

د.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال البيئي: 27

ثالثاً: علاقة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة (SDGs) 28

رابعاً: المبادئ والتوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة 34

التحليل الرباعى (SWOT) للقطاع الزراعى ككل : 35

خامساً: الرؤية للاستراتيجية المحدثة 36

سادساً: الرسالة للاستراتيجية المحدثة 36

سابعاً: الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة 37

ركائز الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية ٢٠٣٠ 38

أولويات العمل في المجالات المؤسسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي و البيئي : 39

أولويات المجال المؤسسي : 39

أولويات المجال الاقتصادي : 41
أوليات المجال الاجتماعي : 43
أوليات المجال البيئي : 45
التدخلات المقترحة ذات الأولوية للقطاع الزراعي 46
ثامناً: الحوكمة والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي 47
تاسعاً : التنمية البشرية والبحث العلمي 48
عاشراً: السياسات التمكينية، وآليات التنفيذ اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي 48
حادي عشر: أهم مؤشرات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة للقطاع الزراعي 52
ثاني عشر: البرامج والمشروعات : 57
ثالث عشر: آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم 62
الملاحق 64
ملحق ١ : ملخص أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة : 65
ملحق ٢ : البرامج والأولويات : 66
ملحق ٣ : قرار وزاري رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل فريق عمل وحدة مراجعة وتحديث استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة
في مصر ٢٠٣٠ 83
ملحق ٤ : فريق عمل مشروع الدعم الفني TCP من قبل منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة بشأن تحديث استراتيجية التنمية الزراعية
المستدامه في مصر ٢٠٣٠ 85
المراجع 89

قائـمة الجداول

جدول ١ : العمالة (employement) في مصر حسب القطاع الاقتصادي ، ٢٠٠٠-٢٠١٧ 14

جدول ٢ : نمو الإنتاج والإنتاجية الكلية للموارد في الزراعة المصرية (١٩٦٢-٢٠١٦) ٪ 15

جدول ٣ : نفقات البحث والتطوير (التنمية) والصادرات عالية التكنولوجية 17

جدول ٤ : مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في مصر ،٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠١٦-٢٠١٨ 18

قائـمة الأشكال

شكل ١ : أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني المصري 13

شكل ٢ : مساهمة الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في تحقيق رؤية مصر المحدثة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠ SDGs) 37

استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة

رؤية مصر ٢٠٣٠

«مصر جديدة بحلول ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة»

الرؤيــة

"تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على نمو سريع ومستدام وشمولي للقطاع الزراعي في إطار من التنمية الريفية المتكاملة، ويُعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والحد من الفقر الريفي".

الرسالــة

"تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي لجموع المواطنين وتحسين التغذية ومستوى معيشة السكان الريفيين، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد واستثمار كل من مقومات التميز الجغرافي فيما بين الأقاليم الزراعية المختلفة.

تـمهيد

كانت الزراعة – كما في العديد من البلدان- هي المُقوِّم الأساسي للمجتمعات طوال آلاف السنوات، وحتى مع دخول عصر الصناعة كانت الزراعة مصدر الإلهام للتطوير التقني في أدوات الري والحرث والحصاد. ومع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، دخلت الزراعة مرحلة تنموية جديدة وهي مرحلة توظيف العلم والتكنولوجيا في تعظيم "الغلة" من وحدة المساحة، اعتماداً على السلالات عالية الإنتاج والإدارة المتكاملة للزراعة والمياه واستخدام التكنولوجيا الحيوية والحد من استخدام المبيدات والمخصبات وتطوير العمليات الزراعية.

شهدت الزراعة المصرية تطورات متتالية مع تطور مشروعات الري من ري الحياض إلى الري الدائم والتكثيف الزراعي. وأسهمت مؤسسات البحث العلمي في تطوير الزراعة، وتضاعفت إنتاجية الأرض، وأصبحت مصر من الدول المتقدمة في العالم بمقياس إنتاجية وحدة مساحة الأرض (الفدان) في الأرز وقصب السكر وغيرهما. وأصبحت الزراعة ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، وركيزة اجتماعية في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

يتطلب تطوير الزراعة المصرية وجود رؤية ثاقبة وتضافر كل الجهود وتوفير مناخ الأمن والاستقرار والدعم الشعبي والشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة. كما يتطلب النظر في عدد من الأولويات أهمها الحفاظ على الرقعة الزراعية وتنميتها، وتطوير نظم الري، وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من محاصيل الغذاء الرئيسية وتعديل منظومة الاستثمار الزراعي في المشروعات الكبرى بالإضافة إلى تطوير وتعديل السياسات والتشريعات الزراعية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

لـماذا الزراعـة ؟

تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، الاطار الأهم لتوجيه الجهود نحو نمو شمولي وسبل معيشة مستدامة. وتعتبر الزراعة من خلال علاقتها بالأمن الغذائي ، التغذية والصحة ، نمو وتنمية الريف ، والبيئة ، العجلة الرئيسية في تحقيق هذه الأهداف. وفي ظل الوضع الحالي لتغييرات الأسواق العالمية وازدياد السكان ، تواجه الزراعة ثلاث تحديات أساسية (الفاو ، ٢٠١٧) :

أولاً : مطلوب من الزراعة زيادة إنتاج كافي وآمن وتغذوي لمواجهة الطلب المتزايد نتيجة لزيادات السكان.

ثانياً : مطلوب من الزراعة أن تخلق فرص عمل جديدة ودخل وتساهم في القضاء على الفقر ، وتحقيق النمو الاقتصادي للريف وللمجتمع ككل.

ثالثا : تلعب الزراعة دوراً رئيسياً في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وخاصة المياه) والتكيف للمناخ والحد من آثاره، التي هي الآن تؤثر على سبل معيشة عدد كبير من السكان.

وعليه ، فإن تحسين الانتاجية مع حفظ وتعزيز الموارد الطبيعية وخاصة المياه ، هو أحد المتطلبات الأساسية للقطاع الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء على نحو مستدام. وهنا يكون دور صغار المزارعين وعوائلهم (وهم الأكثر في الزراعة المصرية) حاسماً في زيادة نمو الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام.
وبناءً على ما تقدم ، يمكن إيجاز مبررات إعطاء الزراعة أولوية عليا في تنمية الاقتصاد والمجتمع المصري ، بما يلي :

- الزراعة مصدر غذاء وتغذية المجتمع وخاصة سكان الريف. حيث تم تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من السلع الزراعية ومنها الأرز ، والبطاطس ، والخضروات الطازجة ، والموالح ، والبيض .. ومن المتوقع تحقيق نسبة اكتفاء أعلى من المنتجات الزراعية الأخرى.

- تعتبر الزراعة من بين القطاعات الإنتاجية الهامة لنمو الدخل القومي المصري ، حيث ساهم القطاع الزراعي بحوالي ١١,٥٪ (معدل ٢٠١٥-٢٠١٨) من الدخل القومي الإجمالي. كما حققت القيمة المضافة للزراعة معدل نمو سنوي بلغ ٣,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨ ، وبذلك فقد ساهمت الزراعة بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ ٤,٣٪ سنوياً لنفس الفترة الزمنية (البنك الدولي، ٢٠١٩).

- تعتبر الزراعة سوق عمل كبير للأيدي العاملة المصرية ،حيث يعمل في الزراعة أكثر من ربع العاملين (٢٥,٣٪) كمعدل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ . وجدير بالذكر أن الزراعة هي القطاع الإنتاجي الأول في تشغيل النساء (٣٧٪ من مجموع النساء العاملات في عام ٢٠١٧). ويأتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بالنسبة للعمالة النسائية في عموم القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- يسكن أكثر الفقراء في الريف المصري حيث يشكل السكان دون خط الفقر ٣٢,٣٪ من سكان الريف . وعليه ، فإن سياسات وبرامج تقليل الفقر في مصر يجب أن تستهدف الريف. وهنا تلعب الزراعة دوراً هاماً في توفير الغذاء وتحسين مستوى التغذية وزيادة دخل الفقراء في المناطق الريفية.

- الزراعة هي المستهلك الأكثر للمياه (٨٠-٨٥٪) ، وفي ظل ازدياد المنافسة على استخدامات المياه بين القطاعات المختلفة على الصعيد الوطني ، وبين الدول الواقعة على حوض النيل على الصعيد الإقليمي ، فإن أي توفير في المياه المحدودة يجب أن يأتي من حصة القطاع الزراعي لتلبية احتياجات السكان المتزايدة والاحتياجات الصناعية والبيئية. وهنا يتطلب من الزراعة أن تنتج غذاء أكثر بنفس كمية المياه الحالية أو بكميات أقل. مما يتطلب إعطاء الزراعة الأولوية المطلقة في ترشيد استخدام المياه من خلال دعم البرامج الخاصة بذلك ، وزيادة الاستثمار في الابتكار والبحث الزراعي والإرشاد ونقل التقنيات.

- الزراعة هي القطاع الأكثر تأثراً بتغيرات المناخ. وعليه ، فإن تحديث الزراعة ودعمها مالياً وسياسياً يعتبر أحد الأركان الهامة لتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناخ ، لكي يتمكن القطاع الزراعي من تطوير وتنفيذ البرامج والحزم التكنولوجية اللازمة للتكيف للمناخ والحد من آثاره.

عرفت الزراعة المصرية أربعة استراتيجيات كان آخرها "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ "، والتي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٩. ولقد استدعت العديد من التحديات مراجعة وتحديث تلك الاستراتيجية ، ومن أهم هذه التحديات التطورات السريعة في المستجدات العالمية بما تتضمنه من إمكانات واسعة للتطبيق في التنمية الزراعية وانعكاساتها على كفاءة استخدام الموارد الزراعية مثل الاستشعار عن بعد، الهندسة الوراثية وغيرها من التكنولوجيات الحديثة. وكذلك قضية الموارد المائية وترشيد استخدام المياه وخاصة في ظل التحديات التي تواجه مصر حالياً في هذا المجال والحاجة إلى التوسع في استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية لتلبية الطلب المتزايد ومواجهة ظاهرة تآكل الرقعة الزراعية، وكذلك تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتغيرات التي طرأت علي أسعار صرف العملة المحلية وتأثير ذلك على تنافسية المنتجات الزراعية وكذلك ترشيد الدعم على المحروقات بالإضافة إلى تقلبات أسعار الغذاء العالمية. وكذلك تبني مصر لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والالتزامات الجديدة المترتبة على القطاع الزراعي لتحقيق هذه الأهداف وخاصةً الهدف الثاني SDG٢ المتعلق بالقضاء على الجوع ، وتحقيق الأمن الغذائي و تحسين التغذية والتنية الزراعية المستدامة.

خطت جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة خطوات متسارعة في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة والمتواصلة لتنويع مصادر الدخل القومي، وكان القطاع الزراعي رائداً في تهيئة المناخ المناسب للاستفادة بأحدث ما تقدمة تكنولوجيا العصر لرفع كفاءة الموارد الزراعية المتاحة، وزيادة الإنتاج الزراعي مع الارتقاء بجودته وتنويعة لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. ولذلك فقد خصت الحكومة المصرية القطاع الزراعى بقدر ملحوظ من العناية عن طريق تقديم الدعم المادى (حوالي ٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦ /٢٠١٧) والتشجيع المستمر لهذا القطاع، حتى يمكن للتنمية المرتقبة أن ترتكز على قطاع الزراعة القادر على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء، مما شجع الكثير من المستثمرين على الدخول في النشاط الزراعي حيث بلغت الاستثمارات الزراعية المنفذة في القطاع الزراعي حوالي ٢١,٩ مليار جنيه تُمثل نحو ٤,٢٥٪ من الاستثمارات الكلية عام٢٠١٦ /٢٠١٧. وقد انعكس ذلك على زيادة قيمة الناتج المحلي الزراعي المصري إلى نحو ٣٩٨,٦ مليار جنيه تُمثل نحو ١١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام٢٠١٦ /٢٠١٧, وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية الهامة (الأرز- الخضر- الفاكهة- اللبن الطازج - بيض المائدة) - وذلك على الرغم من الزيادة السكانية -, وتحقيق فوائض إنتاجية من السلع الزراعية تم تصديرها للخارج بلغت قيمتها حوالى ٥٦ مليار جنيه تُمثل اكثر من ٢٢٪ من الصادرات الكلية عام ٢٠١٧.

أولاً: الوضع الراهن لتنمية القطاع الزراعي

اعتمدت الحكومة منذ خمسينيات القرن الماضي على سياسات تهدف إلى حماية المنتجات الزراعية عن طريق التحكم في الأسواق وتحديد الأسعار، ودعم المواد الغذائية والمدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور. كما توسعت في استخدام الأسمدة والمبيدات لتكثيف الإنتاج الزراعي. إلا أن تلك السياسات لم تعالج أوجه القصور في الأطر القانونية وخاصة ما يتعلق بالسلامة البيئية وسلامة الغذاء والممارسات الزراعية غير المستدامة بالإضافة إلى تفتت الحيزات الزراعية.

وخلال فترة التسعينات من القرن الماضي، تداركت الحكومة القصور في السياسات الزراعية وبدأت في تحفيز مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي من خلال تحرير الأسواق، كما تم إلغاء الدعم لبعض مدخلات الإنتاج الزراعي. ولكن الآثار كانت محدودة ولم ترقى للمستوى المنشود نتيجة تدهور البنية الأساسية الزراعية وهو ما شكل عائقاً أدى إلى عزوف القطاع الخاص عن التوسع في الاستثمار في القطاع الزراعى.

علاوة على ذلك، أدى قصور التشريعات التي تحفز آليات السوق إلى انتشار الممارسات الزراعية غير المستدامة بما في ذلك الإفراط في استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية مما ساهم في فقدان التنوع البيولوجي، وزيادة التصحر وتآكل رقعة الأراضي الزراعية، وتدني مستويات خصوبة التربة والإنتاجية وافتقار المنتجات الزراعية لمعايير الجودة وسلامة الغذاء والصحة العامة. ولقد ساهم القصور في الارشاد الزراعي وتناقص دعم المرشدين من الجنسين والرائدات الريفيات الي انتشار انماط الزراعة غير المستدامة ـ وكما ذُكر سابقاً، أدى تفتت الملكية الزراعية وافتقار صغار المزارعين للتقنيات والأساليب الزراعية الحديثة التي تشجع على زيادة ممارسات الزراعة المستدامة، وتزايد الاعتماد على الممارسات الزراعية التي لا ترقى لمعالجة آثار تغير المناخ وعوامل التصحر والجفاف وندرة الموارد المائية حيث تتسم معظم نظم الري التقليدية المستخدمة بتدني مستويات كفاءة استخدام المياه. أما أنظمة الري الحديثة مثل الري بالرش والتنقيط فقد اقتصر استخدامها علي مناطق محدودة خارج وادي النيل والدلتا في الأراضي الجديدة والمستصلحة متوسطة وكبيرة الحجم لارتفاع تكلفتها.

من المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعى في مصر التعديات على الأراضي الزراعية، ولقد ازدادت معدلات التعدي عليها منذ عام ٢٠١١. لهذا، فقد دأبت الدولة في التعامل مع تلك الظاهرة بكل حزم لوقف تلك التعديات.

بلغت مساحة الأراضي المنزرعة في مصر نحو ٩,١٣ مليون فدان في عام ٢٠١٧ بزيادة حوالي ٢ مليون فدان عن إجمالي المساحة المنزرعة في عام ١٩٩٠[١]. وتتفاوت هذه المساحات في قدرتها الإنتاجية من منطقة لأخرى، ومثلت المساحات الصغيرة (أقل من ٥ فدان) حوالي ٩٢٪ (في ٢٠١٠/٢٠٠٩)[٢] من حيازات الأراضي الزراعية. كما يستهلك الإنتاج الزراعي الجزء الأكبر من استخدامات المياه (٨١,٥٪).

شهدت معدلات التنمية الزراعية تفاوتًا ملحوظاً خلال الفترة الماضية، فبالرغم من الجهود الحثيثة للنهوض بالقطاع الزراعى، إلا أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال ٢٥ عاماً الماضية لصالح قطاعات أخرى خدمية اقتصادية في مقدمتها قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتشييد والبناء، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩,٥٪ في عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ما يقرب من ١١,٦٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ [٣].

ونتيجة استخدام الأصناف المحسنة والمقاومة للأمراض والآفات والتوسع في العمليات الزراعية المتطورة، فقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعى تحسناً ملحوظاً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، حيث ارتفع معدل نمو ناتج القطاع من نحو ٢٪ في عام ١٩٩١إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٧.

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٧.

[٣] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٧.

ومـما لا شـك فيـه أن حجـر الأسـاس في تحقيـق التنميـة المسـتدامةيعتبر اسـتخدام أسـاليب الزراعـة الحديثـة الصديقـة للبيئـة بالإضافـة الي ضـخ مزيـد مـن الإنفـاق الاسـتثماري بشـقيه العـام والخـاص بمـا يدعـم تحفيـز النمـو المسـتدام وزيـادة القيمـة المضافـة هـو حجـر الأسـاس في تحقيـق التنميـة الزراعيـة المسـتدامة، حيـث شـهد إجـمالي الاسـتثمارات المنفـذة في القطـاع الزراعـى واسـتصلاح الأراضي ارتفاعـا كبـيراً خـلال السـنوات الماضيـة، حيـث ارتفـع مـن نحـو ٨,٢ مليـار جنيـه في عـام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحـو ١٦,٣ مليـار جنيـه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥. في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغ إجمالي الاسـتثمارات المنفـذة بالقطاع نحو ٢١,٩ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٦، منها حوالي ١٧,١ مليار جنيه اسـتثمارات خاصة ونحو ٤,٨ مليار جنيه اسـتثمارات عامة، معظمها اسـتثمارات حكومية بنحو ٤,٧ مليار جنيه في هـذا العـام. ترجـع الزيـادة الملحوظـة في الاسـتثمارات إلى التوسـع في مشروعـات اسـتصلاح الأراضي بهـدف تنميـة وزيـادة مسـاحة الرقعـة الزراعيـة وعـلى رأسـها مـشروع اسـتصلاح مليـون ونصـف مليـون فـدان ضمـن البرامـج القوميـة الكـبرى التـي تتبناهـا الدولـة خـلال الفـترة الحاليـة [٤]، إذا مـا توافـرت مصـادر المياه الكافية ومع استخدام التقنيات الحديثة في ترشيد استخدام المياه والمحاصيل والسلالات الموفرة في استهلاك المياه.

كـما بلـغ إنتـاج الاسـماك مـا يزيـد عـن ١,٧ مليون طن عـام ٢٠١٧، معظمها مـن المزارع السـمكية، نتيجة تدهـور في المصايد في كل مـن نهر النيل والبحـيرات والبحر الأحمر والمتوسط (الصيد الجائر، التلوث، عدم تنفيذ القانون).

وقـد حققـت مـصر الاكتفـاء الـذاتي مـن عـدد كبـير مـن المحاصيـل الغذائيـة عـلى رأسـها الأرز(بنسـبة الاكتفـاء الـذاتي نحـو ١٠٠,٣٨٪)، والبطاطـس (بنسـبة ١٠٨,١٥٪)، والخـضروات الطازجـة (١٠٥,٣٪) والبيـض (١٠٠٪)، والموالـح (١٣٨,٨٪)- بينـما مـا زالـت نسـبة الاكتفـاء الـذاتي دون الطموحـات لبعـض السـلع مثـل القمـح والـذرة واللحـوم الحمـراء والأسـماك الطازجـة والزيـوت والسـكر [٥] . يوفـر محصـولي القمـح والـذرة حـوالي نصـف احتياجاتنـا مـن الغـذاء نتيجـة الزيـادة السكانية المستمرة، حيث بلغ إجمالي حجم الإنتاج من القمح ٨,٤١ مليون طن، ومن الذرة الشامية حوالي ٨ مليون طن في عام ٢٠١٧ [٦] .

مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي

يلعـب الإنتـاج الزراعـي دوراً رئيسـياً في الاقتصـاد القومـي لمـصر حيـث توفـر الزراعـة الجـزء الأكـبر مـن احتياجـات الغـذاء ، وتـزود الصناعـة المحليـة بالمـواد الأوليـة وتضيـف إلى الدخـل المتـأتي مـن الصـادرات وجلـب عملـة صعبـة ، بالإضافـة إلى توفـير فـرص عمـل ودخـل للعـمال الزراعيـين واللاعبـين الأساسـيين في سلسلة القيمة (Value chain) من بائعي جملة ومنتجين ومصدرين وناقلين للسلع الزراعية.

وقد بلغت القيمة المضافة للزراعة في الناتج القومي الإجمالي ١١,٥٪ في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ بعد أن وصلت إلى ١٧,١٪ في التسـعينات. وتسـاهم الزراعة بشـكل فعال في توفير فرص العمل ، حيث شكلت نسبة العاملين في الزراعة ٢٥,٣٪ (أي ربع العمالة الكلية في الاقتصاد القومي المصري) (labor intensive). كما ساهمت الصادرات الزراعية في المواد الأولية حوالي ٢,٢٪ في مجموع السلع المصدرة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. (شكل ١)

الشكل١: أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني المصري

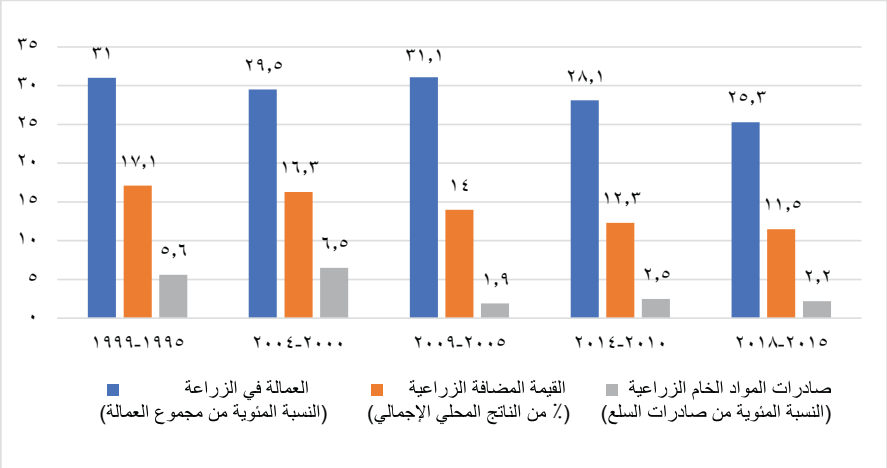

المصدر: المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة ومنظمة الأغذية والزراعة. ٢٠١٧ السياسات الزراعية والتجارة والتنمية المستدامة في مصر. ايسن تيليوغو وبانيوس كوناندرياس. ورقه القضية ، ٢٠١٧. مصدر البيانات المحدث ، ٢٠١٥-٢٠١٨ ، هو: البنك الدولي. مؤشرات التنمية العالمية (تحديث ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩). اطلع عليه في ١٤ ديسمبر ٢٠١٩.

[٤] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٧.

[٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب مصر في أرقام ٢٠١٧.

[٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب مصر في أرقام ٢٠١٧.

ويستوعب القطاع الزراعى أكثر من ربع المشتغلين في مصر، حيث يعمل في أنشطة القطاع الزراعي والتي تتضمن الزارعة والصيد واستغلال الغابات نحو ٦,٥ مليون عامل بنسبة ٢٥,٦٪ من إجمالي المشتغلين [٧]. كما يمثل متوسط الدخل من المشروعات الزراعية أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الدخل في المناطق الريفية [٨] . كما الزراعة أهمية كبيرة ومتميزة لسوق عمل المرأة. وتشير البيانات الواردة في جدول ٣ إلى الأهمية الكبيرة للزراعة في سوق العمل في مصر وبدرجة أكبر إلى عمل المرأة. وحيث إن الزراعة تستوعب حالياً ٢٢٪ من مجموع العاملين في البلد ، فإن سوق عمل المرأة يتركز على قطاع الخدمات بالدرجة الأولى (٥٦٪ من العمالة النسائية) والقطاع الزراعي بالدرجة الثانية (حوالي ٣٧٪ من مجموع العمالة النسائية) وذلك حسب بيانات عام ٢٠١٧ (البنك الدولي ، ٢٠١٩) ويعمل في قطاع الصناعة نسبة محدودة من مجموع العمالة النسائية. (جدول ١)

جدول ١: العمالة (employement) في مصر حسب القطاع الاقتصادي ، ٢٠١٧-٢٠٠٠

	نسبة العمالة (٪)			
	الذكور		الإناث	
القطاع	٢٠٠٠	٢٠١٧	٢٠٠٠	٢٠١٧
الزراعة	٢٧.٤	٢٢.٠	٣٩.٤	٣٦.٩
الصناعة	٢٤.٦	٣١.٧	٦.٩	٦.٩
الخدمات	٤٨.٠	٤٦.٣	٥٣.٧	٥٦.٣

المصدر : البنك الدولي ٢٠١٩. مؤشرات التنمية العالمية. العلم والتكنولوجيا. تم الاطلاع عليه في ١٤ ديسمبر ٢٠١٩)

من جانب آخر،هناك العديد من التغيرات التي حدثت على المستوى الوطني خلال العقد الماضي، منذ إعداد إستراتيجية التنمية المستدامة للزراعة ٢٠٣٠ في عام ٢٠٠٩، حيث قامت الحكومة بإصلاحات اقتصادية مهمة بما في ذلك تعويم الجنيه المصري عام ٢٠١٦، وفرض ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة. وقد أدت هذه التغيرات المحلية بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية إلى قيام الحكومة المصرية بإعادة النظر وتحديث "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تم إعدادها في عام ٢٠١٦. وعلى المستوى الإقليمي، هناك منافسة متزايدة على استخدام المياه العذبة، وخاصة مياه نهر النيل في الزراعة وغيرها من الانشطة. وعلى الصعيد العالمي، أصبحت تأثيرات تغير المناخ أكثر وضوحًا، وتبنى العالم أجندة الأمم المتحدة للتنمية ٢٠٣٠ والتي تم تلخيصها في أهداف التنمية المستدامة. والتي التزمت مصر بتنفيذ تلك الأهداف، حيث أن العديد من هذه الأهداف له صلة مباشرة بالقطاع الزراعي. وتمثل هذه التغيرات والتطورات على المستوي الوطني والإقليمي والدولي الدافع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتحديث إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ لعام ٢٠٠٩.

[٧] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٧.

[٨] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥.

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وتغذية سكان الريف، وخفض معدلات الفقر في الريف وتوفير فرص عمل للشباب الريفي، و المساواة بين النوعين وكذلك تحقيق التنمية الريفية المستدامة؛ وتواكباً مع ما تنفذه الدولة من مشروعات قومية كبرى، مثل مشروع الصوب الزراعية ومشروع المليون رأس ماشية على مراحل ومشروع زراعة خمسة مليون نخلة ومشروعات الاستزراع السمكي وغيرها، كانت هناك ضرورة لتحديث استراتيجية التنمية الزراعية لجعلها أكثر استجابة للأوضاع الوطنية والدولية الحالية. ويتطلب ذلك بداية أخذ المعوقات الرئيسية في الاعتبار التي ما زالت تعوق تطوير القطاع الزراعي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

المحددات والتحديات الرئيسية لتنمية القطاع الزراعي

يواجه القطاع الزراعي تحديات ومعوقات هامة جداً تؤثر على نمو الزراعة وتطويرها على نحو مستدام . وبعض هذه المحددات داخلية تتعلق بالقطاع الزراعي وتشابكية مع القطاعات الأخرى والاقتصاد القومي ككل والبعض الآخر يوصف على أنه محددات خارجية ذات طابع إقليمي أو عالمي.

- **التباطؤ في نمو الإنتاجية.** فتشير المعلومات المتاحة الي أن النمو في إجمالي الإنتاجية الكلية للموارد (Total Factor Productivity TFP) في مصر قد انخفض من ٢,٥٦٪ في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ إلى ٠,٤٥٪ فقط في ٢٠٠١-٢٠١٠، ثم ارتفع ليصل إلى ١,٣٠٪ في الفترة٢٠١١-٢٠١٦. وتشير هذه الأرقام إلى أن هناك تباطؤًا معنويا في نمو الإنتاجية الكلية للموارد في البلاد خلال العقدين الماضيين. أدى إلى انخفاض معدلات نمو الإنتاج الزراعي من ٤,٤٣٪ في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ إلى ٢,٢٣٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وعلى مدى العقود الست الماضية، ساهم نمو الإنتاجية بشكل كبير في نمو إجمالي الناتج في القطاع الزراعي. ولكن في الأعوام ٢٠٠١-٢٠١٠، ساهم نمو إجمالي إنتاجية الموارد بشكل ضئيل (١٨,٤٪ فقط) في معدل نمو الناتج مقارنة بنسبة ٥٨٪ في الفترات السابقة وفترة ٢٠١١-٢٠١٦، في حين ساهم كل من تكثيف المدخلات وتوسع استخدامها بشكل كبير في النمو في هذا العقد. ومع تزايد الندرة والتنافس على موارد الأرض والمياه لاستخدامات أخرى، لا يوجد أمام مصر خيار آخر سوى زيادة نمو الإنتاجية على أساس مستدام، والدولة لديها القدرة على تحقيق هذا الهدف. (جدول ٢)

جدول ٢: نمو الإنتاج والإنتاجية الكلية للموارد في الزراعة المصرية (١٩٦٢-٢٠١٦) ٪

السنة	معدل نمو الإنتاجية الكلية للموارد ٪ (TPF)	معدل نمو الموارد (٪)	معدل نمو الإنتاج (٪)	مساهمة الإنتاجية الكلية للموارد في نمو الإنتاج (٪)
١٩٦٢-١٩٧٠	٢,٣٧	١,٧٠	٤,٤٠	٥٩,٢٥
١٩٧١-١٩٨٠	١,٣٢	٠,٨٢	٢,١٤	٦١,٦٨
١٩٨١-١٩٩٠	١,٦٨	١,٦٥	٣,٣٣	٥٠,٤٥
١٩٩١-٢٠٠٠	٢,٥٦	١,٨٦	٤,٤٣	٥٧,٧٩
٢٠٠١-٢٠١١	٠,٤٥	٢,٠٠	٢,٤٥	١٨,٣٧
٢٠١١-٢٠١٦	١,٣٠	٠,٩٣	٢,٢٣	٥٨,٢٩
٢٠٠١-٢٠١٦	٠,٧٧	١,٦٠	٢,٣٧	٣٢,٤٩

المصدر : دائرة البحوث الاقتصادية - وزارة الزراعة في الولايات المتحدة . نمو الإنتاجية الكلية للموارد (TFP) للبلدان ، قاعدة بيانات ١٩٦١-٢٠١٦ ، محدثة في أكتوبر ٢٠١٩

- **تدني كفاءة النظم الزراعية، والتي تتمثل في:**

- تزايد فجوة الانتاجية (وهى الفرق بين الانتاجية الممكن الوصول إليها والانتاجية المتحققة لدى المزارع).
- انخفاض كفاءة استخدام المياه في الحقل (التي تستهلك ٨٥٪ من إجمالي المياه).
- ظهور الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود.
- ارتفاع الفاقد في الأغذية إضافة إلي سلاسل القيمة غير المتطورة للسلع.

قدر الفاقد في الغذاء في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، ومنها مصر ، بحوالي ١٠- ١٥٪ من الحبوب ، و ٢٦ ٪ من الجذور والدرنات و ٢٣ - ٣٠ ٪ من الفواكه والخضروات و ١٦٪ من البذور الزيتية والبقول و ١٠ ٪ من الأسماك والمأكولات البحرية و ٢ ٪ من اللحوم و ١٨٪ من منتجات الغذاء (منظمة الأغذية والزراعة ووكالة التعاون الإنمائي الإيطالية ، ٢٠١٩). وهذه نسبة فقد عالية جداً ، تكلف الاقتصاد القومي مبالغ كبيرة جداً ، إضافة إلى الهدر الكبير غير المباشر في موارد المياه والأرض وعناصر الإنتاج الأخرى الداخلة في إنتاج كميات الغذاء الفاقدة.

إن إزالة أوجه القصور هذه في نظم إنتاج الأغذية في مصر أمر حاسم لتحقيق أهداف الأمن الغذائي في المستقبل. والدولة قادرة على تحقيق معدلات أعلى من الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وزيادة الدخل المزرعي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتوليد المزيد من العملات الصعبة مع الاستخدام الأمثل لموردى الأرض والمياه عن طريق إزالة أوجه القصور هذه. يجب أن تكون هذه أولوية واضحة في تحديث إستراتيجية التنمية المستدامة للزراعة ٢٠٣٠ وذلك من خلال التعامل مع القضايا التالية:

- ندرة المياه وآثار تغير المناخ والمتمثلة في الانخفاض المستمر لنصيب الزراعة من المياه، نتيجة لثبات حصة مصر من نهر النيل لعقود طويلة.
- محدودية الأراضي وتدهورها والتفتت والتعدي على الأراضى الزراعية.
- ضعف أنظمة الابتكار والإرشاد الزراعى وتوصيل الخدمات.

وقد انعكس انخفاض التمويل على البحث والتطوير على بطء الابتكارات والتقنيات الحديثة. ويتمثل ذلك بانخفاض نسبة الصادرات عالية التقنية (high technology exports) في الصادرات المصنعة والتي بلغت فقط ٠,٩٪ في ٢٠١٨ ، مقارنة بالنسبة العالمية والبالغة ١٨٪ لنفس العام (البنك الدولي ، ٢٠١٩) . كما أن نسبة الصادرات عالية التقنية إلى الصادرات المصنعة لمصر كانت أقل من نضيرتها للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (sub-saharan Africa) والدول منخفضة ومتوسطة وعالية الدخل.

- **القيود المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية**

ولمصر موقع جغرافي متميز للتجارة قرب الأسواق الكبيرة لأوروبا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا. وكانت الزراعة المصرية منذ القدم ذات وجهة تصديرية (export oriented) ، وخاصة في السلع الغذائية الأساسية.

إلا أن الأهمية النسبية للزراعة المصرية في الصادرات الزراعية العالمية قد انخفضت وتناقصت في السنوات الأخيرة. وبنفس الوقت أصبحت مصر مستورد كبير للسلع الاستهلاكية الأساسية وخاصة القمح. عليه استمر العجز في ميزان التجارة الزراعية خلال العقدين الماضيين ، حتى وصل العجز إلى ١٠,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤ (ICTSD and FAO, ٢٠١٧) .

ويعتبر إنشاء المزارع المشتركة بين مصر والدول الأفريقية تجربة هامة في نقل التكنولوجيا المصرية في المجال النباتي والحيواني والاستزراع السمكي إلى الدول الأفريقية وخلق أسواق جديدة للمنتجات والسلع الزراعية المصرية في السوق الأفريقية. حيث يجري العمل على زيادة عدد المزارع المشتركة من ٩ إلى ٢١ مزرعة مصرية في أفريقيا في مجالات زراعة جميع أصناف الهجن والمحاصيل الحقلية والأعلاف المصرية ، وكذلك في مجال التسمين والتغذية للإنتاج الحيواني وبمواصفات عالية.

- **فجوات التمويل في مجال البحث والتطوير(التنمية) الزراعي**

تواجه مصر تحدي كبير يتمثل في سعة الفجوة التمويلية للبحث والتطوير ، مما انعكس سلباً على الابتكارات العلمية والتقنيات الحديثة. وكمعدل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ ، فإن المصروف على البحث والتطوير في مصر لم يتجاوز ٠,٦١٪ من الدخل القومي الإجمالي. وهذا أقل بكثير من المعدل العالمي والذي بلغ ٢,٢٣٪ لنفس الفترة. وترتب على هذا العجز الهائل في تمويل البحث والتطوير ، تباطؤ في حركة الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة. وكان ذلك واضحاً في نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى نسبة الصادرات المصنعة الكلية والتي بلغت في عام ٢٠١٨ فقط ٠,٩٠٪ مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ١٨٪. (جدول ٣)

إن تحديث وتنمية الاقتصاد المصري والقطاع الزراعي لتحقيق رؤية مصر المحدثة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة SDGs يتطلب بالأساس إعطاء الأولوية القصوى لتمويل البحث والتطوير وزيادة التخصيصات المالية بشكل متسارع من قبل القطاعين العام والخاص إذ يعتبر البحث والتطوير الماكينة الفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والزراعي المستدام من خلال إيجاد حلول مبتكرة وتقنيات حديثة للمعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي ، متلائمة مع الواقع الاجتماعي – الاقتصادي لمصر من شأنها تحقيق معدلات نمو متسارع واستخدام مستدام للموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية والتكيف لتغيرات المناخ والحد من تأثيرها وتحسين سبل معيشة سكان الريف والمجتمع ككل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات والسلع الزراعية.

جدول ٣: نفقات البحث والتطوير (التنمية) والصادرات عالية التكنولوجية

الدولة / المنطقة	نفقات البحث والتطوير (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) (٢٠٠٥ - ٢٠١٧)	صادرات عالية التكنولوجيا كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة
مصر	٠.٦١	٠.٩٠
العالم	٢.٢٣	١٨.٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠.٩٣	٨.٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠.٥٠	٤.٤
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	٠.٥٧	١٢.٨
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	١.٦٢	٢٢.٩
البلدان ذات الدخل المرتفع	٢.٤٩	١٨.٧

المصدر : مجمعة من : البنك الدولي ٢٠١٩. مؤشرات التنمية العالمية. العلم والتكنولوجيا. تم الاطلاع عليه في ١٤ ديسمبر ٢٠١٩)

- **تدنى معدلات الاستثمار في قطاع الزراعة.**
- **تقادم التشريعات غير المواكبة للتغيرات المحلية والاقليمية والدولية الحالية والافتقار إلى سياسات التمكين المتعلقة بالزراعة.**
- **ضغوط الفقر الريفي وانخفاض مستويات الأمن الغذائي.**

يتركز الجزء الأكبر من السكان في مصر في المناطق الريفية حيث يعيش في الريف ٥٧٪ من مجموع السكان وذلك في عام ٢٠١٩. كما بلغ معدل نمو سكان الريف حوالي ٢,٢٪ سنوياً (البنك الدولي ، ٢٠١٩) .

بلغت نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر الوطني) حوالي ٢٨٪ من السكان الكلي في مصر في عام ٢٠١٥ (WB, ٢٠١٩) ويتركز أكثر الفقراء في المناطق الريفية (٣٢,٣٪) مقارنة بالمناطق الحضرية (١٥,٣٪).

أما مؤشرات نقص الأمن الغذائي (food insecurity) ونقص التغذية (undernourishment) فهي الأخرى تستدعي الاهتمام وخاصة من حيث علاقتها بتحقيق أهداف رؤية مصر المحدثة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة SDGs. وتشير البيانات في جدول ٢ إلى انخفاض معدلات نقص التغذية في مصر بين الفترتين ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠١٦-٢٠١٨ . وهذا دليل على نجاح البرامج الحكومية المعدة للحد من الفقر وتحسين التغذية. حيث انخفض معدل نقص التغذية من ٥,٤٪ إلى ٤,٣٪ بين الفترتين المذكورتين. إلا أنه حدث ارتفاع بسيط في مؤشر ضعف الأمن الغذائي بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠١٦-٢٠١٨ ، مما يتطلب إعطاء تحقيق الأمن الغذائي أولوية عليا. (جدول ٤)

جدول ٤: مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في مصر ، ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠١٦-٢٠١٨

المؤشر	٢٠٠٤-٢٠٠٦		٢٠١٦-٢٠١٨	
	مصر	شمال أفريقيا	مصر	شمال أفريقيا
نسبة نقص التغذية (undernourishment) إلى مجموع السكان (٪)	٥.٤	٦.١	٤.٥	٤.٣
نسبة نقص الغذاء الحاد (severe food insecurity) إلى مجموع السكان (٪) *	٩.٤	٨.٤	١٠.١	٩.١
نسبة نقص الغذاء المتوسط والحاد (prevalence of moderate and severe food insecurity) إلى مجموع السكان (٪) *	٢٧.٦	٢٥.٩	٣٦.٠	٣٠.٨

* بناءً على "معيار تجربة محدودية / نقص الأمن الغذائي" (Food insecurity experience scale FIES)

المصدر : تقرير منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة ٢٠١٩ "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم"

من جانب آخر، حدثت العديد من التغييرات خلال العقد الماضي، منذ إعداد إستراتيجية التنمية المستدامة للزراعة ٢٠٣٠ في عام ٢٠٠٩. على المستوى الوطني، حيث قامت الحكومة بإصلاحات اقتصادية مهمة بما في ذلك تعويم الجنيه المصري عام ٢٠١٦، وفرض ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة. (SDGs). وقد التزمت مصر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث أن العديد من هذه الأهداف له صلة مباشرة بالقطاع الزراعي. وتمثل هذه التغيرات والتطورات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي الدافع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (MALR) لتحديث إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ لعام ٢٠٠٩.

ثانياً: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الزراعية في مصر

يواجه تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة في مصر حتي عام ٢٠٣٠ العديد من التحديات وذلك على النحو التالي:

أ. تحديات مؤسسية

أ.١. التحديات

١- انخفاض كفاءة استخدام موارد مياه الري في الزراعة:

أظهرت تجربة الماضي حقيقة أن مصر رغم ما تحوزه من موارد مائية، إلا أن هذا المورد بقياس تطورات السكان واحتياجات الغذاء يعد أكثر موارد الزراعة ندره، إلى درجة أن مصر أصبحت تعتبر إحدى دول العالم المصنفة ضمن دول الفقر المائي بنصيب للفرد يبلغ فقط أقل من ٦٠٠ متر مكعب سنويا.

٢- غياب مؤسسات فاعلة تدعم صغار المزارعين:

إذا كانت مؤسسات وتنظيمات الزراع تؤدى أدواراً هامة يصعب الاستغناء عنها في العديد من الزراعات العالمية، فان الزراعة المصرية بما تعانيه من تفتت حيازى، وتقليدية في معظم عمليات الإنتاج الزراعى، واختناقات في تصريف المنتجات هى في الواقع أشد حاجة لوجود هذه المؤسسات. ومن هنا يمكن القول أن إعادة هيكلة النظام التعاونى، وتفعيل أدوار التعاونيات الزراعية وبناء ثقة المزارعين فيها، أو حثهم على إقامة تنظيمات مؤسسية طوعية قادرة على خدمتهم ويتحملون مسئوليتها وقادرين على إدارتها، يعد في الواقع تحدياً رئيسيا للزراعة المصرية في الفترة المقبلة.

٣- ضعف فعالية مؤسسات البحث والإرشاد الزراعي في دعم جهود التنمية الزراعية:

كانت هناك محاولات من جانب الحكومة المصرية خلال العقود الماضية للربط بين جهازى البحث الزراعى والإرشاد الزراعى" ومع ذلك فإن كافة المؤشرات تؤكد أن معدلات استفادة الزراعة من هذه المؤسسات لا يتناسب مع القدرات الكامنة لديها، وذلك لأسباب يرجع معظمها لتقليص موازنتها السنوية، والى التناقص الحاد في أعداد المرشدين والأخصائيين الزراعيين على كافة المستويات. وفى هذا المجال تشير المعلومات أن موازنة مؤسسات البحث والإرشاد الزراعي تكاد لا تتعدى حاجز ٠,٠١٪ من الدخل القومي. وموازنات بهذا القدر لا مجال لمقارنتها بما يتاح لهذه المؤسسات في الدول المتقدمة، بل وفى العديد من الدول النامية، والتى تصل فيها موازنة هذه المؤسسات إلى ما يعادل نحو ٢,٥-٣٪ من الدخل سنويا. ويضاف إلى ما سبق أنه بالرغم من محدودية الإنفاق البحثى، فإن هناك هدرا واضحا في هذه الموارد المالية المحدودة، وذلك بسبب تكرار الموضوعات البحثية، وضعف ارتباط البحوث مع أولويات التنمية، كما أن هناك ضعف في تنسيق الأدوار بين هذه المؤسسات يُظهر بوضوح عدم وجود خطة بحثية قومية ملزمة، تعمل في إطارها كافة مؤسسات البحث الزراعي بتنسيق في الأداء، وتعاون في الإمكانيات، وتبادل في الخبرات، بهدف تحقيق الصالح العام. هذا بالإضافة إلى عدم التوجه إلى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة وعدم توافر البنية التحتية لذلك.

٤- ضعف الاستفادة من التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

خلقت ثورة المعلومات والاتصالات فرصاً ووسائل جديدة يمكن أن توظف لخدمة التنمية الزراعية على المستوى القومى. إلا أن تحقيق ذلك يرتبط بقدرة المؤسسات والعاملين المنفذين في مجال التنمية الزراعية على الاستفادة من هذه الفرص. وهناك العديد من المؤسسات على الصعيد الوطنى على استعداد للتعاون لتعزيز أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة وأهمها: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، الهيئة القومية للاستشعارعن بعد وعلوم الفضاء. ويجدر الإشارة بأنه يوجد كم هائل من المعلومات والخبرات المتراكمة في القطاع الزراعى والتى لا يمكن استثمارها بالطرق التقليدية مثل خرائط الأراضي والمياه وبيانات التعديات على الأراضى الزراعية. كما أن البنية التحتية للاتصالات ونظم المعلومات التى تم بناؤها بهذا القطاع لا تعمل إلى الآن بكامل طاقتها.

٥- تحديات مؤسسية أخرى:

- عدم إحكام الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والتقاوي والكيماويات الزراعية.
- ضعف تطور النُظم التسويقية وتفعيل دور مركز الزراعات التعاقدية والاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد.
- غياب التنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسساتها وغيرها من الوزارات والأجهزة ذات العلاقة بالقطاع.
- عدم إدراج وحدة تكافؤ الفرص كإدارة عامة ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة لما لها من دور فعال في تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في كافة القطاعات الزراعية وليس فقط في الحصول على الموارد ولكن ايضا في الحصول على نتائج العملية التنموية.
- الإفتقار الى وجود برامج دورية متطورة لتنمية الموارد البشرية العاملة فى مجال الزراعة سواء على مستوى المزارع او على مستوى العاملين بالمؤسسات الزراعية المختلفة وكذلك على مستوى الباحثين وتوجيههم إلى الرؤية الموضوعة للتنمية المستهدفه.

أ.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال المؤسسي :

نقاط القوة	نقاط الضعف
• وجود عدد كافٍ من مراكز الإرشاد (٢٢٠) منتشرة في جميع أنحاء البلاد وقناة تليفزيونية للإرشاد الزراعي مملوكة للدولة. • اهتمام البحوث الزراعية في مصر بتحسين المحاصيل وتنمية أصنافها. • يعتبر نظام البحوث الزراعية في مصر" من بين الأكبر في العالم من حيث طاقة الموارد البشرية" • يشارك القطاع الخاص بشكل متزايد في تطوير أصناف جديدة من البذور. • يعطي القانون ٢٠٠٢/٨٢ حقوق الملكية الفكرية الحصرية للمربين لأصناف جديدة لفترة محدودة من الزمن وتحت ضوابط معينة. • القيام بإصلاحات شاملة في عام ٢٠١٤ لنظام دعم الغذاء لرفع الكفاءة وتقليل التسرب/ الفاقد، وتحسين استهداف المستحقين. • تدعم الدولة التوسع والإنتاج الزراعي في الأراضي الجديدة. • تأسيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA)عام ٢٠١٧ بهدف الالتزام "بأعلى معايير سلامة الأغذية والنظافة." • الفحص المنتظم لجودة الواردات والصادرات الزراعية بواسطة الإدارة المركزية للحجر الزراعي. • إنشاء مركز لخدمة المستثمرين. • التعديلات الأخيرة على قانون التعاون الزراعي، والتي أدت إلى تحسين قدرات التعاونيات.	• ضعف الأخذ في الاعتبار للتباينات الإقليمية. • الاستخدام غير الكفء للمياه • تفتت الأرض الزراعية. • ضعف قدرات خدمات الإرشاد • ضعف مراكز البحث والتطوير وسوء التنسيق مع المعاهد العلمية الأخرى. • افتقار مركز البحوث الزراعية للتمويل الكافي. • التغير السنوي لمستأجري الأراضي الزراعية من الأمور التي قد يكون لها آثار ضارة على جودة التربة. • المشاكل المتعلقة باستخدام المياه في الأراضي الجديدة (تلوث المياه الجوفية على المدى القصير أو الطويل، ونضوب المياه الجوفية، وتدني جودة المياه). • الافتقار لرؤية شاملة لخطط التوسع. • الافتقار إلي الابتكار في القطاع الزراعي، وانخفاض معدل تطوير المنتجات الجديدة • لا تعمل أسواق ا لعوامل (المدخلات والمخرجات) وفقًا لآليات السوق. • ضعف الاستثمارات • قوانين ولوائح قديمة وغير متسقة وضعف إجراءات تنفيذها (إنفاذها). • الاعتماد المحدود على تكنولوجيا المعلومات فضلا عن عدم الوثوق بالمعلومات/ البيانات المتاحة. • ضعف مشاركة القطاع الخاص • نقص الأراضي والمياه المطلوبة للتوسع في العديد من المحافظات • قطاع الائتمان غير كفء • عدم استعداد القطاع الزراعي للتعامل مع التغير المناخي • عدم وجود تنظيمات وأنشطة تتيح مشاركة أكبر للمرأة الريفية • ضعف قوانين حقوق الملكية في استصلاح الأراضي • الافتقار إلي وجود وعي تعاوني لدي المجتمع وصانعي السياسات وعدم الاتساق بين التشريعات التعاونية الحالية واقتصاد السوق الحر • ضعف قدرات روابط المزارعين

الفرص	التهديدات
• يعتمد إنشاء الوظائف والإيرادات في الزراعة علي الصناعات ذات العلاقة التي تنمو حول القطاع الزراعي بما في ذلك الصناعات المساندة وصناعات الإنتاج وعمليات التصنيع والتغليف والتوزيع والتي تطورت بشكل كبير • شبكة البنية التحتية للنقل البحري والموانئ متطورة نسبيا. • السوق المحلية تضم حوالى ١٠٠ مليون شخص، وينمو بمعدل ٢ مليون نسمة سنويا. • عضوية مصر في اتفاقيات التجارة الحرة والتوافقات متعددة الأطراف والثنائية • زيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعي في الآونة الأخيرة نتيجة تعويم الجنيه المصري. • أدى إصلاح الدعم إلى تقليل التشوهات في هذا القطاع (ولكن في المقابل أيضًا زيادة تكاليف الإنتاج) • أدت الإصلاحات في مجال الاستثمار وعمليات منح التراخيص إلى تحسين بيئة الأعمال.	• بطء إجراءات إقرار مشروعات قوانين الزراعة والري • ندرة المياه المتوقعة، خاصة بعد انتهاء المشروعات المائية التنموية في دول حوض النيل • التعدي على الأراضي الزراعية لأغراض غير زراعية • يقوم القطاع غير الرسمي بخلق معظم الوظائف في القطاع، ولكنها في الغالب ذات نوعية منخفضة وتجذب عمالة ذات مهارات متدنية. • عدم اتساق البنية التحتية للنقل • تخلف نظم معلومات السوق • عدم تطور معايير الجودة والسلامة بشكل كاف. • عدم وضوح حقوق الملكية للأراضي تثبط الاستثمارات • محدودية إمكانية الحصول على التمويل، خاصة للمشروعات المحلية صغيرة الحجم، • ضرورة مراعاة المعايير الدولية للتصدير يحد من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية (بسبب الإفراط في استخدام المدخلات الكيميائية) • مصر لم تعد منتجًا منخفض التكلفة، • الافتقار إلى إطار قانوني شامل بشأن استخدام المياه وإدارة المياه يزيد من تعرض مصر لمخاطر تغير المناخ، وخاصة في القطاع الزراعي. • مصر معرضة بشكل كبير لآثار التقلبات المناخية وتغير المناخ ، مع انعكاسات كبيرة على تنمية القطاع الخاص. • عدم وجود استراتيجيات تفصيلية للكفاءة في القطاع الزراعي ولمياه الصرف الصحي والمياه المحلاة، تحد من استخدام مجموعة واسعة من الموارد للري والاستهلاك الصناعي.

ب. تحديات اقتصادية

ب.١. التحديات

١- التفتت الحيازى:

تشير الاحصاءات إلى أن المساحات الزراعية المصرية هي من أكبر زراعات العالم تفتتاً خاصة في الأراضي القديمة في الدلتا والوادي، حيث تراجع المتوسط العام لمساحة الحيازة من حوالي ٦,٣ فدان عام ١٩٥٠ إلى ٣,٢ فدان عام ١٩٦٠ ثم حوالي ٢,١ فدان وفق التعداد الزراعي الأخير للموسم ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما بلغت نسبة أعداد الحيازات القزمية (أقل من فدان) نحو ٤٨,٢٪ من جملة الحيازات بعدما كانت لا تتجاوز ٢١,٤٪ عام ١٩٥٠، ٢٦,٤٪ عام ١٩٦٠. وكنتيجة لهذا التفتت تضيع نسبة تقدر بنحو ١٢٪ من أخصب الموارد الأرضية كحدود وفواصل فيما بين الحيازات، كما تضعف القدرة على تحديث الأنشطة الزراعية والارتقاء بالإنتاجية الزراعية. ويتطلب مواجهة هذه المشكلة في ظل قوانين وشرائع الارث تغييرا جذريا في مفاهيم الإدارة المزرعية، بحيث يتم تحقيق التوازن فيما بين الحجم الاقتصادى للوحدة المزرعية، ومتطلبات الالتزام بقوانين التوريث، وتحتاج مواجهة هذا الوضع إلى حوار مجتمعى وحلول مبتكرة وقد يكون تطوير نظم الإدارة المزرعية بالتحول إلى إدارة جماعية في ظل تنظيمات مؤسسية لصغار الزراع كأحد الحلول الممكنة لهذا التحدى الذي يواجه الزراعة المصرية وتتفاقم حدته سنة بعد أخرى.

٢- التعدى على الأراضي الزراعية:

منذ عام ١٩٨٣ (قرابة ٣٥ عاما) تم اضافة باب ثالث إلى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بخصوص عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها) ومصر تطبق قانونا صارما لحماية الأراضي الزراعية، ورغم حرص الجميع على تنفيذ هذا القانون، إلا أن التعديات على الأراضي الزراعية مازالت مستمرة ومازال التآكل في الأراضي الزراعية يزداد حدة إلى أن بلغت جملة التعديات بالبناء والتبوير منذ صدور القانون عام ١٩٨٣ وحتي عام ٢٠١٧، حيث بلغ نحو ١٨٢ ألف فدان من التعديات تم إزالة نحو ٨٢ ألف فدان منها، وما لا لم يتم إزالته نحو ١٠٠ ألف فدان ، بالإضافة إلى أن هناك تآكل في الأراضي الزراعية بشكل قانونى كدخول مساحات من الأراضي الزراعية ضمن الأحوزة العمرانية للمدن بلغت حوالي ٨١ ألف فدان في القرى وحوالي ٨٠ ألف فدان في المدن، بالإضافة إلى المساحات المتآكلة والمخصصة للنفع العام والخاص (مدارس – مستشفيات – دور عبادة - الخ.....) والتي بلغت نحو ٢٧ ألف فدان للنفع العام وكذلك نحو ٣٠ ألف فدان للنفع الخاص ونحو ٢٠٤ فدان لشبكات المحمول أي أنه تم فقد نحو ٣١٨,٥ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية في الدلتا والوادي. الأمر الذي يشير إلى أن علاج المشكلة بالتركيز على جانب التجريم والتحريم لم ينقذ ثروة مصر من الأراضي الزراعية، بل إن الأمر يتطلب مواجهة شاملة بالتخطيط العمرانى للقرية المصرية من جانب، وربط سياسة حماية الأراضي مع سياسة توزيع الأراضي الجديدة من جانب آخر.

٣- تزايد معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي:

تعاني الزراعة المصرية من ظاهرة تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية وانخفاض نسب المصنع منها، وذلك بالمقارنة بالعديد من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى جمود النظم التسويقية السائدة وتقليديتها وندرة الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية. وفى هذا المجال تشير التقديرات إلى أن نسب الفاقد تتجاوز ٣٠٪ في الخضر والفاكهة، ونحو ٢٠٪ من البقول والدرنات، ونحو ١٠٪ بالنسبة للحبوب، بل إن هناك فقد آخر نوعى في مستويات الجودة تضمحل معه الأسعار وتزداد خسائر المزارعين. وفى المحصلة الإجمالية فإن الفاقد الزراعي يشكل نسبة تتراوح بين ١٠-١٥٪ من الدخل الزراعي، ومن هنا فإن الحد من هذا الفاقد يعد في الواقع تحديا رئيسيا من تحديات التنمية الزراعية، حيث يتطلب ذلك العمل في أكثر من اتجاه منها ما هو فنى باستنباط الأصناف النباتية الأكثر قدرة على تحمل عمليات التسويق من نقل وتخزين، وكذلك تطوير نظم معاملات ما بعد الحصاد ونشر ممارساتها فيما بين المزارعين، ومنها ما هو استثمارى لتطوير المرافق والتجهيزات التسويقية على تعددها، ومنها ما هو تنظيمى وتشريعى لتهيئة البيئة المناسبة لانتشار ونجاح نظم الزراعات التعاقدية.

٤- تحديات اقتصادية آخري:

- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية بما يؤثر على معدلات التصدير،
- قلة الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية، نتيجة لتدني حوافز الاستثمار الزراعي،
- ارتفاع معدلات استيراد السلع الغذائية الأساسية بما يمثل عبء على ميزانية الدولة،
- قصور سياسات الائتمان الزراعي وعدم مواكبتها للتنمية في المرحلة الحالية والمستقبلية واقتصارها على الأنماط التقليدية.

ب.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال الاقتصادي :

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ وجود مصدر مستدام للمياه العذبة. ▪ تربة مرتفعة الخصوبة في الأراضي القديمة. ▪ موارد أرضية متاحة. ▪ موقع جغرافي استراتيجي. ▪ ظروف مناخية جيدة ومواتية. ▪ بيئة الاقتصاد الكلي جيدة. ▪ وجود استثمارات لتحسين البنية التحية و خدمات دعم سلاسل القيمة. ▪ تم التخطيط لمشروعات قومية زراعية لتحسين القطاع الزراعي . ▪ التحول نحو محاصيل الحبوب النقدية و نظم الإنتاج المختلطة. ▪ إنشاء مناطق إستثمارية مخططة جيدا في الأراضي المستصلحة الجديدة.	▪ إنخفاض حاد في الميزانية المخصصة للبحث والإبتكار في مجال الزراعة. ▪ إنخفاض الاستثمار في سلسلة القيمة للإستزراع السمكي و المصايد. ▪ أنخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية. ▪ عدم كفاءة نظم دعم المزارعين. ▪ سوء الخدمات اللوجيستية والبنية التحتية للتسويق. ▪ إنخفاض متوسط الطاقة المحركة (الجرارات) المتاحة للفدان. ▪ عدم وجود توافق بين السياسات الزراعية وسياسات الأطراف ذات الصلة (أصحاب المصلحة) ▪ إستخدام الطرق الكمية فقط لتحليل وتقييم قضايا محدودية / نقص الأمن الغذائي. ▪ الإستخدام غير الكفء للمياه. ▪ تفتت حيازات الأراضي. ▪ انخفاض إنتاجية العمل. ▪ انخفاض جودة المنتج. ▪ إدارة الأعمال الزراعية الموجهة للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية لازالت ضعيفة. ▪ إنخفاض القدرة التنافسية للقطاع الزراعى. ▪ الافتقار إلي تجميع الاستغلال الزراعي ▪ تقادم الممارسات الزراعية. ▪ تقادم معاملات ما بعد الحصاد. ▪ ضعف كفاءة سوق العمل الريفى وعزوف الشباب عن العمل بالزراعة. ▪ إنخفاض ربحية القطاع الزراعى.
الفرص	**التهديدات**
▪ التخطيط لإستثمارات في البنية التحتية اللوجستية ▪ المنح الدولية الموجهه للتنمية الزراعية. ▪ المنح الوطنية الموجهة لدعم الأعمال الزراعية. ▪ تطوير الزراعة التعاقدية . ▪ نمو الأسواق الدولية للأسماك، الفواكة والخضروات. ▪ تصنيع المنتجات الزراعية (بمعني التوسع في الأعمال الزراعية). ▪ إعطاء المنتجات الزراعية المصرية علامات تجارية دولية.	▪ ندرة المياه المتوقعة، خاصة بعد انتهاء المشروعات المائية التنموية في دول حوض النيل ▪ التعديات على الأراضى الزراعية. ▪ إرتفاع تكاليف الإستثمار في إستخراج المياة الجوفية. ▪ إرتفاع أسعار الطاقة. ▪ ضعف البنية التحتية بالريف وقصور التعليم والصحة والخدمات العامة. ▪ التأثير السلبى للتغيرات في الإقتصاد العالمي على السوق الزراعي المحلي (فيما يتعلق بالأسعار علي سبيل المثال).

ج. تحديـات اجتماعيـة

ج.١. التحديـات

١- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن

يـؤدي هجـرة سـكان الريـف إلى المـدن سـعياً وراء الـرزق أو لأسـباب معيشـية أخـرى وتحـول العمالـة الزراعيـة إلى قطاعـات صناعيـة وخدميـة أخـرى، إلى حـدوث اختلال في التوازن، واستمرار تدني الحالة الاقتصادية بالقرية. وفي هذا المجال، لا توجد بيانات تحدد أعداد من هجروا الريف أوأسباب الهجرة.

٢) تدني الخدمات في الريف المصري

أدى تراكـم إهـمال التنميـة في الريـف عمومـاً وفي الصعيـد خصوصـاً، إلى انخفـاض مسـتوى الخدمـات الصحيـة والتعليميـة والنـوادي الاجتماعيـة وخدمـات النقـل الجوي ومستوى الطرق على سبيل المثال، مما أثر على مستوى معيشة السكان الريفيين.

٣) ارتفاع معدلات الفقر بالريف وخاصة للمرأة الريفية.

٤) وجود فجوة في الأجور بين الجنسين،

مع الاعتماد على المرأة في الأعمال غير ذات العائد النقدى، والتي لا تحتسب ضمن تكاليف إنتاج المحاصيل.

ج.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال الاجتماعي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ إقامة بعض المشروعات الزراعية القومية (علي سبيل المثال 1,5 مليون فدان، الصوب الزراعية، المزراع السمكية ، تربية وتسمين الماشية). ▪ وجود خبرة وقدرات قوية في مجال إستصلاح الأراضي. ▪ إنخفاض نسبي لتكاليف العمالة. ▪ إرتفاع مشاركة الإناث في القطاع الزراعي. ▪ الأثر الإيجابي للبرامج الخيرية الوطنية. ▪ يساهم القطاع بنسبة ١١% من الناتج القومي المحلي و ٢٦% من القوة العاملة. ▪ تغطية جغرافية واسعة للتعاونيات الزراعية.	▪ إنخفاض إنتاجية العمالة. ▪ قضايا ثقافية (تتمثل في عدم تجانس المزارعين ، فقدان الخبرة الزراعية الطويلة). ▪ إرتفاع معدلات البطالة بالريف خاصة بين الشباب . ▪ التفتت الحيازى. ▪ ضعف راس المال الإجتماعي في الأراضي الجديدة. ▪ ضعف أدوار التعاونيات في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الزراعية
الفرص	**التهديدات**
▪ وجود مبادرات دولية تدعو إلى التعاون بين مصر ودول أجنبية لإنتاج المحاصيل والسلع الإستراتيجية. ▪ وجود مشروعات تركز على تنميـــة مهارات المزارعيـن أصحاب الحيازات الصغيرة (صغار المزارعين). ▪ إجراء إصلاحات في سياسات التصنيع الزراعى للقضاء على الفجوة بين الريف والحضر . ▪ وضع سياسات وآليات للمواجهة للحد من آثار تغير المناخ. ▪ وجود مؤسسات للتمويل متناهى الصغر لتوفير قروض للتعاونيات المحلية. ▪ إرتفاع الطلب العالمى على الأغذية العضوية ▪ زيادة التجارة عبر المنصات الإلكترونية .	▪ ارتفاع معدل النمو السكانى. ▪ ارتفاع معدل الفقر في الريف. ▪ ارتفاع معدلات سوء التغذية. ▪ ضعف التعليم الفنى. ▪ تدهور نوعية المياة. ▪ ضعف البنية التحتية والأسواق الريفية .

د. تحديـات بيئيـة

د.١. التحديـات

١- عدم تكيف القطاع الزراعي مع التغيرات المناخية :

تعتـبر ظاهـرة التغـيرات المناخيـة ظاهـرة عالميـة ولهـا تأثيراتهـا المحليـة نظـراً لاختلافـات طبيعـة وحساسـية النظـم البيئيـة في كل منطقـة – ولـذا فإنـه مـن الـضروري تقديـر مـدى تأثـر مـصر ومواردهـا الطبيعيـة بتلـك المتغـيرات. وتعتـبر الزراعـة المصريـة ذات حساسـية خاصـة لتغـيرات المنـاخ حيـث تتواجـد في بيئـة قاحلـة وهشـة تعتمـد أساسـاً عـلى ميـاه نهـر النيـل وتتأثـر المحاصيـل الزراعيـة بالتغـيرات المناخيـة والتـي تسـتوجب التكيـف مـع تلـك المتغـيرات واسـتنباط محاصيل زراعية وأنماط زراعية توائم تلك التغيرات.

٢- انخفاض نوعية الموارد المائية :

تحسـين نوعيـة الميـاه بنهـر النيـل والمجـاري المائيـة بخفـض مسـببات التلـوّث، بالإضافـة إلى رفـع كفـاءة اسـتخدام مـوارد ميـاه الـري مـن خـلال تفعيـل السياسـات والتشريعات الدافعة لترشيد استهلاك المياه.

٣- استخدام الصرف الصحي غير المعالج في ري المحاصيل الزراعية.

٤- الاستخدام غير المستدام للموارد المائية.

٥- بطء التحول لمسار الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في القطاع الزراعى :

أضحـي التحـول نحـو الاقتصـاد الأخـضر في القطـاع الزراعـى المـصري ضرورة ملحـة لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة في كافـة أنشـطة القطـاع، ليـس فقـط للفوائـد الاقتصاديـة التـي يمكـن تحقيقهـا مـن خـلال زيـادة الانتاجيـة وتوفـير التكاليـف والمحافظـة عـلى جـودة الأراضي الزراعيـة، بـل أيضـا الفوائـد الاجتماعيـة التـي يمكـن أن تتحقـق مـن خـلال توفـير فـرص عمـل في مجـالات جديـدة والمحافظـة عـلى صحـة الانسـان مـن خـلال انتـاج غـذاء صحـي خـالي مـن المـواد الضـارة، عـلاوة عـلى الحفـاظ عـلى المـوارد الطبيعيـة عـن طريـق توفـير الميـاه واسـتخدام طاقـة متجـددة والحفـاظ عـلى جـودة الأراضي الزراعيـة والحـد مـن ملوثات الهواء الناتجة عن السلوكيات غير المستدامة.

٦- تلوث وتجريف التربة وزيادة الملوحة في بعض المناطق.

٧- الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية.

د.٢. التحليل الرباعي SWOT الموحد للمجال البيئي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ تنوع المناطق الزراعية البيئية. ▪ توافر أصناف محلية جيدة للمناطق المختلفة. ▪ توافر المعرفه الكافية لإعداد سياسات التكيف مع تغير المناخ. ▪ وجود خطة لترشيد استخدام المياه في الزراعة	▪ الإستخدام غير الكفء لمياه الري. ▪ الممارسات غير الجيدة (الملائمة) التي تسرع من تدهور الأراضي. ▪ الافتقار إلي دراسات كافية تتعلق بالظواهر الجوية. ▪ عدم كفاية الخريجين والمتخصصين والفنيين لإنتاج المحاصيل في المناطق المستصلحة. ▪ الافتقار إلي مناطق إنتاج مجمعه في المناطق الجديدة.
الفرص	**التهديدات**
▪ وجود الإرادة السياسية لاستمرار التوسع الأفقي للأراضي. ▪ تحسين الطرق في المناطق الصحراوية الجديدة. ▪ النمو السريع لتقنيات الطاقة المتجددة في المناطق الجديدة. ▪ قصص النجاح لمنتجات جديدة تم تقديمها في المناطق المستصلحة الجديدة (مثل الكانولا- اصناف جديدة لنخيل البلح – تجفيف الطماطم، إلخ....).	▪ زيادة محتملة في الظواهر الجوية القاسية (درجات الحراة المرتفعة/المنخفضة- العواصف الرملية– الرياح الشديدة– الأمطار الغزيرة– الأمطار غير المتوازنة زمانيا ومكانيا إلخ....). ▪ زيادة ملوحة التربة وتدهور الأراضي بما في ذلك البناء على الأراضي القديمة. ▪ تدهور أراضي المراعى بشمال سيناء والساحل الشمالي الغربي. ▪ عدم كفاية التمويل لتنفيذ المشروعات. ▪ غزو آفات وأمراض جديدة.

ثالثاً: علاقة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة (SDGs)

تزايد تأثير أهداف التنمية المستدامة في مصر، في تشكيل خطط التنمية الوطنية. وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، التي وضعتها ونفذتها وزارة التخطيط في عام ٢٠١٦، الإطار الرئيسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي هي المسؤولة عن تحديث استراتيجية تنمية القطاع الزراعي لتتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. ونرى هنا التركيز بشكل رئيسي على الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة وبدرجة ما على الهدف الأول، حيث أنها تتناول الجوانب الرئيسية المتعلقة بقطاع الزراعة على النحو المبين أدناه. ومع ذلك، فإن غايات الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة SDGs وكذلك الأهداف الاستراتيجية المقترحة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة تتقاطع مع أهداف أخري للتنمية المستدامة SDGs، وخاصة الهدفين ٨ و ١٣. يلخص الجدول التالي غايات ومؤشرات الهدف الثاني التي تتماشى تماما مع الأهداف الاستراتيجية بالاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠.

غايات ومؤشرات الهدف الثاني للتنمية المستدامة

وصف الهدف	الغاية	الوصف	المؤشر
القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتطوير الزراعة المستدامة	٢.١	بحلول عام ٢٠٣٠، القضاء على الجوع وضمان وصول جميع الناس، ولا سيما الفقراء والأشخاص الذين يعانون من أوضاع تعرضهم للمخاطر، بما في ذلك الرضع، إلى طعام آمن ومغذ وكاف على مدار العام.	**٢.١.١ انتشار سوء التغذية**
			٢.١.٢ انتشار محدودية / نقص الأمن الغذائي المتوسط والحاد بين السكان اعتمادا على مقياس الخبرة بمحدودية / نقص الأمن الغذائي
	٢.٢	بحلول عام ٢٠٣٠، إنهاء جميع أشكال سوء التغذية ، بما في ذلك، وبحلول عام ٢٠٢٥، تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التقزم والنحافة لدى الأطفال دون سن ٥ سنوات، وتلبية الاحتياجات الغذائية للفتيات المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن.	**٢.٢.١ انتشار التقزم بين الأطفال أقل من ٥ سنوات** **٢.٢.٢ انتشار سوء التغذية** بين الأطفال أقل من ٥ سنوات وبالنوع (النحافة والوزن الزائد)
	٢.٣	بحلول عام ٢٠٣٠ ، **مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية**، من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي والموارد والمدخلات الإنتاجية الأخرى والمعرفة والخدمات المالية، والأسواق وفرص القيمة المضافة والعمالة غير الزراعية.	**٢.٣.١ حجم الانتاج لوحدة العمالة** بحسب فئات حجم مشروعات الزراعة والرعي والغابات
			٢.٣.٢ متوسط دخل

وصف الهدف	الغاية	الوصف	المؤشر
			صغار منتجي الأغذية بحسب النوع وفئات **السكان الأصليين**
القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتطوير الزراعة المستدامة	٢.٤	**بحلول عام ٢٠٣٠، ضمان نظم الإنتاج الغذائي المستدامة وتنفيذ الممارسات الزراعية المرنة** التي تزيد من الإنتاجية والإنتاج، والتي تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغيرات المناخ، والطقس القاسي والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، والتي تعمل تدريجيا على تحسين جودة الأراضي والتربة	**٢.٤.١ نسبة الأراضي المنتجة وتطبق الممارسات الإنتاجية المستدامة.**
	٢.٥	بحلول عام ٢٠٢٠، **الحفاظ على التنوع الوراثي** للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المزرعية والمستأنسة والأنواع البرية المرتبطة بها	**٢.٥.١ عدد الموارد الوراثية للنباتات والحيوانات للغذاء** والزراعة والمؤمنة في أجهزة حفظ متوسطة وطويلة المدي
			٢.٥.٢ نسبة السلالات المحلية المصنفة المعرضة للخطر وغير المعرضة للخطر أو مستوي غير معروف لخطر الانقراض
	٢.أ	**زيادة الاستثمار في البنية التحتية الريفية وخدمات البحوث والإرشاد الزراعي وتطوير التكنولوجيا وبنوك جينات** النباتات والماشية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما الأقل نموا.	**2.a.2 التدفقات الرسمية الكلية** (معونات التنمية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخري) **لقطاع الزراعة**
	٢.ب	**تصحيح ومنع القيود والتشوهات التجارية في** الأسواق الزراعية العالمية، بالتوازي مع القضاء	**2.b.1 دعم الصادرات الزراعية** (قيمة دعم

وصف الهدف	الغاية	الوصف	المؤشر
		على جميع أشكال دعم الصادرات الزراعية وجميع تدابير التصدير المماثلة.	الصادرات الزراعية)
	٢.ج	تبني تدابير **لضمان حسن أدء أسواق السلع الغذائية** ومشتقاتها وتيسير الوصول إلى معلومات السوق في الوقت المناسب، بما في ذلك احتياطيات الأغذية، من أجل المساعدة في الحد من التقلب الشديد في أسعار الأغذية.	**2.c.1 مؤ شر التشوه في سعر الغذاء** (مقاسة بمؤشر التقلبات السعرية المحلية)

ومن ثم فقد جاءت المقاصد/ الغايات المختلفة لهذه الأهداف لتؤكد على أهمية الزراعة المستدامة بما يتوافق مع أهداف ومبادئ التنمية المستدامة، حيث ركزت على الآتي:

- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية.

- ضمان وجود نظم إنتاج زراعي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية فعالة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة.

- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية.

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الريفية، و البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، و تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية.

- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل.

- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

- تحسين مستويات الأمن الغذائي وخاصة للأطفال دون سن الخامسة.

إلي جانب التركيز على الهدف الثاني للأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة، هناك العديد من الأهداف التنموية الأخرى تتطرق إلى الاهتمام بهذا القطاع مثل: -

- **الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.**

- القضاء على الفقر.
- تخفيض نسبة الرجال والنساء ممن يعانون من الفقر.
- ضمان تمتع الرجال والنساء بالحصول على الموارد الاقتصادية وحق ملكية الأراضي والتصرف فيها وحق الميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الملائمة.

- **الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.**

- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية والالتهاب الكبدي الوبائي والامراض المعدية بالمياه والامراض المعدية.
- الحد من الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث المياه والهواء والتربة.

- **الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع من خلال التعاون مع شركاء التنمية في مجالات الصحة والتنمية المجتمعية.**

- زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات التقنية والمهنية للعمل في وظائف لائقة والأعمال الحرة.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وتكافؤ فرص الحصول على مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة .

- **الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.**

- القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف في المجالين العام والخاص.
- الاعتراف بالأعمال غير مدفوعة الأجر ووضع سياسات الحماية الاجتماعية .
- كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار.

- **الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة وزيادة كفاءة استخدام المياه.**

- تحسين نوعية المياه والحد من التلوث والقاء النفايات والمواد الكيميائية .
- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات .

  حماية وترميم النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه .

- **الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.**

- توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمة الطاقة الحديثة والمستدامة.

- **الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.**

- تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية.
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية وفرص العمل اللائق والإبداع والابتكار.
- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في الانتاج والاستهلاك.
- تحقيق العمالة الكاملة وتكافؤ الأجر والعمل اللائق.
- الحد من الشباب غير الملتحقين بالعمالة او التدريب.
- حظر استغلال الأطفال في العمل.
- حماية حقوق العمل وبيئة سالمة آمنة للعمال.
- تعزيز قدرة المؤسسات المحلية لتوفير الخدمات المصرفية والخدمات المالية.

- **الهدف التاسع: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.**

- زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم وسائر المشاريع على الخدمات المالية بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.
- تحسين البنى التحتية وزياد الاعتماد على التكنولوجيا وكفاءة استخدام الموارد.
- تعزيز البحث العلمي والقدرات التكنولوجية.

- **الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة من داخل البلدان وفيما بينها.**

- تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- ضمان تكافؤ الفرص والحد من انعدام المساواة في النتائج.
- اعتماد سياسات أجور وحماية اجتماعية.
- تحسين وتنظيم الاسواق.
- تعزيز دور الدول النامية في عملية صنع القرار دولياً بما يضمن المساءلة والشفافية.

- **الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.**

- دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية البيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

- **الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.**

- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية.
- الحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وعدم اطلاقها في التربة والماء والهواء.
- تشجيع الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة وادراج معلومات مستدامة في تقاريرها.
- تعزيز ممارسات الشراء المستدام.
- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراها العلمية والتكنولوجية.
- وضع أدوات رصد تأثير التنمية المستدامة على المنتجات المحلية.

- **الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.**

- تعزيز المرونة في مواجهة الاخطار البيئية والكوارث الطبيعية.
- تحسين القدرات البشرية للتغلب على التغير المناخي.

- **الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.**

- إدارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية بما يضمن تحقيق الانتاجية والصحة للمحيطات.
- تنظيم الصيد على نحو فعال وانهاء الصيد غير القانوني.
- زيادة الفوائد الاقتصادية من الاستخدام الامثل للموارد البحرية وإدارة مصائد الاسماك باستدامة.
- زيارة المعارف العلمية وتطوير قدرات البحث.
- توفير امكانية وصول صغار الصيادين الي الموارد البحرية والاسواق.

- **الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف وفقدان التنوع البيولوجي.**

- اتخاذ تدابير لمنع ادخال الانواع الغريبة الغازية الي النظم الايكولوجية للأراضي والمياه.
- زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي لسبل كسب الرزق المستدام.

- **الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.**

- الحد بدرجة كبيرة من الفساد.

- إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للرقابة.

- ضمان اتخاذ قرارات مستجيبة لاحتياجات الجميع.

- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية.

- **الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.**

- تشجع نظم الاستثمار.

- تطوير تكنولوجيا سليمة بيئيا

- تعزيز الدعم الدولي لبناء القدرات من اجل وضع خطط وطنية مستدامة.

- تعزيز نظم تجارية متعددة الاطراف غير تمييزية ومنصفة.

- زيادة صادرات الدول النامية.

- كفالة مساهمة القواعد في تيسير المنتجات الي الاسواق.

- تعزيز اتساق السياسات من اجل التنمية.

- تعزيز الشراكة العالمية.

- تشجيع الشراكات العامة وبين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

- الاستفادة من المبادرات القائمة.

رابعاً: المبادئ والتوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة

- رفع القدرة التنسيقية بين وزارة الزراعة والوزارات المعنية ذات الصلة مثل وزارة البيئة، الموارد المائية والري ، والتخطيط والاستثمار والتموين والصناعة والتجارة وقطاع الأعمال العام ، الكهرباء والطاقة المتجددة ، والقوي العاملة والهجرة، والتنمية المحلية، والصحة والسكان.

- تبني منهج للشفافية والمساءلة في إدارة منظومة التنمية المستدامة للقطاع الزراعى والمشاركة المجتمعية الفعالة في صياغة وتنفيذ الخطط والبرامج.

- خلق مجالات استثمار جديدة من خلال الاستثمار في الزراعة العضوية والزراعة المستدامة وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.

- أن تتصف المعلومات والمخرجات المقدمة من خلال عملية صياغة السياسات والخطط والبرامج بالمرونة وتكون قابلة للتنفيذ والتعديل لكي تواكب المتغيرات والمستجدات.

- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من خلال تغيير الأنماط الزراعية وتحسينها والإقلال من الهدر في الموارد أثناء الدورة الكاملة لإنتاج وجني المحاصيل.

- زيادة كفاءة استخدام الموارد وتحفيز أنماط الإنتاج المستدام عن طريق التحول إلى نظم الري الحديثة التي تتسم بكفاءة استخدام المياه.

- وضع السياسات والخطط والبرامج بما يضمن الكفاءة في توزيع واستخدام الموارد الطبيعية واستخدام المخلفات.

- العمل على الفصل بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي والآثار السلبية على المجتمع عند صياغة السياسات والخطط والبرامج في القطاع الزراعى.

- الاستثمار في التنمية البشرية كعامل أساسي ومحوري في إحداث طفرة نوعية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

- ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع مصادر الثروة بين مختلف فئات الشعب وعدم تحمل الأجيال القادمة التكلفة والآثار السلبية من السياسات المقترحة في القطاع الزراعى.

- استهداف وإعطاء أولوية للقرى الأكثر فقراً وكذلك الطبقات المهمشة والمعدمة في الريف عند وضع السياسات والخطط والبرامج.

- خلق فرص عمل جديدة في مجال الزراعة المستدامة والاستثمار في العنصر البشري لبناء الخبرات اللازمة لهذا المجال مع الأخذ في الحسبان المرأة والشباب والمزارعين الأشد فقرا والفئات المهمشة.

- وضع نظام رصد ومتابعة لضمان تنفيذ الأنشطة وفقا للسياسات والخطط والبرامج الموضوعة وإدخال التعديلات لتصحيح المسار إذا لزم ذلك.

- تحفيز البحث العلمي وابتكار التكنولوجيا في مجال الزراعة وتحسين التربة. وتطوير نظم الإرشاد الزراعي التي تضمن إتصالا فعالا في أتجاهين بين البحث العلمى ومراكز الانتاج.

- استخدام مؤشرات للتنمية المستدامة تعكس البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لقياس معدلات التنمية الحقيقية والمستدامة في القطاع الزراعى.

- الاعلام عن المعلومات والبيانات التي تسهم في تأييد دعم وتنمية الزراعة واستعادة الدور الريادي على مستوي الدول ذات الصلة.

- تعزيز الاستفادة من التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية على المستوي المحلي والإقليمي والدولي وبما يحقق التنمية الزراعية المستدامة.

التحليل الرباعى (SWOT) للقطاع الزراعى ككل :

نـقاط القـــوة	نقاط الضعف
١- نظام البحوث الزراعية هو من بين الأكبر في العالم من حيث قدرة الموارد البشرية. ٢- الحكومة تدعم الإنتاج في الأراضى الجديدة. ٣- وجود العديد من مؤسسات التمويل المتناهى الصغر. ٤- التخطيط الجيد وإنشاء مناطق إستثمارية في الأراضى المستصلحة حديثا. ٥- تنوع المناطق الإيكولوجية الزراعية. ٦- وجود أصناف محلية تلائم مختلف المناطق. ٧- وجود خطط لترشيد إستخدام المياه في الزراعة. ٨- توافر عدد كاف من المراكز الإرشادية . ٩- إصلاح شامل لنظام دعم الغذاء عام ٢٠١٤. ١٠- الإنخفاض النسبى لتكاليف العمالة وارتفاع مشاركة المرأه.	١- عدم كفاءة إستخدام المياه. ٢- التفتت الحيازى للأراضى. ٣- عدم كفاية التمويل للقطاع الزراعى بصفة عامة. ٤- إنخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية. ٥- ضعف الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الخاصة بالتسويق. ٦- عدم التعاون والتواصل بين الأطراف ذات الصلة. ٧- عدم وجود تجميع استغلال زراعي. ٨- تلوث موارد المياه السطحية. ٩- القدرات غير كافية لمواجهة أحداث الطقس القاسية. ١٠- عدم كفاية الخريجين والمتخصصين والفنيين في المناطق المستصلحة. ١١- التناقص السريع والمستمر في أعداد العاملين في معظم قطاعات الوزارة وعلى جميع المستويات ١٢- ضعف القدرات الإرشادية.

الفرص	التهديدات
١. الإرادة السياسية للتوسع الأفقي. ٢. نمو أسواق الأسماك و الفواكة و الخضروات محلياً وعالمياً. ٣. إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و المتعددة الأطراف. ٤. المبادرات الدولية للتعاون بين مصر و الدول الأجنبية لإنتاج المحاصيل و السلع الأستراتيجية. ٥. تحريرسعر صرف الجنية المصري (تعويم الجنية المصري) مؤخراً أدي لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الزراعى. ٦. إصلاح الدعم أدي إلي تقليل التشوهات في القطاع الزراعي. ٧. تحسين الإستثمار و إجراءات منح التراخيص أدي إلي تحسين بيئة الأعمال. ٨. تطوير الموانئ و شبكات البنية التحية للنقل البحري. ٩. إصلاح سياسات التصنيع الزراعي يؤدى إلي تقليل الفجوة و بين الريف و الحضر. ١٠. النمو المتسارع لتقنيات الطاقة المتجددة في المناطق الجديدة.	١- عدم إقرار قانوني الزراعة والري حتى الآن. ٢- إنخفاض حصة المياه المخصصة للزراعة. ٣- تأثير تغير المناخ على إنتاجية وجودة المحاصيل. ٤- التدقيق فى تطبيق المعايير الدولية للتصدير. ٥- زيادة أسعار الطاقة. ٦- زيادة الملوحة وتدهور الأراضى والبناء على الأراضى القديمة. ٧- إرتفاع تكاليف رفع المياة الجوفية. ٨- ضعف البنية التحتية بالريف، بدءاً من قلة فرص التعليم والحصول على الرعاية الصحية والخدمات العامة. ٩- تدهور المراعى بشمال سيناء والساحل الشمالى الغربى. ١٠- إرتفاع معدل النمو السكانى.

خامساً: الرؤية للاستراتيجية المحدثة

"تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة قائمة على نمو سريع ومستدام وشمولي للقطاع الزراعي ، في إطار من التنمية الريفية المتكاملة، ويُعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والحد من الفقر الريفي".

سادساً: الرسالة للاستراتيجية المحدثة

"تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي لجموع المواطنين وتحسين التغذية ومستوى معيشة السكان الريفيين، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد واستثمار كل من مقومات التميز الجغرافي فيما بين الأقاليم الزراعية المختلفة.

سابعاً: الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة

هناك اتساق بين أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ وأهداف المبادرات الاستراتيجية السابقة وغيرها من الوثائق.

يتمثل الهدف العام (Goal) لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة : **نمو زراعي مستدام وشمولي لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي.**

وبناءاً على التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي ككل، تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية للنهوض بالقطاع الزراعي حتى ٢٠٣٠:

١- تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية (لمعالجة نقص التغذية، محدودية / نقص الأمن الغذائي، وتحقيق نمو الإنتاجية الزراعية المستدامة ، النمو الزراعي المستدام) مع التركيز على خفض السلع الغذائية المستوردة.

٢- تعزيز الزراعة المستدامة (محور التركيز : الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية).

٣- القضاء على الفقر في المناطق الريفية وتحسين الدخل ومستوى المعيشة (محور التركيز : صعيد مصر).

٤- التكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره.

٥- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية (سلاسل قيمة جيدة الأداء وشاملة- زيادة الصادرات).

٦- خلق فرص عمل للتشغيل خاصة للشباب و المرأة.

تستجيب الأهداف المقترحة للاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ بشكل مباشر وكبير إلى أهداف رؤية مصر المحدثة ٢٠٣٠ ، وإلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs ٢٠٣٠) وخاصة الأول والثاني والسادس والثامن والثالث عشر. وقد تم استعراض هذا التشابك في المخطط التالي :

ويوضح شكل ٢: التالي مساهمة الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ في تحقيق رؤية مصر المحدثة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (SDGs ٢٠٣٠)

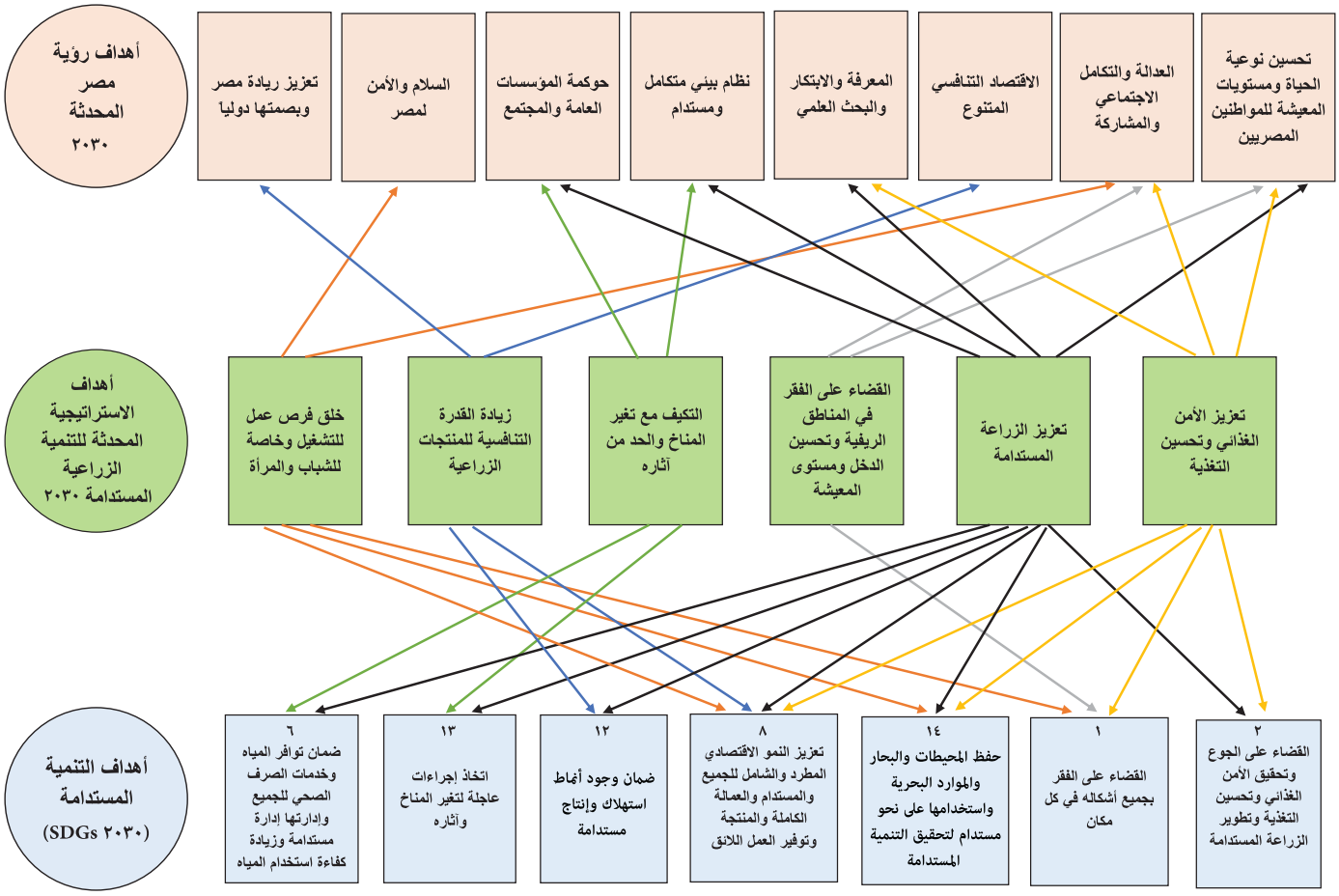

وتتلخص رؤية الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ **"بجعل الزراعة العجلة الأساسية / الرئيسية في نمو الاقتصاد القومي المصري"** . وتترجم هذه الرؤية من خلال زيادة مساهمة الزراعة في نمو الدخل القومي ، وخلق فرص عمل جديدة ، وزيادة حجم الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية وتحسين ميزان التبادل التجاري الزراعي (زيادة الصادرات وتقليل الواردات) ، والحد من الفقر وخاصة في الريف ، وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتطوير زراعة بنظم غذاء مستدامة وقادرة على المنافسة.

ووفقاً لهذه الرؤية وبرامجها التنفيذية ، فأن من المتوقع تحقيق النتائج الرئيسية التالية :

- رفع مساهمة الزراعة في الدخل القومي المصري من ١١,٥٪ (معدل ٢٠١٥-٢٠١٨) إلى ١٤٪ بحلول عام ٢٠٢٥ ، وإلى ١٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٢٥,٣٪ (معدل ٢٠١٥-٢٠١٨) إلى ٢٧٪ بحلول عام ٢٠٢٥ وإلى ٣٠٪ بحلول ٢٠٣٠ .
- رفع قيمة الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ . أي زيادة قيمة الصادرات من ٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ وإلى ١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

ركائز الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية ٢٠٣٠

يعتمد تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية على الركائز الأساسية والسبل التالية :

١- جعل الزراعة العجلة الأساسية في نمو الاقتصاد المصري (الدخل القومي المصري).

٢- تحقيق تنمية زراعية وأنظمة غذاء مستدامة وشمولية وآمنة وإزالة كل أشكال ضعف الكفاءة في إنتاج وتسويق واستهلاك الغذاء.

٣- تنمية الابتكارات والبحث العلمي الزراعي والتكنولوجيا الحديثة (ومنها الزراعة الرقمية) والإرشاد ونقل التقنيات.

٤- جذب وتشجيع الاستثمار في الزراعة المصرية من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي.

٥- ضمان المشاركة الفعالة وتحمل المسؤولية في تنمية الزراعة من قبل كافة الشركاء المعنيين في القطاع الزراعي.

٦- زيادة القدرة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة من خلال تطوير سلاسل قيمة فعالة وشمولية للسلع والمنتجات الزراعية الأساسية (الموالح ، الخضروات ، القمح ، التمور ، السكر ، اللحوم الحمراء...).

٧- خلق بيئة تمكينية لتنمية الزراعة المصرية من خلال سياسات زراعية فعالة وتشريعات محدثة.

٨- رفع وتطوير المهارات والقدرات البشرية وخاصة للشباب والنساء.

أولويات العمل في المجالات المؤسسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي و البيئي

ونتج عن تحديد جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات والأهداف الاستراتيجية تحديد أولويات للعمل تعتمد على جوانب القوة في مواجهة جوانب الضعف واستغلال الفرص للحد من التهديدات. وفيما يلي ملخص لأولويات العمل في المجالات الأربعة: المؤسسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

أولويات المجال المؤسسي:

١) تحسين مناخ الاستثمار الزراعي:

- خلق بيئة مواتية وتطوير وتبني سياسات مبسطة ومتسقة وشفافة وكذلك آليات نشرها.

- تيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة باستحداث إدارة موحدة تمثل فيها كافة الجهات ذات العلاقة.

- مراجعة إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة وإصدار صكوك ملكيتها.

- دعم الحيازة الآمنة للأراضي الجديدة من خلال إصدار سندات ملكية ممتدة للأراضي؛ و /أو اصدار عقود تأجير طويلة الأجل (٢٥ أو ٥٠ سنة على الأقل).

- مراجعة السياسات الائتمانية والإقراضية المتعلقة بالزراعة ومشروعاتها.

- إعداد خريطة استثمارية واضحة للزراعة المصرية تتحدد فيها المناطق المخصصة للتوسع الزراعي الأفقي، والتراكيب المحصولية المناسبة والمناطق المخصصة لإقامة خدمات التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، والمناطق المسموح فيها بإقامة مشروعات الصناعات الغذائية المرتبطة بأنواع المحاصيل التي يمكن أن تتميز بها مناطق الأراضي الجديدة، والمناطق المخصصة للإسكان وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

- إدراج وحدة تكافؤ الفرص بوزارة الزراعة ضمن الهيكل التنظيمي على المستوي المركزي واللامركزي بما يضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على الموارد والنتائج.

- التأكد من قدرة المركز الجديد لخدمة المستثمر على حل النزاعات بفعالية وتلبية احتياجات المستثمر من خلال بناء قدراته.

- إنشاء هيئة موحدة تكون مسؤولة عن رسم الخرائط المساحية، وتسجيل ملكية جميع الأراضي بما في ذلك الأراضي المملوكة ملكية خاصة، وملكية الدولة؛ الإيجارات، تقييم الممتلكات، وتوفير معلومات الأراضي.

- إنشاء آلية للتنسيق بين مختلف وحدات الزراعة واشراكها في وضع وصياغة ومراجعة السياسات ذات الصلة بقطاع الزراعة وخاصة المتعلقة بالاستثمارات الزراعية (مثل، حظر التصدير).

- مواءمة الإجراءات مع التنفيذ المنظم عبر الأقاليم لتشجيع رواد الأعمال على تأسيس أعمالهم، وكذلك تحسين خدمات الائتمان والعمالة الماهرة والبنية التحتية الجيدة في الأقاليم المختلفة.

- تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال هيكل مؤسسي معزز يسهل التعاون بين الحكومات والحوار مع القطاع الخاص.

- إنشاء منتدى حوار لأصحاب المصلحة المتعددين لضمان الشفافية وحل أي مشكلات يمكن أن تظهر وتعرقل الاستثمارات.

٢) تقوية الروابط والتشبيك بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى:

من خلال مداومة توفير الاحتياجات المتزايدة للصناعة الوطنية وخاصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية من ناحية، واستخدام مخرجات القطاعات الأخرى من اسمدة كيماوية ومبيدات مكافحة الآفات الزراعية والامصال واللقاحات والآلات الزراعية والمنتجات البترولية والعبوات من ناحية أخرى.

٣) مراجعة القوانين والتشريعات الزراعية:

- تستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة مراجعة وتعديل التشريعات الزراعية وخاصة تعديل قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذي لم يعد متمشياً مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية.

- التأكيد على تحقيق اتساق السياسات والتشريعات الزراعية الحالية والمستحدثة مع السياسات الاخرى ذات الصلة.

- إصدار تشريع يحظر ويعاقب التعدي على الأراضي الزراعية وتفتيتها ويحمي استخدام الأراضي والمياه للأغراض الزراعية.

٤) تعظيم دور كل من البحوث والإرشاد والتعاونيات في تنمية القطاع الزراعي:

- تطوير البحث والتطوير من خلال نظم اعتماد (منح شهادات) والتعاون مع مراكز بحوث أخري؛

- تعزيز القدرات الوطنية في البحث والتطوير في تقنيات حديثة لإنتاج الأحياء المائية الداخلية (المزارع السمكية) والبحرية وعمليات ما بعد الحصاد؛

توفيرالميزانيات اللازمة، لتحقيق الأهداف القائمة على الطلب Demand driven Objectives؛

- تحديد واجبات وأدوار العاملين بالإرشاد الزراعى على جميع المستويات.

- وضع قواعد الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات لتقديم الخدمات الإرشادية، ووضع أسس تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص على تقديم المشورة الموثوق بها للمزارعين إلى جانب المنتجات الخاصة بهم.

- دمج التعاونيات (خاصة الصغير منها) لتعزيز الموارد المالية والبشرية خاصة على مستوى القرية لجعلها قادرة على النمو اقتصاديًا؛

- تحديد دور المنظمات التعاونية و/ أو المنظمات التطوعية الأخرى في تجميع استغلال الأراضي الزراعية (خاصة الأراضي القديمة)؛

- معاملة التعاونيات الزراعية ومجموعات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة كشركات أعمال زراعية صغيرة؛

- بناء قدرات الموظفين التعاونيين على أساس هيكل وظيفي مهني وخطة أعمال محددة؛

- السماح للتعاونيات بإنشاء صناديق مختلفة (للادخار، التمويل والتأمين.... إلخ)؛

٥) جوانب مؤسسية أخري:

- بناء قدرات الهيئة القومية لسلامة الغذاء من حيث توفير الميزانية وصياغة صلاحيات واضحة.

- تعزيز نظم منح شهادات جودة الغذاء في الدولة.

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ونظم إدارة المعلومات للسياسات الزراعية وتطبيقاتها فى عمليات المتابعة والتقييم فى كافة المجالات. (على سبيل المثال فيما يخص متابعة وتقييم الأمن الغذائي؛ وإدارة الموارد الطبيعية وعمليات الرصد والتقييم)؛

- بناء قدرات المزارعين (الرجال والنساء والشباب) على أداء الممارسات الزراعية الجيدة GAP (Good Agricultural Practices).

- تسهيل تطوير سلاسل القيمة لصغار الحائزين من خلال دعم تعاون المزارعين وتطوير الخدمات الاستشارية والإرشادية وتدابير الوصول إلى الأسواق.

أولويات المجال الاقتصادي:

١) زيادة الإنتاجية الزراعية:

- زيادة الإنتاجية من كافة المحاصيل الحقلية والبستانية.

- زيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية، وخاصة من الألبان واللحوم الحمراء والدواجن.

- زيادة إنتاجية الأسماك.

٢) الزيادة المستدامة لمساحات الأراضي المستصلحة:

- من المستهدف زيادة المساحة المنزرعة في مصر، وذلك من خلال استكمال مساحات الأراضي المستهدف استصلاحها في ضوء الموارد المائية المتاحة. بالإضافة إلى الانتهاء من تطوير الري الحقلي في الأراضي الزراعية القديمة بنسبة ١٠٠٪ من إجمالي المساحة المنزرعة بحلول عام ٢٠٣٠ ومع استخدام التقنيات الحديثة في الترشيد في استخدامات المياه والمحاصيل والأصناف الموفرة للمياه.

- تطوير سياسات للغذاء والمياه والطاقة متوافقة مع مناهج النظم الغذائية المستدامة.

٣) تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية:

- مطابقة معايير الجودة بالمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية.

- زيادة الكفاءة الفنية للمعامل الفنية ودفعها للحصول على الإعتماد.

- مواكبة التقنيات العالمية المتطورة والحديثة التي تدعم وتعزز مستويات الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعي.

- وضع سياسات توافقية لتعبئة الموارد للإستفادة من الأسواق الزراعية الدولية المتنامية.

- تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل مع المنتجات الزراعية.

- استحداث نظم لربط البنية التحتية الحالية لمراكز التسويق في جميع أنحاء البلاد بالمزارعين.

- تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التي ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية.

- استخدام الأساليب الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات وفي الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والفنية والسوقية.

- التطوير والتوصل الي تراكيب محصولية ذات كفاءة متوافقة مع التغير المناخى وكمية المياه وجودتها.

- تفعيل وتقوية الدور الحكومي في المجالات التي تحقق التوزان الكفء مع آليات السوق، بما في ذلك مجالات الإشراف والرقابة على الجودة والمواصفات.

- تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تدعم زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلي والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي.

- تطوير استراتيجية تنمية زراعية قائمة على الروابط الوثيقة مع القطاعات الأخرى.

- ربط خريطة الاستثمار القومية بالمنتجات الزراعية وتمييز كل منطقة في نوعية المحاصيل المزروعة وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية.

- تصميم اتفاقيات تجارة الغذاء بصورة أكثر كفاءة.

٤) تحسين سوق العمل في القطاع الزراعي ودعم المزارع الصغير:

- تحديد الفجوات في السياسات.

- بناء قدرات المزارعين والتعاونيات الزراعية في إستخدام الممارسات الزراعية الجيدة للحد من الفاقد بعد الحصاد.

- بناء قدرات العمالة الزراعية لزيادة إنتاجيتهم.

- تطوير برامج بناء قدرات للإستفادة من المشروعات القومية الزراعية.

- تطوير برامج تحفيزية لجذب الشباب والنساء لإنشاء مشروعات أعمال زراعية صغيرة ومتناهية الصغر.

- تحسين كفاءة سوق العمل بالريف.

- تمكين المرأة الريفية من خلال بناء قدراتها للاستجابة للمتغيرات التى تطرأ في الزراعة.

- مطالبة المؤسسات التعليمية بتطوير برامج تعليمية زراعية تلبى إحتياجات سوق العمل.

- تحديد العوامل الهيكلية والعارضة للتوظف لزيادة كفاءة سوق العمل.

- إعداد سياسات تتعامل مع مصادر البطالة بنوعيها البنائية والعارضة.

- إعداد قاعدة بيانات لصغار المزارعين تشمل البيانات الاجتماعية-الاقتصادية، الإنتاجية، والمؤسسية بما يسهم في تحقيق تصميم أفضل للسياسات المتخصصة.

- توسيع نطاق تطوير السياسات لزيادة الوصول إلي الأسر الفقيرة من خلال برامج دعم أكثر كفاءة.

- إجراء مسوح على مستوى المزرعة للتعرف على تفاصيل الأنشطة الإنتاجية والتكاليف والإيرادات.

- اخذ التحولات التي حدثت في الريف في الاعتبار من خلال التعامل مع الزراعة على أساس إنها عمل تجارى أكثر منها زراعة كفاف.

- تطوير برامج دعم الأسر للحد من الفقر في المناطق الريفية.

- تطوير برامج أكثر كفاءة لتقديم دعم للمعروض من المنتجات وتوفير تمويل للمزارعين.

أولويات المجال الاجتماعي:

١) تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وخفض معدلات الفقر الريفي وتضييق الفجوة النوعية بين الجنسين:

- تنويع مجالات العمل والنشاط الاقتصادي بالمناطق الريفية.

- تحسين البيئة والظروف الاجتماعية - الإقتصادية في القطاع الريفى من خلال تنويع الأنشطة المتعلقة بالزراعة وتوليد الدخل في المناطق الريفية.

- تعظيم استفادة المزارعين من المخلفات الزراعية – النباتية والحيوانية – وتحويلها إلى مواد نافعة وقيمة اقتصادية مضافة.

- دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعين وبخاصة في مجال التسويق الزراعي لزيادة قدرتهم التسويقية.

- تعزيز وتشجيع أنشطة التصنيع الغذائى والتصدير بالقطاع الريفى.

- العمل على دمج صغار المزارعين في النشاط التصديري من خلال تطوير معارفهم وممارساتهم الزراعية لتحسين دخولهم.

٢) تنمية الموارد البشرية:

- من خلال الاهتمام بتطوير المؤسسات المسئولة عن التنمية البشرية الزراعية بما فيها التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف.

- إنشاء كيان مهني متخصص لإدارة الموارد البشرية وتطويرها (إدارة الموارد البشرية، تنمية الموارد البشرية) للقطاع الزراعى ككل.

٣) توفير فرص عمل منتجة في القطاع الزراعى والانشطة الريفية المرتبطة به:

تستهدف هذه الاستراتيجية أن توفر نحو أربعة ملايين فرصة عمل جديدة حتى عام ٢٠٣٠ وذلك من خلال مختلف برامجها ومشروعاتها الزراعية وفي مختلف المجالات والأنشطة والمشروعات المرتبطة بها والمتكاملة معها. ومن أهم المحاور والاعتبارات التي تتضمنها هذه الاستراتيجية في إطار العمل على تحقيق هذا الهدف ما يلى:

- التوسع في استصلاح واستزراع مساحات جديدة من الأراضي الزراعية.

- التوسع في إقامة أنشطة غير حقلية مرتبطة ومتكاملة مع النشاط الزراعى في العديد من المجالات المرتبطة بإنتاج وتصنيع المدخلات والمستلزمات الزراعية، أو تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية، أو الأنشطة الخدمية العديدة المساندة والمرتبطة. مع تركيز الاهتمام على الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم التى يقوم بها الأفراد في المناطق الريفية.

- تبنى أنماط تكنولوجية زراعية ترتكز على تكثيف استخدام كل من عنصرى العمل ورأس المال معاً، والتوسع في هذه الأنماط التى تحقق مستويات أفضل لدخول العاملين في القطاع الزراعى والريفى بوجه عام. ففى مجال الزراعات المحمية – على سبيل المثال- تتراوح احتياجات الفدان ما بين ٥-٨ وحدات عمل، وذلك على الرغم من أن هذا النمط الانتاجى يعد من الأنماط كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال حيث لا تقل التكلفة الاستثمارية للفدان عن نصف المليون من الجنيهات. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الأنماط الإنتاجية والخدمات المساندة مثل مراكز تجميع وتصنيع الألبان، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة، وتجهيز وتصنيع منتجات الخضر والفاكهة، إلى غير ذلك من المجالات.

- الاهتمام بتطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن التنمية البشرية الزراعية، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعى وما قبل الجامعى، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف، إلى غير ذلك من المجالات التى توفر الأعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والتخصصية وفق متطلبات أنماط الزراعة المتطوره والمشروعات المرتبطة والمتكاملة.

- تطوير وتنفيذ خطة وطنية لتحديث الزراعة.

- إجراء دراسات لتحديد مصادر البطالة (البنيوية والاحتكاكية) ووضع خطط للحد منها.

- تصميم نظم أكثر مرونة للابتكار الزراعى، على سبيل المثال على مستوى المزارع الصغيرة.

- تقديم استثمارات جديدة وحلول تمويلية تعمل على تغيير ممارسات الزراعة من زراعة الكفاف إلى مشروعات أعمال زراعية.

- تشجيع إقامة مشروعات الأعمال الزراعية الناشئة start-ups.

- تطوير سياسات ومبادرات للتغلب على والتعامل مع قضية تفتت الأراضي.

٤) تفعيل دور المرأة في مختلف مجالات التنمية الريفية:

- في إطار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة تفعيل دور المرأة في مختلف مجالات التنمية الريفية، سواء داخل المنزل باعتبار المرأة زوجة وأم وربة أسرة، أو في الحياه العامة باعتبارها عنصراً بشرياً مشاركاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفى تحسين أحوال السكان الريفيين بصفة عامة.

- تطبيق وتفعيل قانون الحق في الارث ووجود آلية لحماية خصائص الأراضي الزراعية والحيازة ومساحة الاراضى.

- تطوير وتعزيز برامج بناء القدرات والتدريب المهنى للشباب والمرأة.

- تأسيس جمعيات للمرأة الريفية.

- الحفاظ على والتوسع في التغطية التي تقدمها الدولة لأسر النساء المعيلات من خلال نظم الحماية الاجتماعية القائمة.

٥) تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائي من سلع الغذاء الاستراتيجية:

- زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الاستراتيجية.

- تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح تحسين مستويات التغذية.

- الحد من الفاقد التسويقي للسلع الغذائية.

- تحسين جودة وسلامة الغذاء.

- تطوير شبكات الأمان الاجتماعي للحد من الأعباء المعيشية لمحدودي الدخل.

أولويات المجال البيئي:

١) الحد من الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على الزراعة المصرية:

- عتبر ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية ولها تأثيراتها المحلية نظراً لاختلافات طبيعة وحساسية النظم البيئية في كل منطقة. وتعتبر الزراعة المصرية ذات حساسية خاصة لتغيرات المناخ حيث تتواجد في بيئة قاحلة وهشة تعتمد أساساً على مياه نهر النيل وتتأثر بتغيرات المناخ المتوقعة. حيث من المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تناقص إنتاجية الفدان لمحصول القمح بنحو ١٨٪، والذرة الشامية بنحو ١٩٪، ومحصول الأرز بحوالي ١٧٪. وفي ضوء هذه الأوضاع المتوقعة تستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة اتخاذ الاجراءات والبرامج التى تمكن من الموائمة مع الآثار المتوقعة لتلك التغيرات على الزراعة المصرية من خلال التوسع في استنباط وزراعة الاصناف التي تتحمل التغير في درجات الحرارة وتتحمل الملوحة والعطش وذات استهلاك اقل من المياه.

- تطوير سلالات من محاصيل الحبوب تتحمل الجفاف، الحرارة والملوحة والتي من المتوقع أن تزداد مع تغير المناخ.

٢) الاستخدام المستدام للموارد الزراعية والرعوية الطبيعية:

- رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، من خلال زيادة كفاءة نقل وتوزيع المياه لتصل إلى ٨٠٪، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الري الحقلي باستخدام نظم ري أكثر تطوراً وتتناسب مع التراكيب المحصولية القائمة في كل منطقة من المناطق الزراعية.

- تنفيذ برامج تطوير الرى الحقلى في الأراضى القديمة باستثناء الساحل الشمالى للدلتا.

- التنمية المستدامة لإنتاجية الوحدة من الأراضي والمياه: من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الترشيد في استخدامات المياه والمحاصيل والسلالات الموفرة في استخدامات المياه.

- تعظيم العائد من وحدة المياه بما في ذلك الزراعة البعلية المعتمدة على الأمطار.

- الإبتكار وتطوير تكنولوجيات تهدف إلى تحسين البصمة البيئية للأعمال الزراعية بدءاً من البصمة المائية.

- إنشاء نظام وطنى لتحديد الحد الأدنى لكمية المياه لكل محصول لكل منطقة زراعية بيئية. (الزراعة الإيكولوجية).

- تنفيذ خطة وطنية للقضاء على استخدام المياه السوداء في الرى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- تعظيم العائد المستدام من الزراعات المطرية: من خلال التوسع في التطبيقات التكنولوجية الحديثة لتحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار مثل تقنيات حصاد المياه وغيرها من التقنيات المناسبة للمحاصيل الحقلية والبستانية والمراعي الطبيعية.

- صيانة وحماية الأراضي الزراعية، من خلال إجراء مسوحات التربة بصورة دورية وربطها بنظم تسميد محددة، بالإضافة إلى تجديد شبكات الصرف الزراعي وصيانتها، وتوفير الأسمدة الموصى بها بالكميات والمواعيد المناسبة.

- إعادة تطبيق نظام الدورة الزراعية للمحافظة على خصوبة التربة والحد من الأمراض والآفات الضارة.

- تعزيز التنوع المحصولى وفقاً للميزه النسبية لكل موقع.

- تطبيق نظام رشيد للحد من استخدام المبيدات ومراقبة المتبقيات الكيميائية في السلع الطازجة.

التدخلات المقترحة ذات الأولوية للقطاع الزراعي

وبناء على الأولويات السابقة، تم تحديد التدخلات المقترحة ذات الأولوية للقطاع الزراعى كما يلي:

- تهيئة بيئة مواتية وتبني سياسة مبسطة ومتسقة وشفافة لعملية تنمية وتوزيع الأراضي الجديدة.

- مراجعة وتنسيق السياسات المتعلقة بالاستثمار الخاص في الزراعة.

- توافق الاجراءات والنظم المطبقة في جميع المناطق لتشجيع رواد الأعمال على تأسيس مشروعاتهم (أعمالهم) بالإضافة إلي توفير الإئتمان والعمالة الماهرة بشكل افضل، فضلاً عن توفير البنية التحتية الجيدة.

- إصدار تشريع يحظر التعدي على الأراضي الزراعية و تفتيتها.

- تقديم تكنولوجيات لتحسين كفاءة إستخدام الأراضي والمياه.

- تطوير سياسات جديدة للتعامل مع التفتت الحيازى للأراضى،

- تحديد واجبات وأدوار العاملين بالإرشاد الزراعى على جميع المستويات وبناء قدراتهم.

- وضع قواعد الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات لتقديم الخدمات الإرشادية، ووضع أسس تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص على تقديم المشورة الموثوق بها للمزارعين إلى جانب المنتجات الخاصة بهم.

- تطوير برامج تعليمية زراعية تلبي الاحتياجات المتزايدة لسوق العمل.

- بناء قدرات العمالة الريفية من أجل زيادة إنتاجيتهم بما في ذلك النساء والشباب.

- بناء قاعدة بيانات لصغار المزارعين تشمل البيانات الإجتماعية- الإقتصادية، الإنتاجية و المؤسسية مما يسهم في وضع سياسات ملائمة بشكل أفضل.

- إعداد برامج لدعم الأسرة للحد من الفقر في المناطق الريفية الأكثر أستهدافا.

- تعزيز القدرات الوطنية في البحث والتطوير في تقنيات حديثة لإنتاج الأحياء المائية الداخلية (المزارع السمكية) والبحرية وعمليات ما بعد الحصاد؛

- توفير الميزانيات اللازمة، لتحقيق الأهداف القائمة على الطلب Demand driven Objectives .

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ونظم إدارة المعلومات للسياسات الزراعية (على سبيل المثال فيما يخص متابعة وتقييم الأمن الغذائي؛ وإدارة الموارد الطبيعية وعمليات الرصد والتقييم)؛

- إنشاء كيان متخصص لإدارة وتنمية الموارد البشرية للقطاع الزراعي بأكمله.

- تحسين البئية والظروف الاجتماعية-الاقتصادية في القطاع الريفي من خلال تنويع الأنشطة المتعلقة بالزراعة وتوليد الدخل في المناطق الريفية.

- تشجيع الأنشطة التي تدعم الإستخدام الاقتصادي للمخلفات والمتبقيات الزراعية.

- تعظيم العائد من وحدة المياة بما في ذلك الزراعة البعلية المعتمدة على الأمطار.

- إنشاء وحدة تنسيق تسمح بالاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق جمع وتبادل المعلومات الدقيقة عن المناخ والمدخلات والأسواق والأسعار؛ وتغذية المعلومات في مبادرات البحث والتطوير؛ ونشر المعرفة بين المزارعين؛ وربط المنتجين والمستهلكين.

- التقدم التكنولوجي والابتكار الذي يهدف لتحسين البصمة البيئة للأعمال الزراعية بدءاً من البصمة المائية.

- تعزيز تنوع المحاصيل وفقاً للميزة النسبية لكل منطقة زراعية بيئية.

- إنشاء نظام رشيد لتقليل إستخدام مبيدات الآفات إلي الحد الأدني ورصد المخلفات الكيميائية في السلع الطازجه.

ثامناً: الحوكمة والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعى

يعد التطوير المؤسسي أحد أهم الركائز الأساسية لاستراتيجيات التنمية الزراعية المتعاقبة، نظراً لتشابك وتعقد الهيكل المؤسسي للقطاع الزراعى في مصر. ويستهدف التطوير المؤسسي للقطاع الزراعى إعادة صياغة الهيكل المؤسسي على أساس وظيفي بما يسمح برفع كفاءة الأداء، وإزالة التناقضات والازدواجية في الأدوار بين الوحدات المؤسسية المختلفة، تعظيم الاستفادة من التقدم العلمي في كافة المجالات من خلال توفير الاطر المؤسسية اللازمة لذلك.

١) اتجاهات تطوير البناء المؤسسي للقطاع الزراعي:

- تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها.
- تخلي وحدات الزراعة عن الدور الإنتاجي وإعادة النظر في بعض الأدوار الخدمية.
- مراجعة مهام الكيانات المؤسسية والفصل بين أدوار كل مؤسسة.
- مراجعة قانون الزراعة والقوانين المكملة له مثل قانون الحجر البيطري وقانون الصيد وقانون السلامة الإحيائية للمنتجات المحورة وراثياً.
- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز متخصص في التوعية ونقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع إعتماداً على المنهجية التشاركية.
- تعزيز دور أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الزراعية وإيجاد الآلية المناسبة لإتاحة تلك المعلومات لجميع المشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة.
- استحداث آلية للتنسيق بين مختلف وحدات الزراعة واشتراكها في وضع وصياغة السياسات المعنية بالقطاع.
- تطوير دور وحدات التخطيط والمتابعة والتقييم على أساس النتائج، وكذلك متابعة أداء العاملين بالقطاع وتقييمه بناء على الأداء والنتائج.
- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات القياسية للمدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومراقبة تداولها في الأسواق.
- توحيد جهات التدريب والتنمية البشرية في جهاز واحد مسئول عن التطوير والتدريب المستمر للجهاز الإداري.

٢) اتجاهات التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية:

- إصدار تشريع موحد لتنظيم قيام الاتحادات النوعية بدلا من الحاجة إلى إصدار قانون خاص بكل اتحاد.
- قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفني في مجال بناء القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بما يمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الريف.
- الربط بين الجهات البحثية بوزارة الزراعة والجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني وإشراك هذه المنظمات في وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها.
- الاعتماد على الإدارة الاحترافية في مزاولة أنشطة منظمات المجتمع المدني.

٣) اتجاهات التطوير المؤسسي للتعاونيات الزراعية:

- تعديل مواد القانون التي تتعارض مع استقلال التعاونيات حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السوق.
- إلغاء التعددية في الأشكال التعاونية على مستوى القرية الواحدة.
- دمج التعاونيات الصغيرة وتكوين تعاونيات ذات حجم اقتصادي مناسب.
- تشكيل الهياكل التنظيمية للتعاونيات اعتمادا على جهاز وظيفي محترف.
- إعادة صياغة دور الجمعيات التعاونية على مستوى المراكز الإدارية أو إلغائها.
- السماح للتعاونيات بإنشاء الصناديق المختلفة (صناديق الادخار- صناديق التمويل...إلخ).
- صياغة العلاقة بين التعاونيات وقطاع الإرشاد الزراعي والمؤسسات البحثية والعلمية.
- الدعم الفني وتشجيع التعاونيات المختصة في مجال تسويق المنتجات النباتية والحيوانية وإنتاج المخصبات وخلافه.
- تنمية الموارد البشرية للتعاونيات.

تاسعاً : التنمية البشرية والبحث العلمي

يعاني القطاع الزراعى في مصر لسنوات عديد من ضعف منظومة ومستويات التعليم والتدريب الزراعي بمراحله المختلفة وضعف مواكبته للتطورات العالمية والمتطلبات المتلاحقة لسوق العمل بالقطاع، مما أدى إلى وجود ندرة في العمالة الماهرة نتيجة عدم وجود توزان بين سياسات تنمية الموارد البشرية وسياسات الاستثمار والتنمية الزراعية، في الوقت الذي تعاني منه المجتمعات الريفية من ارتفاع معدلات البطالة بمستوياتها المختلفة. بالإضافة إلى ضعف منظومة البحث العلمي والابتكار في القطاع الزراعى بالرغم من تعدد الجهات البحثية الزراعية ووجود عدد كبير من الباحثين المميزين إلا أن الاستغلال الأمثل لهذه الثروة لم يتم بالشكل المناسب.

لذلك تستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة ، تنمية الموارد البشرية الزراعية من خلال:

- تحسين منظومة الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم الفني الزراعي والتعليم الجامعي والتأهيل والتدريب، وتعزيز الاستثمار في الموارد البشرية لضمان توفير المهارات اللازمة والقوة البشرية المدربة لدعم الممارسات الزراعية المستدامة والعضوية.

- تحسين مستوى معيشة السكان في المناطق الريفية من خلال توفير فرص عمل مناسبة ولائقة لهم، والعمل على خفض معدلات البطالة في هذه المناطق.

- الاستغلال الأمثل للإمكانيات البشرية والمؤسسية المتوافرة في مجال البحث العلمي، والتكنولوجيات الحديثة في زيادة الإنتاجية الزراعية، وترشيد استخدام الموارد وخاصة المياه، والتوجه نحو الزراعة العضوية.

عاشـراً: السياسات التمكينية، وآليات التنفيذ اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي

١) سياسات متعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية والرعوية الطبيعية

- **ترشيد استخدامات موارد الـمياه:**

- مراجعة السياسات الضريبية الخاصة بالأراضي الزراعية وتعديلها ليكون الربط الضريبي قائم على كل من المساحة المزروعة ونمط زراعتها وأسلوب ريها.

- تطوير نظم الري الحقلي والتوسع في استخدامها.

- تقدير المقننات المائية لمختلف المحاصيل في المناطق البيئية المختلفة.

- زيادة معدلات استخدام المياه المعالجة لري الغابات والحدائق العامة ومحاصيل غير تقليدية مما يساهم في توفير كميات مياه يمكن استخدامها لاستصلاح أراضي زراعية إضافية.

- الاستثمار في تقنيات تحلية المياه واستخدام الطاقة الشمسية في عملية التحلية وفي القطاع الزراعى بصفة عامة.

- التوسع في استخدام نظم الري الحديثة للارتفاع بكفاءة استخدام المياه في أراضي الاستصلاح الجديدة.

- توجيه البحث العلمي لاستنباط أصناف ذات درجة تحمل عالية للظروف البيئية المعاكسة.

- وضع الأطر التنظيمية بما تتضمنه من قوانين ولوائح تسعي إلى ضمان سلامة النظام البيئي ومكافحة التصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الزراعي، والحد من المخلفات، وتحسين البيئة الصحية.

- رفع المخصصات العامة لتمويل البحث والتطوير الزراعي وفقاً لنص الدستور المصري.

- توفير التمويل اللازم لتشجيع صغار المزارعين وجمعيات المزارعين والشركات الصغيرة على اتباع الممارسات الزراعية السليمة بيئياً.

- **سياسة حماية الأراضي الزراعية:**

- الاستمرار في مراجعة السياسات والتشريعات المتعلقة بالتعدي على الرقعة الزراعية والمجاري المائية.
حيث وافق مجلس النواب في يناير ٢٠١٨ على تعديل المادة ١٥٦ من قانون الزراعة، والتي تغلظ عقوبة التعدي على الأراضي الزراعية وتحظر بناء أى مباني أو منشآت عليها بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات وإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف.

- تطوير نظم الإدارة الزراعية بالتحول إلى إدارة جماعية في ظل تنظيمات مؤسسية لصغار الزراع لمواجهة مشكلة تفتت الحيازات الزراعية.

- عدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية.

- فى حالة استمرار السماح بالبناء على الاراضى الزراعية للمنفعة العامة وللمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى فانه يجب أن تقام هذه المشروعات على الاراضى الزراعية التى تقع في الفئات الانتاجية (الرابعة والخامسة) المنخفضة.

- التوسع الرأسى في المبانى بالمناطق الريفية حيث أنه لايسمح حاليا بالبناء لأدوار مرتفعة مما يضطر المزارعين الى التعدى على الاراضى الزراعية المجاورة.

- عدم التصريح بالإحلال والتجديد للمبانى التى تم إقامتها بالمخالفة على الأراضى الزاعية.

- اعادة النظر في سياسة التوطين في القرى المزمع انشائها بالظهير الصحراوى بحيث تصبح مجتمعات جاذبة بما يساعد على اعادة توزيع الخريطة السكانية والحد من التعديات على الأراضي الزراعية.

- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية في ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى، حيث يعد أحد المحاور لتعويض الفاقد في الاراضى الزراعية داخل الوادى وتحقيق الامن الغذائى في مصر.

- البدء في انشاء قرى الظهير الصحراوى بمحافظات الوجه البحرى والتى يتركز بها مساحات التعدي بالبناء على الاراضى الزراعية في مصر كما هو الحال بمحافظات

الوجه القبلى للحد من التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية والمساهمة في تحقيق الامن الغذائى في مصر.

- تشجيع ونشر ثقافة استئجار المبانى السكنية في المناطق الريفية حتى يقوم ملاك المبانى السكنية غير المستغلة بتأجيرها وتوفير المساكن في المناطق الريفية للحد من التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء.

- الرصد المستمر والتقييم لمؤشرات تدهور الأراضي (الغطاء الأرضي وإنتاجية الأرض - ونسبة الكربون العضوي في التربة).

- وضع مخططات متكاملة للقرى المصرية يراعى فيها المعايير الهندسية المعمول بها.

- المراقبة الدورية لإنفاذ القانون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

- تشجيع البحوث على دراسات حبس الكربون بالتربة.

- **سياسة صيانة الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل واستعادة المتدهور منها:**

- التحديث الدوري لحصر وتحليل التربة الزراعية.

- إعداد أدلة استرشادية لأسس تسميد المحاصيل حسب مناطق زراعتها.

- التوسع في استخدام الميكنة الزراعية.

- تخطيط وتنفيذ برنامج تحسين الأراضي وتفعيل جهاز تحسين الأراضي ورفع كفاءته وزيادة مخصصاته المالية.

- تشجيع إجراء البحوث الابتكارية لترشيد استخدام الأسمدة المختلفة ودعم التوسع في استخدام الأسمدة العضوية والحيوية.

- وضع وتنفيذ برامج لتحييد أثر تدهور الأراضي.

- **سياسة تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي:**

- مراجعة وتعديل قانون الصيد رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٣.

- تطوير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وإعادة هيكلتها.

- دعم وتطوير الاتحاد التعاوني للثروة المائية.

- التنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالشواطئ والمسطحات المائية.

- **سياسة التوسع الزراعي الأفقي والتوطين الزراعي :**

- تضمين خرائط الاستصلاح للمناطق الجديدة كافة عناصر التنمية المطلوبة زراعياً وتسويقياً واجتماعياً وتصنيعياً.

- إعداد إطار فني ومالي لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها.

- استحداث خطوط ائتمانية أكثر ملائمة لاستصلاح الأراضي واستثمار الأراضي الجديدة.

- تحفيز الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الزراعة الخضراء المستدامة والعضوية، وتنمية المحاصيل الزراعية على نحو مستدام واستخدام تكنولوجيات الزراعة الخضراء من خلال الحزم التحفيزية وآليات السوق والدعم المالي.

٢) سياسات تطوير الإنتاجية الزراعية

- **سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الزراعية:**

- تتولي وزارة الزراعة إعداد خطة قومية للبحث الزراعي.

- وضع بروتوكولات للتعاون بين الأجهزة البحثية والجامعات على المستوي المحلي والإقليمي والدولي لتطوير وتحسين الكوادر البحثية في القطاع الزراعى.

- تدعيم موازنات البحث الزراعي من خلال الاستفادة من تجارب الدول المختلفة.

وتتعدد المحاور التى يمكن من خلالها تضييق حجم الفجوة الغذائية من المحاصيل الاستراتجية ومن اهمها محصول القمح في مصر سواء التوسع الأفقى في مساحة المحصول أو زيادة الإنتاجية الفدانية منه وهو ما يطلق عليه بالتوسع الرأسى، وكذلك ترشيد الاستهلاك من هذا المحصول الهام فضلا عن تقليل الفاقد في جميع مراحل الإنتاج والتصنيع وخصوصاً عمليات ما بعد الحصاد، مع امكانية زيادة الإنتاج القمحى من خلال تعديل الخريطة الصنفية للقمح، بالإضافة الي امكانية زيادة محصول القمح على حساب بعض المحاصيل الشتوية المنافسة دون الاخلال بكمية إنتاج هذه المحاصيل.

- **سياسة تطوير منظومات الإرشاد الزراعي:**

- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي ووضع خطة تنفيذية لإصلاحه مؤسسياً، ووضع برنامج مكثف لتدريب المرشدين الزراعيين، ومراجعة نظم وإجراءات العمل لتطويرها، واستحداث آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الإرشادية مع التوسع في الإرشاد الالكتروني.

- **سياسة تفعيل دور الإعلام الزراعي في خدمة قضايا التنمية الزراعية:**

- تخصيص أكثر من قناة تليفزيونية للإعلام الزراعي على غرار القنوات الثقافية المتخصصة، أو العمل على التوسع في البرامج الزراعية.

- تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بالكوادر البشرية المؤهلة والإمكانات المادية المناسبة التي تمكنها من أداء دورها لإعلامي بشكل فعال.

- تدعيم دور القناة الزراعية الموجودة حاليا والقنوات الاقليمية في نشر التوعية بالزراعة المستدامة والمصوغات ذات الصلة وتفعيلها على نطاق أوسع.

- ابتكار تطبيقات جديدة على المحمول لسهولة توصيل المعلومة للمزارعين خاصة الاميين وبالتركيز على المعلومات المتعلقة بالري ونوعية المحاصيل الافضل في المواسم طقا للظروف الجوية مع وجود محفزات لمطبقي السياسات التنموية.

- **سياسة أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين:**

- إصلاح التشريعات الخاصة بتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية الزراعية العاملة في القطاع الزراعي بما يحقق لها المرونة في العمل، ويخضعها لدرجة مقبولة من الرقابة، وتنمية الوعي بأهمية وجدوى العمل الجماعي عن طريق استحداث برامج إعلامية متخصصة على الخريطة الإعلامية لوسائل الإعلام المختلفة.

٣) السياسات التي تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

- **سياسة الزراعة التعاقدية:**

- تدعيم مركز الزراعة التعاقدية بوزارة الزراعة للقيام بدوره في التوعية بأهمية وأهداف الزراعة التعاقدية وتسجيل العقود والتحكيم في المنازعات بين المتعاقدين مع ربط العقود بشركات التأمين وبنوك التمويل.

- **سياسة نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي :**

- وضع تشريعات وطنية في مجال قواعد ونظم التجارة الالكترونية، ووضع قواعد تعاقدية للتوقيعات الالكترونية، وتصميم المواقع التسويقية على شبكة الانترنت، ودعم النظام التسويقي للشبكة بمتغيرات التكاليف والأسعار والتغير في أسعار الصرف وغيرها من المتغيرات ذات الصلة.

- **سياسة التعاون الزراعي الإقليمي والدولي في إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية:**

- تشكيل مجالس نوعية مشتركة للتعاون الزراعي مع مجموعة الدول العربية والأفريقية والأجنبية التي تتوافر فيها فرص استثمارية مناسبة لمشروعات الزراعة والأمن الغذائي بهدف اقتراح مجالات للاستثمار المشترك وتنسيق المواقف الزراعية بين الدول الأعضاء ووضع حلول ملائمة لمعوقات التعاون.

- تعزيز وتفعيل الأطر المؤسسية والتنظيمية الخاصة بالمتابعة والإشراف على الالتزام بالجوانب المتعلقة بالزراعة في الاتفاقيات البيئية الدولية.

- تطوير المستويات والمعايير الوطنية للصحة والصحة النباتية والحيوانية وفقاً لما يتناسب مع الظروف المحلية ويتوافق مع المعايير العالمية.

- تطوير ورفع كفاءة الكوادر العاملة في مجال متابعة الملفات المتعلقة بالزراعة في الاتفاقيات الدولية.

- **سياسة منظومة المعلومات الزراعية:**

- تحديد جهة واحدة مسئولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية، واستحداث قواعد معلومات لخدمة أهداف الاستراتيجية والمتابعة والتقييم، تنفيذ برنامج لتنمية المهارات والقدرات البشرية في مجال إدارة نظم المعلومات.

٤) السياسات المتعلقة بتدعيم الأمن الغذائي من السلع الغذائية الاستراتيجية

- **سياسة سلامة الغذاء:**

- وضع كود مصري لسلامة الأغذية والأعلاف.

- مراجعة التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية مع الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

- اتخاذ الإجراءات الملائمة لتقييم المخاطر الناجمة عن استخدام المركبات البيولوجية والكيماوية في إنتاج الغذاء.

- وضع برامج التحسين الوراثي للارتقاء بإنتاجية الثروة الحيوانية والداجنة.

- **سياسة ترشيد الاستهلاك:**

- مراجعة الدعم العيني وإيجاد سبل أفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديد فئة المستحقين للدعم بناء على أسس موضوعية، ورفع الوعي بأهمية الترشيد في الاستهلاك من السلع الغذائية.

- **سياسة تطوير مناخ الاستثمار الزراعي:**

- مراجعة كافة التشريعات والقوانين المتعلقة بمجالات الاستثمار الزراعي، وتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الضرورية غير الزراعية والمتعلقة بالزراعة مثل تجفيف النباتات الطبية، ومحطات الفرز والتعبئة، والتصنيع الزراعي في مناطق التوسع الزراعي الأفقي، وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين الزراعيين في جهة واحدة، إنشاء خريطة الاستثمار الزراعية بناء على قاعدة بيانات معلوماتية دقيقة وحديثة.

٥) السياسات المتعلقة بتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين:

- دعم وتعزيز التكافل الزراعي، وتعزيز دور المرأة الريفية في قضايا التنمية الزراعية وتدعيمها مؤسسيا ومالياً.

- الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للنهوض بالمستوى المعيشي لأهل الريف مما يعمل على رفع القدرة الإنتاجية للريف والإقلال من الهجرة من القرى إلى الحضر.

حادي عشر: أهم مؤشرات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة للقطاع الزراعي

أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDGs) :

- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتطوير الزراعة المستدامة (الهدف رقم ٢).
- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف رقم ١).
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة وزيادة كفاءة استخدام المياه (الهدف رقم ٨).
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق (الهدف رقم ١٣).
- اتخاذ إجراءات عاجلة لتغير المناخ وآثاره (الهدف رقم ٦).

الأهداف الاستراتيجية للزراعة المصرية (SO) :

١ - تعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

٢ - تعزيز الزراعة المستدامة.

٣ - القضاء على الفقر في المناطق الريفية وتحسين الدخل ومستوى المعيشة.

٤ - التكيف مع تغير المناخ و الحد من آثاره.

٥ - زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

٦ - خلق فرص عمل للتشغيل وخاصة للشباب والمرأة.

المؤشر	SO الهدف الاستراتيجي ذو العلاقة	SDGs ذو العلاقة	القيمة الحالية ٢٠١٧/١٦	المستهدف ٢٠٢٠/١٩	المستهدف ٢٠٢٥/٢٤	المستهدف ٢٠٣٠/٢٩
البعد الاقتصادي						
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة%	SO 1	SDGs 2, 8	٣.٢	٣.٧	٤.٥	٤.٥
نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٪	SO 1	SDGs 2, 8	١١.٦	١٢	١٤	١٧
نسبة صادرات المنتجات الزراعية من إجمالي الصادرات ٪	SO 5	SDG 8	٢٢	٢٤	٢٦	٣٠
مقدار الزيادة في مساحة الرقعة الزراعية (مليون فدان)	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٠.٥	١	١	١.٤٥
نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٪	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٤٢	٤٤	٥٣	٦٧

المؤشر	SO الهدف الاستراتيجي ذو العلاقة	SDGs ذو العلاقة	القيمة الحالية ٢٠١٧/١٦	المستهدف ٢٠٢٠/١٩	المستهدف ٢٠٢٥/٢٤	المستهدف ٢٠٣٠/٢٩
نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية ٪	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٦٠	٥٦	٥٦	٥٦
نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت ٪	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٣	٨	١٥	١٧
نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج السمكي ٪	So 1, 3	SDGs 2, 1	٨٠	٨٢	٩٥	١٠٠
نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان ٪	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٩٠	١٠٠	١١٣	١٢٠
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ٪	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٥٠	٥٢	٥٩	٦٤,٧
نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن ٪	SO 1, 3	SDGs 2, 1	٩٥	٩٦	١٢١	١٣٧,٥
نسبة السلع الغذائية المستوردة من إجمالي الواردات ٪	SO 5	SDG 8	٧.٨	٧	٦.٥	٦
نسبة التعديات على الأراضي الزراعية لإجمالي مساحة الأرض الزراعية ٪	SO 1, 2	SDGs 2, 1	٠.٠٨	٠.٠٥	٠.٠٣	٠.٠٠٩
نسبة المياه المستخدمة بالقطاع الزراعي إلى إجمالي الموارد المائية المتاحة ٪	SO 2	SDGs 2, 13, 6	٨١.٥	٨٠	٨٠	٨٠
نسبة الطاقة المستخدمة في القطاع الزراعي إلى إجمالي استهلاك الطاقة بالقطاعات المختلفة ٪			٢.٧	٢.٨	٣	٣.٥
الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪	SO 1, 2	SDGs 2, 8	٠.٣٧	٠.٤٠	٠.٤٢	٠.٤٥
نسبة الدعم المقدم للقطاع	SO 1, 2	SDGs	٢.٤	٢.٥	٢.٧	٥

المؤشر	SO الهدف الاستراتيجي ذو العلاقة	SDGs ذو العلاقة	القيمة الحالية ٢٠١٧/١٦	المستهدف ٢٠٢٠/١٩	المستهدف ٢٠٢٥/٢٤	المستهدف ٢٠٣٠/٢٩
الزراعي من إجمالي الدعم ٪		2, 8				
نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير في القطاع الزراعي ٪	SO 1, 2, 4	SDGs 2, 8, 13	٠.٠٧	٠.١	٠.٥	١
نسبة القروض والآليات التمويلية المقدمة لصغار المزارعين (أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة) إلى إجمالي الإنفاق على القطاع الزراعي ٪	SO 1, 2, 3, 4	SDGs 2, 8, 13	٥٣	٥٣	٥٤	٥٥
حجم الاستثمارات الكلية في القطاع الزراعي مليار جنيه	SO 1, 2, 3, 4	SDGs 2, 8, 13	٢١.٩	٢٣	٢٥	٤٠
زيادة قيمة الصادرات (مليار دولار)	SO 5, 6	SDG 8	٥	-	٧	١٠
البعد الاجتماعي						
نسبة العمالة في قطاع الزراعة ٪	SO 3, 6	SDGs 1, 8	٢٥.٨	٢٧	٢٨	٣٠
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب ٪			٩٦.٧	٩٦.٧	٩٧	١٠٠
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي ٪			٣٧	٣٨	٣٩	٥٠
متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة فدان			٠.١	٠.١	٠.١	٠.١
عدد فرص العمل الجديدة التي توفرها مشروعات التوسع	SO 3, 6	SDGs 1, 8,	٠.٦٦٥	١.٣٣	١.٣٣	١.٩٣

المؤشر	SO الهدف الاستراتيجي ذو العلاقة	SDGs ذو العلاقة	القيمة الحالية ٢٠١٧/١٦	المستهدف ٢٠٢٠/١٩	المستهدف ٢٠٢٥/٢٤	المستهدف ٢٠٣٠/٢٩
الزراعي (مليون فرصة عمل)		6				
متوسط دخل العمالة بالقطاع الزراعي (جنيه/يوم)*	SO 3, 6	SDGs 1, 8, 6	٥٠	٧٠	١٠٠	١٢٠
البعد البيئي						
نسبة الأراضي المنزرعة بالمحاصيل العضوية من إجمالي الأراضي المنزرعة ٪	SO 2, 5	SDGs 8, 1	٢.٦٤	٣.٣٩	٤.٦٩	٦.٤٦
نصيب قطاع الزراعة من استهلاك الغاز الطبيعي والبترول ٪			١.١	١.٢	١.٤	١.٨
نصيب قطاع الزراعة من استهلاك الطاقة الكهربائية ٪			٤.٣	٤.٤	٤.٦	٥.٢
نسبة الأراضي المستصلحة والمتبعة وسائل الزراعة المستدامة لإجمالي المستصلح قديما وحديثا ٪	SO 2, 1	SDG 2	٣٥	٥٠	٦٨	٧١
نسبة تدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى سماد عضوي وإلى استخدامات أخرى	SO 2, 1	SDGs 2, 13	١٠	١٥	٢٢	٣٠
معدل استخدام الأسمدة العضوية ٪	SO 2, 1	SDGs 2, 13	١٦	١٨	٢٠	٢٥
نسبة استخدامات الأسمدة والمبيدات الكيمائية إلى إجمالي الأسمدة المستخدمة بالقطاع الزراعي ٪	SO 2, 1	SDG 2, 13	٨٤	٨٢	٨٠	٧٥
نسبة الأراضي التي تروى باستخدام طرق الري المطورة	SO 2, 4	SDGs 2, 13	١٦.٥	٢٠.٨	٢٨.٥	٣١.٧

المؤشر	SO الهدف الاستراتيجي ذو العلاقة	SDGs ذو العلاقة	القيمة الحالية ٢٠١٧/١٦	المستهدف ٢٠٢٠/١٩	المستهدف ٢٠٢٥/٢٤	المستهدف ٢٠٣٠/٢٩
والحديثة ** ٪						
نسبة الطاقة الشمسية المستخدمة في القطاع الزراعي إلى إجمالي الطاقة المستخدمة ٪	SO 2, 4	SDGs 2, 13	١.٥	١.٥	٥	١٠
الطاقة الاستيعابية لخزانات مياه الأمطار (مليون م٣)	SO 2, 4	SDGs 2, 13	٣.٢	٤.٢٥	٦.٢	٨.١
معدل انبعاثات الغازات الدفيئة من قطاع الزراعة ٪	SO 2, 4	SDGs 2, 13	١.٢	١.١	١	١
نسبة الأراضي الزراعية المفقودة سنوياً نتيجة التعديات، والتدهور ، والتصحر ٪	SO 2, 4	SDGs 2, 13	٠.٤	٠.٢٥	٠.١٥	٠.٠١

* متوسط عدد ساعات العمل اليومية ٤ ساعات.

** طرق الري (سطحي مطور — رش - تنقيط) .

ثاني عشـر: البرامج والمشـروعات

١) استصلاح واستزراع الأراضي

- **وصف المشـروع:** يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع في بناء مجتمع متكامل داخل الأراضي الجديدة، ودعم الهدف الشامل «لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، والمتعلق بزيادة المساحة العمرانية بـحوالي ٥٪ من إجمالي مساحة مصر بحلول عام ٢٠٣٠. بالإضافة لأثره على دعم التنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمل المنتج واللائق والتأكيد على مشاركة كافة محافظات الجمهورية في تحقيق النمو الاحتوائي المستدام. ويشتمل هذا المشروع على توجه زراعي-صناعي متكامل لمحاصيل محددة وخضروات وفواكه محددة، وتوفير التسهيلات المطلوبة لتعبئة المنتجات وتصنيعها. وسيتم تخصيص الأراضي بشكل مناسب بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

- **العناصـر الأساسية للمشـروع:**

- يتم البدء في تنفيذ المرحل الأولى من المشروع والمتعلقة بتنمية المليون ونصف المليون فدان مستخدمين وسائل الري الحديثة والموفرة في استخدامات المياه. وتتضمن مناطق الاستصلاح والاستزراع ضمن المشروع المليون ونصف المليون فدان، المُغرة بالصحراء الغربية بمساحة ١٧٠ ألف فدان، وقرية الأمل بالإسماعيلية بمساحة ٣,٥ ألف فدان، وجنوب شرق المنخفض بمساحة ٥٠ ألف فدان، والطور بمساحة ٢٠ ألف فدان، وامتداد جنوب شرق المنخفض بمساحة ٥٠ ألف فدان، وشرق سيوة بمساحة ٣٠ ألف فدان، وغرب المنيا بمساحة ٢٢٥ ألف فدان ومساحة ٢٢٠ ألف فدان ومساحة ١٨٣ ألف فدان، والفرافرة القديمة بمساحة ١٠٠ ألف فدان، والفرافرة الجديدة بمساحة ١٠٠ ألف فدان، والمراشدة بمساحة ٤١,٥ ألف فدان، وامتداد الداخلة بمساحة ٥٠ ألف فدان، وغرب كوم امبو (جوفي) بمساحة ٢٥ ألف فدان، وتوشكي بمساحة ١٤٢ ألف فدان، وآبار توشكي بمساحة ٢٥ ألف فدان ومشروع الـ١٠٠ ألف فدان صوب.

- تم إطلاق المرحلة الأولى في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ والخاصة بتنمية ١٠ آلاف فدان في الفرافرة وتم إعدادها تماماً للزراعة، وتركيب أجهزة الري المحوري، كما تم الانتهاء من تسوية الأرض بالليزر وتسميد الأرض وتجهيزها، وافتتاح القرى الجديدة التي تم إنشاؤها والوحدات السكنية التي تم الانتهاء منها والتي تضم ما يقرب من ٢٥٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى المباني الحكومية والخدمية الكاملة المرافق.

- تنمية زراعية صناعية متكاملة، من خلال زراعة المحاصيل والخضر والفواكه الموفرة للمياه (الرمان والنخيل والنباتات الطبية والعطرية والتين والزيتون)، وتأسيس مصانع للتعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية. كما يتضمن مشروعات لتربية الماشية والأغنام والإبل، فضلاً عن مشروعات لتنمية الثروة السمكية. وذلك بهدف سد الفجوات بين الطلب على السلع الغذائية والمعروض منها ومن ثم تقليل الإستيراد من الخارج.

- اعتماد منظومة للتبريد والنقل بحيث تصل المنتجات من المنتج إلى المستهلك مباشرة للقضاء على تعدد الوسطاء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل.

٢) التنمية الريفية والتصنيع الزراعي

يهدف المشروع إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية، وتشجيع الاستثمارات في مجالات التصنيع الزراعي، من خلال:

- بناء مجتمعات متكاملة داخل الأراضي الجديدة.

- دعم الهدف الشامل لاستراتيجية التنمية المستدامة، والمتعلق بزيادة المساحة العمرانية بـحوالي ٥٪ من إجمالي مساحة مصر بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل ١٪ كل ثلاث سنوات.

- زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من المحاصيل الزراعية.

- مراعاة البعد البيئي والتوجّه نحو الزراعة المستدامة.

- دعم وتنمية التصنيع الزراعي.

- زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.

- توفير فرص عمل لائق ومنتج في مجالات الاقتصاد الأخضر.

- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة في تطوير المجالات الأكثر أهمية في الزراعة المصرية وللوفاء بمتطلبات التصدير والتصنيع الغذائي والاستفادة من المخلّفات الزراعية وترشيد استخدام الكيماويات من أجل تحقيق الأمان الصحي للغذاء.

- تأسيس وتعظيم الاستفادة من بنك المعلومات الزراعية بهدف توفير وتدفق المعلومات الزراعية بصورة شاملة ودقيقة.

- تبنّى الحكومة برنامجاً قومياً لتطوير وتحديث التصنيع الزراعي بهدف زيادة القيمة المُضافة للمنتجات الزراعية من خلال الارتقاء بعناصر الجودة وتهيئة المنتجات المُصنّعة للتصدير وإقامة قرى إنتاجية متخصّصة في صناعات قائمة على المُنتجات الزراعية كالزيتون والتمور والألبان والحرير الصيفي والحرف التقليدية الريفية، والتوسّع في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة للتصنيع الزراعي في الأقاليم المختلفة. وإصدار قانون موحّد لإنتاج وتداول الغذاء.

- التوسّع في استخدام التكنولوجيا الحيوية في التنمية الزراعية بهدف استنباط أصناف جديدة متحمّلة للجفاف وملوحة التربة ودرجة الحرارة وإنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات، وتحسين المُحتوى الغذائي لبعض الأصناف النباتية، وكذا زيادة إنتاجية الألبان واللحوم.

- إدخال النانو تكنولوجي في التنمية الزراعية بهدف الوصول إلى تقنية نانو تكنولوجيا لتحسين نوعية المياه، والمساهمة في حل مشكلة تلوث المياه، وامتلاك التقنية التكنولوجية بدلاً من الاعتماد على الخارج.

- التوسّع في الزراعة العضوية بهدف تخصيص مساحات بالمناطق الجديدة المستصلحة وفتح آفاق جديدة للتصدير، وزيادة إنتاج المركّبات الحيوية ورفع كفاءتها (بدائل مبيدات – مخصبات حيوية – أسمدة عضوية)، ومن خلال تدوير المخلّفات الزراعية وإنتاج أسمدة عضوية، ومنع أو ترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصادر للأسمدة غير المخلّقة كيماوياً والمسموح باستخدامها في نُظم الزراعة العضوية.

- إصدار وتفعيل قانون الزراعة العضوي المصري، وتقنين وضع مكاتب التسجيل والتفتيش العاملة في مصر، وإنشاء وحدات تصنيع كمبوست.

- تنفيذ برنامج قومي متكامل للإرشاد الزراعي يُغطي القرى المصرية خلال العامين المقبلين.

- التوسّع في إنتاج المحاصيل الرئيسية، كالقمح، مع العمل على تحسين الإنتاجية بنشر زراعة الأصناف الجديدة وتطبيق حزم التوصيّات الفنية الخاصة، وتقليل الفاقد مما يوفر نحو مليون طن من الإنتاج.

- التوسع في زراعة القطن وتحسين الانتاجية الفدانية له وذلك لإعادة القطن المصرى إلى مكانته وعرشه مع ربط ذلك بتحديث صناعة الغزل والنسيج.

- استمرار جهود تقليص مساحة المحاصيل الشرهة للمياه، وخفض مساحة الأرز مما يوفر كميات من مياه الري مع المحافظة على الإنتاج الكلي ووجود فائض تصديري من خلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة والتوسّع في زراعة الأرز الهجين.

- زيادة المساحة في الأراضي الجديدة ضمن خطة التوسّع المستقبلية لمشروع المليون ونصف فدان، وزيادة إنتاج المحاصيل البستانية من خلال التوسع في استخدام الصوب الزراعية.

- التوسّع في إنتاج الذرة الصفراء ، وخفض مساحة الذرة البيضاء وذلك لسد الفجوة من نقص الإنتاج المحلي من الذرة الصفراء التي تصل إلى ٧٥٪ من الطلب.

- الاهتمام بتشجيع الصناعات الريفية والصناعات التصديرية في القطاع الريفي، حيث أن القطاع الريفي غير الزراعي هو من أهم القطاعات الواعدة في الوقت الحاضر، ومن أهم القطاعات لإيجاد فرص العمل لمحدودي الدخل وخاصة المرأة والشباب.

- رفع كفاءة الري الحقلي السطحي في أراضي الوادي والدلتا وذلك من خلال استبدال المساقي والمرادي بخطوط أنابيب بلاستيكية أو تبطينها وإنشاء نقاط رفع موحّدة ومحابس لمداخل المياه، والتسوية الدقيقة بالليزر وتحديث المقنّنات المائية للمحاصيل باستخدام البيانات المناخية.

٣) إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية

يهدف هذا المشروع إلى بناء شبكة لتجميع المحاصيل الزراعية وتخزينها في مواقع استراتيجية تغطي جميع أنحاء الجمهورية، بهدف تعزيز وصول المزارعين للأسواق وخفض الفواقد الناتجة عن النقل والتخزين ويوفر هذا المشروع فرص عمل للشباب والمرأة وذوي الإعاقة. من خلال:

- إنشاء مراكز زراعية-لوجستية من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص.
- تحقيق المكاسب من خلال التأجير أو التجارة.
- تنمية المناطق المحيطة بالمراكز اللوجستية الاستراتيجية من خلال مشاريع صناعات غذائية كبيرة مثل صناعة صلصة الطماطم والدقيق والزيوت، بالإضافة إلى صناعات صغيرة ومتوسطة مثل صناعة الذرة المجمدة والمخللات والزيتون.
- بناء مركزين استراتيجيين للتخزين ونحو ٣٣٠ نقطة تحصيل.
- التنسيق من أجل تعظيم الاستفادة من الإنتاج المحلي من السلع الاستراتيجية.

٤) تنمية مشروعات الزراعة المائية

يهدف المشروع إلى تعزيز وتسهيل الاستثمار في أنشطة الزراعات السمكية بهدف الحد من تحديات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وخفض فاتورة واردات مصر من الأسماك، والبناء على الميزة التنافسية لمصر من توافر المدخلات اللازمة لهذا النشاط (مياه وأرض وعمالة ومناخ). من خلال:

- إنشاء مزارع سمكية جديدة.
- إصلاح البيئة التشريعية لجذب الاستثمار في هذا النشاط الاقتصادي.
- إنشاء جمعيات تعاونية للزراعات السمكية.
- إنشاء لجنة تشجيع الصادرات السمكية تحت إشراف المجلس التصديري للحاصلات الزراعية.

٥) إنشاء مركز تحديث الزراعة

يهدف إلى تأسيس كيان جديد قادر على قيادة وإدارة تنفيذ المبادرات اللازمة لتنمية القطاع الزراعي، بالتعاون مع القطاع الخاص. من خلال:

- إنشاء مركز تحديث الزراعة ككيان مستقل تحت إشراف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- تشجيع الزراعة الجماعية من خلال إصلاح الجمعيات التعاونية الزراعية، وتعزيز الصادرات الزراعية، وإطلاق برنامج لتخصيص الأراضي وشرائها وإعادة تخصيصها لتحفيز حيازة الأراضي، وتحسين البنية التحتية والتشريعية لمراكز الإرشاد الزراعي.

٦) تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية

يهدف المشروع إلىوضع برنامج قومي متكامل العناصر يقوم على المحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية الحالية وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد، بهدف زيادة المعروض من ناحية وتحسين الجودة وخفض التكلفة من ناحية أخرى. من خلال الآتي:

- **بالنسبة للثروة الحيوانية:**

- احتواء والتخلّص من الأمراض الوبائية المُعدية، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتناسلية للحيوانات، والبدء في مشروع قومي للتأمين على الماشية، والتوسّع في ودعم مشروعات تسمين البتلو على مستوى قومي.
- إنشاء نظام متكامل للترقيم وتسجيل الحيوانات، والتوسّع في مشروعات الإنتاج الحيواني في الأراضي المستصلحة، وزيادة نسبة تطبيق تقنيّات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة.
- دعم نُظم الإنذار المبكّر للأمراض الوافدة والمتوطنة واستكمال الخرائط الوبائية للأمراض من الفصائل المختلفة.
- تفعيل مظلة التأمين (صندوق التأمين على الماشية) وتنشيط التعاونيات في مجال الإنتاج الحيواني واستخدام الأعلاف غير التقليدية وإنشاء مجازر ومحاجر نموذجية وإنشاء مراكز تجميع الألبان.
- مشروع تربية وتسمين مليون رأس ماشية على مراحل.

- **بالنسبة لزيادة الثروة الداجنة:**

- اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء مرض إنفلونزا الطيور وتوفير لقاحات الدواجن بما يُغطي احتياجات الطيور، وذلك من خلال تشجيع مشاركة جمعيات المجتمع المدني وشركات الأدوية واللقاحات في برامج التوعية.

- تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل المزارع في المناطق الصحراوية الجديدة.

- التوسّع في إنشاء مجازر نموذجية وخاصة في المحافظات ذات الكثافة الأعلى في الإنتاج، مع التطوير المستمر للقاحات وفقاً للتحورات الفيروسية والخريطة المرضية وتفعيل تشريع منع تداول الطيور الحية.

- **بالنسبة لتنمية الثروة السمكية:**

- زيادة إنتاج الأسماك إلى نحو ١٢٪ سنوياً بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بمقدار ٧٪ سنوياً، وبحوالي ١٣٪ و٢٠٪ سنوياً من البحيرات والاستزراع البحري. (مشروعات الاستزراع السمكى فى محور قناة السويس و بركة غليون بكفر الشيخ و بور سعيد والفيوم وغيرها من المناطق الاخرى)

- معالجة مصادر الصرف الزراعي للحد من التلوث وإنشاء مفرخات سمكية بالبحيرات لإمدادها بالذريعة الملائمة وإنشاء مزارع سمكية بحرية على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر.

- تعديل قانون الصيد.

٧) ترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية

يضم البرامج الفرعية التالية:

- الارتقاء بمستوى كفاءة نظم الري الحقلي إلى ٨٠٪ عام ٢٠٣٠.

- زيادة كفاءة الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها.

- تعظيم كفاءة الموارد المائية الجوفية في الاستخدامات الزراعية.

- إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة متخصصة في مجال رصد المتغيرات المناخية الزراعية.

٨) صيانة ورفع كفاءة الموارد الأرضية الزراعية

يضم البرامج الفرعية التالية:

- الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية.

- الاستفادة من الخرائط الجغرافية لتصنيف الأراضي في تحليل الظواهر السلبية.

- الحفاظ على الموارد الأرضية والمراعي والتنوع الحيوي من التدهور الكمي والنوعي.

- تعظيم الاستفادة من كائنات التربة الدقيقة في زيادة خصوبة التربة.

- تطوير استخدام الميكنة الزراعية وتوسيع نطاق استخدامها.

٩) الانعاش الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية

- تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة في الأنشطة الاجتماعية.
- تنويع مجالات الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة والمولدة للدخل بالريف.
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية.
- خلق قيم اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادي للمتبقيات الزراعية لصالح المزارعين.
- مشروع الألف قرية الأكثر احتياجاً.

١٠) البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا

- استخدام تقنيات حديثة في إنتاج اصناف مقاومة للأمراض والآفات والظروف المناخية غير الملائمة.
- المساهمة في مواجهة أثر التغيرات المناخية المتوقعة على الإنتاج الزراعي.
- التطوير المستمر لأساليب ومناهج الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا.
- دعم وتطوير الأجهزة اللازمة لتفعيل كفاءة نظم المعلومات والاتصالات الزراعية.

ثالث عشـر: آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم

تتضمن آليات التنفيذ المقترحة لهذه الإستراتيجية عده جوانب يمكن الإشارة إليها بإيجاز على النحو التالي:

- تشابك المؤسسي لآليات التنفيذ، خاصة المتعلق منها بالإجراءات التنفيذية للسياسات المقترحة، أو المسئولية التنفيذية للبرامج الاستثمارية الحكومية، أو حتى مدي تبعية المؤسسات المستهدفة بالإصلاح المؤسسي، حيث تتشابك الاختصاصات بين العديد من المؤسسات الحكومية التابعة لعدد من الوزارات ذات الصلة الوثيقة بالأنشطة الزراعية والتي يأتي على رأسها وزارة الزراعة والموارد المائية والري، بالإضافة إلي عدد من الوزارات الأخري مثل وزارات التموين والبيئة، والمالية، والصناعة والتجارة وغيرها من الوزارات.

- الحاجة الماسة للدراسة التفصيلية لآليات التنفيذ المقترحة، بهدف وضع تفاصيل إجراءات تنفيذها وتوزيع الاختصاصات بين المؤسسات الحكومية التي سوف تضطلع بمسئوليات التنفيذ الميداني لهذه الآليات وذلك بهدف الحد من التضارب في الاختصاصات وتيسير إجراءات التنفيذ.

- تحديد سلم أولويات التنفيذ ، نظراً لتعدد الآليات المقترحة خاصة المتعلق منها بالإصلاح المؤسسي أو برامج ومشروعات الاستثمار، فإن الأمر يستلزم وضع معايير للأولويات التنفيذية يتم بموجبها إدراج التنفيذ الميداني للآليات المقترحة ضمن الخطط المتابعة للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة.

واتساقاً مع خصائص الآليات التنفيذية السابق الإشارة إليها فان الأمر يستلزم أن تتوافر للآلية المقترحة للمتابعة والتقييم الصفات التالية:

- أن تكون آلية مؤسسية ذات قدرة على تنسيق الأداء بين كافة المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لوزارة الزراعة أو غيرها من الوزارات الاخري.

- أن تكون ذات إطار شمولي يضم ممثلين للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني, إلي جانب ممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الزراعي, حتى تكون قادرة على البحث التفصيلي للموضوعات المدرجة ضمن آليات تنفيذ الإستراتيجية ، ووضع التوصيات المناسبة بشأنها وتوزيع وتحديد المسؤليات حسب اختصاص كل وزارة من الوزارات المعنية.

واستناداً إلى ما تقدم فمن المقترح أن تتكون آلية المتابعة والتقييم لهذه الإستراتيجية على النحو التالي:

١ - إعداد الدراسات التفصيلية التنفيذية للآليات المقترحة ضمن الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المختصة وإدراج نتائج الأعمال في إطار الخطط التنفيذية للتنمية التي سوف تعد في هذا الشأن.

٢ - تفعيل ودعم الوحدات الفنية المتخصصة كالتالي:

أ) وحدة المتابعة والتقييم: وتختص بمتابعة الأنشطة والمشروعات التنفيذية ذات العلاقة بالإستراتيجية، وينبغي أن تتضمن خطة عمل "الوحدة" المهام والخطوات التالية:

إن مراقبة أداء الخطة التنفيذية للاستراتيجية يستوجب وضع مؤشر للوصول لنتيجة مستهدفة (target)، يجري القياس عليه مرحلة بعد مرحلة على طول مسار الخطة. ويتم قياس الأداء بالمقارنة بين النتائج المحققة والنتائج المستهدفة، واتخاذ القرارات المناسبة بهذا الشأن. وعليه، فمن الضروري أن تكون مستهدفات هذه الخطة منطقية وطموحة، وقابلة للتحقيق وذلك من خلال:-

- الاطلاع على توجهات وسياسات الحكومة في الوزارة والهيئات والقطاعات والإدارات المعنية.

- تحديد المصادر التي سيستقي منها المعلومات اللازمة لبناء وتحديد آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

- وضع خطة تحرك للتشاور مع كافة مديريات ومصالح الوزارة، والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة الخاضعة لوصايتها، حول أهداف الخطة ومكوناتها التنفيذية (المبادرات والمشاريع) وآلية التنفيذ.

- تكليف هذه الجهات بالمهام مع تزويدها بالمعلومات المتعلقة بعملها، والتي ينبغي أخذها بالاعتبار في بناء آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

- استطلاع وضعها الحالي واحتياجاتها من الموارد المادية والبشرية والدعم الفني المتخصص من خلال برامج عملها وتقاريرها، ومن خلال توصيات الجهات الرقابية حول أدائها.

- التعاون مع وحدات المعلومات في الوزارة لوضع آلية لمعالجة المعلومات المجمعة واستخلاص النتائج منها.

- وضع آلية لمناقشة الخطة مع القيادات في الوزارة خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ، ولعمل التعديلات عليها وجعلها أكثر مرونة وقابلة للتطبيق ولتحقيق النتائج المرجوة منها.

ب) وحدة السياسات الزراعية: وتختص بتحليل وصياغة السياسات الزراعية بالتعاون مع الجهات المعنية بالوزارة وخارجها من خلال:

- وضع خطة التنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لضمان مواءمة الخطة مع التوجهات العامة للدولة ومع خطط الوزارات الأخرى، خصوصاً الجهات المنفذة للمشاريع الاستثمارية والقومية وإفادة كل وزارة من منجزات الوزارات الأخرى.
- وضع برنامج زمني لجمع المعلومات المتوفرة، واللازمة بشكل خاص، من كافة المصادر ولتبادل المعلومات مع الجهات الحكومية الأخرى.
- تقييم الأداء الإشرافي والتنفيذي للإدارة (المديريات التنفيذية) في مجال الإشراف على الأعمال التطبيقية للخطة، ويشمل عملها تقييم مدى فعالية عمليات الإشراف على الدراسات والبرامج والمشاريع قيد التنفيذ مع الأخذ في الاعتبار:

- مدى تقدم العمل، ونوعية الأعمال المنجزة ومدى تناسبها مع تطلعات الخطة، ومدى اقتراب النتائج المحققة مع النتائج المستهدفة.

- المبادرات التي قامت بها الإدارة لمتابعة عمل الجهات المعنية وتقييم أدائهم وإنجازاتهم، والتدابير المتخذة لتصويب أدائهم وتوجيهه، بما يخدم أهداف الخطة. ويصح الأمر نفسه كذلك على موظفي الإدارة الذين ينفذون برامج ومشاريع بالموارد المتاحة.

ج) وحدة الإنذار المبكر (إدارة الأزمات) : وتختص بمتابعة التغيرات التى تشهدها الساحتين الدولية والإقليمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمواءمة معها، وذلك من خلال:-

- وضع آلية للتشاور المتواصل مع القيادات في الوزارة (ومع أصحاب المعرفة والخبرة من خارجها عند الضرورة) واستخلاص النتائج من عملية المعالجة، وتقرير كيفية الاستفادة منها لإنتاج آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنفيذية للاستراتيجية للوزارة تتسم بالرصانة والواقعية وبقابليتها للتطبيق الميسَّر.
- يجري تقييم الإداء الإشرافي و/أو التنفيذي (وما يمكن أن يستجد أو يتم توقعه) للإدارة باستخدام أدوات القياس ومؤشرات الأداء التي تمّ عرضها، وترفع نتيجته إلى الإدارة العليا للوزارة لمناقشة وتقرير ما يتوجب عمله لتحسين الأداء وضمان وصول الخطة إلى أهدافها.

الـملاحـــق

ملحق ١ : ملخص أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة :

هناك اتساق بين أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة وأهداف الاستراتيجية السابقة ٢٠٠٩ ورؤية مصر ٢٠٣٠ و الإطار التطويرى لمنظمة الأغذية والزراعة (CPF) لمصر (٢٠١٨-٢٠٢٢)

١. أهداف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ (٢٠٠٩)	٢. أولويات استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ المحدثة
٦ أهداف رئيسية: ١. الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية؛ ٢. زيادة إنتاجية كل من وحدات الأرض والمياه؛ ٣. رفع درجة الأمن الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية؛ ٤. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية؛ ٥. تحسين مناخ الاستثمار الزراعي؛ و ٦. تحسين مستويات معيشة السكان الريفين، وخفض معدلات الفقر في المناطق الريفية.	١. تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية (لمعالجة نقص التغذية، محدودية / نقص الأمن الغذائي، وتحقيق نمو الإنتاجية الزراعية المستدامة ، النمو الزراعي المستدام) مع التركيز عليعلى خفض السلع الغذائية المستوردة. ٢. تعزيز الزراعة المستدامة (محور التركيز : الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية). ٣. القضاء على الفقر في المناطق الريفية وتحسين الدخل ومستوى المعيشة (محور التركيز : صعيد مصر). ٤. التكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره ٥. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية (سلاسل قيمة جيدة الأداء وشاملة– زيادة الصادرات). ٦. خلق فرص عمل للتشغيل خاصة للشباب و المرأة
٤. الإطار التطويرى لمنظمة الأغذية والزراعة (CPF) لمصر (٢٠١٨-٢٠٢٢)	**٣. أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠**
3 مجالات ذات أولوية للحكومة: ١. تحسين الإنتاجية الزراعية، ٢. رفع درجة الأمن الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية، ٣. الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية.	٨ أهداف رئيسية: ١. تحسين نوعية الحياة ومستويات المعيشة للمواطنين المصريين ٢. العدالة والتكامل الاجتماعي والمشاركة ٣. الاقتصاد التنافسي والمتنوع ٤. المعرفة والابتكار والبحث العلمي ٥. نظام بيئي متكامل ومستدام ٦. حوكمة المؤسسات العامة والمجتمع ٧. السلام والأمن لمصر ٨. تعزيز ريادة مصر/وبصمتها دوليا

ملحق ٢ : البرامج والأولويات :

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
المبادئ والتوجهات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعى	- رفع القدرة التنسيقية بين وزارة الزراعة والوزارات المعنية ذات الصلة مثل وزارة البيئة، والمياه، والطاقة، والعمل، والتنمية المحلية، والصحة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تبني منهج للشفافية والمساءلة في إدارة منظومة التنمية المستدامة لالقطاع الزراعى والمشاركة المجتمعية الفعالة في صياغة وتنفيذ الخطط والبرامج.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- خلق مجالات استثمار جديدة من خلال الاستثمار في الزراعة العضوية والزراعة المستدامة وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة المالية	✓	✓	✓
	- اتسام المعلومات والمخرجات المقدمة من خلال عملية صياغة السياسات والخطط والبرامج بالمرونة وقابلة للتنفيذ والتعديل لكي تواكب المتغيرات والمستجدات.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من خلال تغيير الأنماط الزراعية وتحسينها والإقلال من الهدر في الموارد أثناء الدورة الكاملة لإنتاج وجني المحاصيل.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- زيادة كفاءة استخدام الموارد وتحفيز أنماط الإنتاج المستدام عن طريق التحول إلى نظم الري الحديثة التي تتسم بكفاءة استخدام المياه.	- وزارة الموارد المائية والري	✓	✓	✓
	- الكفاءة في توزيع واستخدام الموارد الطبيعية واستخدام المخلفات.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- الفصل بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي والآثار السلبية على المجتمع عند صياغة السياسات والخطط والبرامج في القطاع الزراعى.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- الإستثمار في التنمية البشرية كعامل أساسي ومحوري في إحداث طفرة نوعية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع مصادر الثروة بين مختلف فئات الشعب وعدم تحمل الأجيال القادمة التكلفة والآثار السلبية من السياسات المقترحة في القطاع الزراعى.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- استهداف وإعطاء أولوية للقرى الأكثر فقرا وكذلك الطبقات المهمشة والمعدمة في الريف	- وزارة الزراعة وإستصلاح	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
المبادئ والتوجهات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعى	عند وضع السياسات والخطط والبرامج.	الأراضي - وزارة التنمية المحلية -وزارة الاسكان والمرافق -وزارة التخطيط والمتابعة -وزارة المالية			
	- خلق فرص عمل جديدة في مجال الزراعة المستدامة والاستثمار في العنصر البشري لبناء الخبرات اللازمة لهذا المجال مع الأخذ في الحسبان المزارعين الأشد فقرا والفئات المهمشة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- وضع نظام رصد ومتابعة لضمان تنفيذ الأنشطة وفقا للسياسات والخطط والبرامج الموضوعة وإدخال التعديلات لتصحيح المسار إذا لزم ذلك.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تحفيز البحث العلمي وابتكار التكنولوجيا في مجال الزراعة وتحسين التربة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -وزارة التعليم العالي -وزارة البحث العلمي	✓	✓	✓
	- استخدام مؤشرات للتنمية المستدامة تعكس البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لقياس معدلات التنمية الحقيقية والمستدامة في القطاع الزراعى.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
الحوكمة والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي	تطوير البناء المؤسسي للقطاع الزراعي من خلال :	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تخلي وحدات الزراعة عن الدور الإنتاجي وإعادة النظر في بعض الأدوار الخدمية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- مراجعة مهام الكيانات المؤسسية والفصل بين أدوار كل مؤسسة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- مراجعة قانون الزراعة والقوانين المكملة له	- وزارة الزراعة	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
الحوكمة والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي	مثل قانون الخدمات البيطرية وقانون هيئة الثروة السمكية وغيره من القوانين	وإستصلاح الأراضي - مجلس النواب			
	- إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي كجهاز متخصص فيالتوعية ونقل التكنولوجيا لصغار ومتوسطي الزراع إعتماداً على المنهجية التشاركية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تعزيز دور أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الزراعية وإيجاد الآلية المناسبة لإتاحة تلك المعلومات لجميع المشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- استحداث آلية للتنسيق بين مختلف وحدات الزراعة واشتراكها في وضع وصياغة السياسات المعنية بالقطاع	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تطوير دور وحدات التخطيط والمتابعة والتقييم على أساس النتائج، وكذلك متابعة أداء العاملين بالقطاع وتقييمه بناء على الأداء والنتائج.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- استحداث كيان مؤسسي مسئول عن وضع المواصفات القياسية للمدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ومراقبة تداولها في الأسواق.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - التنظيم والإدارة. -وزارة التموين والتجارة الداخلية	✓	✓	✓
	- توحيد جهات التدريب والتنمية البشرية في جهاز واحد مسئول عن التطوير والتدريب المستمر للجهاز الإداري.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	التطوير المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الريفية وذلك عن طريق: - إصدار تشريع موحد لتنظيم قيام الاتحادات النوعية بدلا من الحاجة إلى إصدار قانون خاص بكل اتحاد.	- مجلس النواب	✓	✓	✓
	- قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفني في مجال بناء القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بما يمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الريف.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- الربط بين الجهات البحثية بوزارة الزراعة ومنظمات المجتمع المدني وإشراك هذه المنظمات في وضع خطط البحوث ومتابعة	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
الحوكمة والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي	تنفيذها.	-منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة			
	- الاعتماد على الإدارة الاحترافية في مزاولة أنشطة منظمات المجتمع المدني.	-منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة	✓	✓	✓
	التطوير المؤسسي للتعاونيات الزراعية من خلال: - تعديل مواد القانون التي تتعارض مع استقلال التعاونيات حتى تتوافق مع شروط اقتصاديات السوق.	- مجلس النواب	✓	✓	✓
	- إلغاء التعددية في الأشكال التعاونية على مستوى القرية الواحدة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -مجلس النواب	✓	✓	✓
	- دمج التعاونيات الصغيرة وتكوين تعاونيات ذات حجم اقتصادي مناسب.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - مجلس النواب	✓	✓	✓
	- تشكيل الهياكل التنظيمية للتعاونيات اعتمادا على جهاز وظيفي محترف.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- إعادة صياغة دور الجمعيات التعاونية على مستوى المراكز الإدارية أو إلغائها.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - مجلس النواب	✓	✓	✓
	- السماح للتعاونيات بإنشاء الصناديق المختلفة (صناديق الادخار- صناديق التمويل...إلخ).	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - مجلس النواب	✓	✓	✓
	- صياغة العلاقة بين التعاونيات وقطاع الإرشاد الزراعي والمؤسسات البحثية والعلمية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - مجلس النواب	✓	✓	✓
الحوكمة والإصلاح المؤسسي للقطاع الزراعي	- الدعم الفني وتشجيع التعاونيات المختصة في مجال تسويق المنتجات النباتية والحيوانية وإنتاج المخصبات وخلافه.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تنمية الموارد البشرية للتعاونيات.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال الاقتصادي	١- **تطوير الإنتاجية الزراعية:** - **تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الزراعية** - تتولي وزارة الزراعة إعداد خطة قومية للبحث الزراعي.	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (مركز البحوث الزراعية - الإرشاد الزراعي)	✓	✓	✓
	- مراجعة هياكل الأجور والمرتبات للباحثين وتحسينها.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -وزارة المالية	✓	✓	✓
	- وضع بروتوكولات للتعاون بين الأجهزة البحثية والجامعات على المستوي المحلي والإقليمي والدولي لتطوير وتحسين الكوادر البحثية في القطاع الزراعى.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -- وزارة الإستثمار و التعاون الدولي	✓	✓	✓
	- تدعيم موازنات البحث الزراعي من خلال الاستفادة من تجارب الدول المختلفة.	- وزارة المالية	✓	✓	✓
	- تطوير منظومات الإرشاد الزراعي إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعي ووضع خطة تنفيذية لإصلاحه مؤسسيا، ووضع برنامج مكثف لتدريب المرشدين الزراعيين، ومراجعة نظم وإجراءات العمل لتطويرها، واستحداث آلية شفافة لمتابعة وتقييم تنفيذ الأعمال الإرشادية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الإرشادية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تفعيل دور الإعلام الزراعي في خدمة قضايا التنمية الزراعية - تخصيص أكثر من قناة تليفزيونية للإعلام الزراعي على غرار القنوات الثقافية المتخصصة، أو العمل على التوسع في البرامج الزراعية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تدعيم إدارة الإعلام الزراعي بوزارة الزراعة بالكوادر البشرية المؤهلة والإمكانات المادية المناسبة التي تمكنها من أداء دورها لإعلامي بشكل فعال.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال الاقتصادي	**- تفعيل أداء المؤسسات الطوعية للمزارعين** إصلاح التشريعات الخاصة بتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية الزراعية العاملة في القطاع الزراعي بما يحقق لها المرونة في العمل، ويخضعها لدرجة مقبولة من الرقابة، وتنمية الوعي بأهمية وجدوى العمل الجماعي عن طريق استحداث برامج إعلامية متخصصة على الخريطة الإعلامية لوسائل الإعلام المختلفة.	- مجلس النواب - جهاز الاعلام الوطني	✓	✓	✓
	٢- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية **- تفعيل الزراعة التعاقدية:** استحداث هيئة محايدة للتحكيم ومنع الإخلال بالعقود التسويقية، واستحداث نظام قضائي متخصص للبت في هذه المنازعات، إنشاء نظام لتسجيل وتأمين العقود التسويقية الزراعية، واستحداث خطوط ائتمانية لتوفير القروض المناسبة للمزارعين بضمان العقود الزراعية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - البنك الزراعي المصري	✓	✓	✓
	- تطوير نظم التجارة والتسويق الإلكتروني للقطاع الزراعي : وضع تشريعات وطنية في مجال قواعد ونظم التجارة الالكترونية، ووضع قواعد تعاقدية للتوقيعات الالكترونية، وتصميم المواقع التسويقية على شبكة الانترنت، ودعم النظام التسويقي للشبكة بمتغيرات التكاليف والأسعار والتغير في أسعار الصرف وغيرها من المتغيرات ذات الصلة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التجارة والصناعة	✓	✓	✓
	- تفعيل التعاون الزراعي الإقليمي والدولي في إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية: - تشكيل مجالس نوعية مشتركة للتعاون الزراعي مع مجموعة الدول التي تتوافر فيها فرص استثمارية مناسبة لمشروعات الزراعة والأمن الغذائي بهدف اقتراح مجالات للاستثمار المشترك وتنسيق المواقف الزراعية بين الدول الأعضاء ووضع حلول ملائمة لمعوقات التعاون	- وزارة الإستثمار و التعاون الدولي	✓	✓	✓
	- تعزيز وتفعيل الأطر المؤسسية والتنظيمية الخاصة بالمتابعة والإشراف على الالتزام بالجوانب المتعلقة بالزراعة في الاتفاقيات البيئية الدولية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التجارة والصناعة	✓	✓	✓
	- تطوير المستويات والمعايير الوطنية للصحة	- وزارة الزراعة	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال الاقتصادي	والصحة النباتية والحيوانية وفقاً لما يتناسب مع الظروف المحلية مع المعايير العالمية.	وإستصلاح الأراضي - وزارة التجارة والصناعة			
	- تطوير ورفع كفاءة الكوادر العاملة في مجال متابعة الملفات المتعلقة بالزراعة في الاتفاقيات الدولية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التجارة والصناعة	✓	✓	✓
	- تطوير منظومة المعلومات الزراعية: تحديد جهة واحدة مسئولة عن إدارة شبكة المعلومات الزراعية، واستحداث قواعد معلومات لخدمة أهداف الاستراتيجية والمتابعة والتقييم، تنفيذ برنامج لتنمية المهارات والقدرات البشرية في مجال إدارة نظم المعلومات.	- وزارة الدولة شئون البيئة - وزارة الخارجية - وزارة الإستثمار و التعاون الدولي	✓	✓	✓
	<u>٣- تطوير مناخ الاستثمار الزراعي:</u> مراجعة كافة التشريعات والقوانين المتعلقة بمجالات الاستثمار الزراعي، وتخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الضرورية غير الزراعية والمتعلقة بالزراعة مثل تجفيف النباتات الطبية، ومحطات الفرز والتعبئة، والتصنيع الزراعي وخلافه تخصيص الأراضي في مناطق التوسع الزراعي الأفقي، وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين الزراعيين في جهة واحدة، إنشاء خريطة الاستثمار الزراعية بناء على قاعدة بيانات معلوماتية دقيقة وحديثة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي (مركز الزراعات التعاقدية - الإرشاد الزراعي) - البنك الزراعي المصري - وزارة التجارة والصناعة	✓	✓	✓
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال الاجتماعي	**<u>١- تدعيم الأمن الغذائي من السلع الغذائية الإستراتيجية :</u>** **- الحفاظ على سلامة الغذاء:** - وضع كود مصري لسلامة الأغذية والأعلاف. - مراجعة التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية مع الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال. - اتخاذ الإجراءات الملائمة لتقييم المخاطر	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التموين والتجارة الداخلية - وزارة المالية	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
	الناجمة عن استخدام المركبات البيولوجية والكيماوية في إنتاج الغذاء. - وضع برامج التحسين الوراثي للإرتقاء بإنتاجية الثروة الحيوانية والداجنة.				
	- ترشيد الاستهلاك : تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي مباشر أو باستخدام كوبونات الغذاء، وتحديد فئة المستحقين للدعم بناء على أسس موضوعية، ورفع الوعي بأهمية الترشيد في الاستهلاك من السلع الغذائية	- وزارة التضامن الإجتماعي - وزارة المالية	✓	✓	✓
	- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين: - دعم وتعزيز التكافل الزراعي، وتعزيز دور المرأة الريفية في قضايا التنمية الزراعية وتدعيمها مؤسسيا وماليا. - الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للنهوض بالمستوى المعيشي لأهل الريف مما يعمل على رفع القدرة الإنتاجية للريف والإقلال من الهجرة من القرى إلى الحضر.	- وزارة الصحة - وزارة التنمية المحلية - وزارة التربية والتعليم - وزارة التضامن الإجتماعي	✓	✓	✓
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال البيئي	**١- الإستخدام المستدام للموارد الزراعية والرعوية الطبيعية** **- ترشيد استخدامات موارد المياه :** - مراجعة السياسات الضريبية الخاصة بالأراضي الزراعية وتعديلها ليكون الربط الضريبي قائم على كل من المساحة المزروعة ونمط زراعتها وأسلوب ريها. - تطوير نظم الري الحقلي والتوسع في لإستخدامها. - تقدير المقننات المائية لمختلف المحاصيل في المناطق البيئية المختلفة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - البنك الزراعي المصري - التعاونيات الزراعية - وزارة التنمية المحلية - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	✓	✓	✓
	- زيادة معدلات استخدام المياه المعالجة لري الغابات والحدائق العامة ومحاصيل غير تقليدية مما يساهم في توفير كميات مياه يمكن استخدامها لاستصلاح أراضي زراعية إضافية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -وزارة الموارد المائية و الري	✓	✓	✓
	- الاستثمار في تقنيات تحلية المياه واستخدام الطاقة الشمسية في عملية التحلية وفي القطاع الزراعى بصفة عامة.	--وزارة الموارد المائية و الري	✓	✓	✓
	- التوسع في استخدام نظم الري الحديثة للارتفاع بكفاءة استخدام المياه في أراضي الإستصلاح	- وزارة الزراعة وإستصلاح	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال البيئي	الجديدة.	الأراضي - البنك الزراعي المصري			
	- توجيه البحث العلمي لإستنباط أصناف ذات درجة تحمل عالية للظروف البيئية المعاكسة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- وضع الأطر التنظيمية بما تتضمنه من قوانين ولوائح تسعي إلى ضمان سلامة النظام البيئي ومكافحة التصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الزراعي، والحد من المخلفات، وتحسين البيئة الصحية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة البيئة - مجلس النواب	✓	✓	✓
	رفع المخصصات العامة لتمويل البحث والتطوير الزراعي وفقاً لنص الدستور المصري.	-مجلس النواب -وزارة المالية	✓	✓	✓
	- توفير التمويل اللازم لتشجيع صغار المزارعين وجمعيات المزارعين والشركات الصغيرة على اتباع الممارسات الزراعية السليمة بيئياً.	- البنك الزراعي المصري	✓	✓	✓
	• **حماية الأراضي الزراعية :** - الاستمرار في مراجعة السياسات والتشريعات المتعلقة بالتعدي على الرقعة الزراعية والمجاري المائية.	- مجلس النواب - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - -وزارة الموارد المائية و الري	✓	✓	✓
	تطوير نظم الإدارة الزراعية بالتحول إلى إدارة جماعية في ظل تنظيمات مؤسسية لصغار الزراع لمواجهة مشكلة تفتت الحيازات الزراعية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - التعاونيات الزراعية	✓	✓	✓
	- الرصد المستمر والتقييم لمؤشرات تدهور الأراضي (الغطاء الأرضي وإنتاجية الأرض- ونسبة الكربون العضوي في التربة)	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - مركز البحوث الزراعية	✓	✓	✓
	- وضع مخططات متكاملة للقرى المصرية يراعى فيها المعايير الهندسية المعمول بها.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التنمية	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال البيئي		المحلية -وزارة الاسكان والمرافق			
	- المراقبة الدورية لإنفاذ القانون بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -وزارة الموارد المائية و الري	✓	✓	✓
	- تشجيع البحوث على دراسات حبس الكربون بالتربة	-مركز البحوث الزراعية -وزارة التعليم العالي	✓	✓	✓
	صيانة الأراضي الزراعية : - التحديث الدوري لحصر وتحليل التربة الزراعية. - إعداد أدلة استرشادية لأسس تسميد المحاصيل حسب مناطق زراعتها.	مركز البحوث الزراعية	✓	✓	✓
	- التوسع في استخدام الميكنة الزراعية. - تخطيط وتنفيذ برنامج تحسين الأراضي (تفعيل جهاز تحسين الأراضي ورفع كفاءته وزيادة مخصصاته المالية).	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -وزارة المالية	✓	✓	✓
	تشجيع إجراء البحوث الإبتكارية لترشيد إستخدام الأسمدة المختلفة ودعم التوسع في إستخدام الأسمدة العضوية والحيوية.	- وزارة الموارد المائية والري - وزارة المالية	✓	✓	✓
	- وضع وتنفيذ برامج لتحييد أثر تدهور الأراضي.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تنمية المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي : - مراجعة وتعديل قانون الصيد رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٣. - تطوير الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وإعادة هيكلتها.	-الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	✓	✓	✓
	- دعم وتطوير الاتحاد التعاوني للثروة المائية.	-وزارة الموارد المائية و الري	✓	✓	✓
	- التنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة بالشواطئ والمسطحات المائية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح	✓	✓	✓

النشاط / السياسة	النشاط / الإجراء	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
السياسات التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية في المجال البيئي		الأراضي -وزارة الموارد المائية و الري			
	التوسع الزراعي الأفقي والتوطين الزراعي : - تضمين خرائط الاستصلاح للمناطق الجديدة كافة عناصر التنمية المطلوبة زراعياً وتسويقياً واجتماعياً وتصنيعياً.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- إعداد إطار فني ومالي لفرص الاستثمار للمشروعات الزراعية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- استحداث خطوط ائتمانية أكثر ملائمة لإستصلاح الأراضي واستثمار الأراضي الجديدة.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -البنك الزراعي المصري	✓	✓	✓
	- تحفيز الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الزراعة الخضراء المستدامة والعضوية، وتنمية المحاصيل الزراعية على نحو مستدام واستخدام تكنولوجيات الزراعة الخضراء من خلال الحزم التحفيزية وآليات السوق والدعم المالي.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي -البنك الزراعي المصري - وزارة الإستثمار و التعاون الدولي	✓	✓	✓

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠
مؤسسية	- زيادة فعالية مؤسسات البحث والارشاد الزراعي في دعم جهود التنمية الزراعية	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تدعيم الزراعة بمؤسسات فاعلة لصغار المزارعين	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
اقتصادية	- التجميعات الزراعية	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- الحد من التعديات على الأراضي الزراعية	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تطوير الإنتاجية الزراعية.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التجارة والصناعة	✓	✓	✓
اجتماعية	- تدعيم الأمن الغذائي من السلع الغذائية الإستراتيجية	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي وزارة التموين والتجارة الداخلية - وزارة المالية	✓	✓	✓
	- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين	- وزارة الصحة - وزارة التنمية المحلية - وزارة التربية والتعليم - وزارة التضامن الإجتماعي	✓	✓	✓
بيئية	- ترشيد استخدامات موارد المياه	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة الموارد المائية والري	✓	✓	✓
	- حماية الأراضي الزراعية	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨- ٢٠٢٠	٢٠٢٠- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٣٠
مؤسسية	**البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا** - استخدام تقنيات حديثة في إنتاج اصناف مقاومة للأمراض والآفات والظروف المناخية غير الملائمة. - المساهمة في مواجهة أثر التغيرات المناخية المتوقعة على الإنتاج الزراعي. - التطوير المستمر لأساليب ومناهج الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا. - دعم وتطوير الأجهزة اللازمة لتفعيل كفاءة نظم المعلومات والاتصالات الزراعية.	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	إنشاء «مركز تحديث الزراعة» - إنشاء مركز تحديث الزراعة ككيان مستقل تحت إشراف وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. - تشجيع الزراعة الجماعية - تخصيص الأراضي وشرائها وإعادة تخصيصها لتحفيز حيازة الأراضي. - تحسين البنية التحتية والتشريعية لمراكز الإرشاد الزراعي	-وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - مجلس النواب	✓	✓	✓
	إنشاء نقاط تجميع ومرافق تخزين للسلع الاستراتيجية - إنشاء مراكز زراعية- لوجستية من خلال شراكات بين القطاع العام والخاص(بناء مركزين استراتيجيين للتخزين ونحو ٣٣٠ نقطة تحصيل). - تنمية المناطق المحيطة بالمراكز اللوجستية الاستراتيجية من خلال مشاريع صناعات غذائية كبيرة (صناعة صلصة الطماطم والدقيق والزيوت، بالإضافة إلى صناعات صغيرة ومتوسطة مثل صناعة الذرة المجمدة والمخللات والزيتون).	- وزارة الإسكان - وزارة الصناعة - الهيئة الهندسية للقوات المسلحة	✓	✓	✓

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨- ٢٠٢٠	٢٠٢٠- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٣٠
اقتصادية	**تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية** - احتواء والتخلص من الأمراض الوبائية المُعدية، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتناسلية للحيوانات. - البدء في مشروع قومي للتأمين على الماشية. - التوسّع في ودعم مشروعات تسمين البتلو على مستوى قومي. -إنشاء نظام متكامل للترقيم وتسجيل الحيوانات، والتوسّع في مشروعات الإنتاج الحيواني في الأراضي المستصلحة، وزيادة نسبة تطبيق تقنيّات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة. - دعم نظم الإنذار المبكر للأمراض الوافدة والمتوطنة واستكمال الخرائط الوبائية للأمراض من الفصائل المختلفة. - تفعيل مظلة التأمين (صندوق التأمين على الماشية) وتنشيط التعاونيات في مجال الإنتاج الحيواني. - تشجيع استخدام الأعلاف الغير تقليدية. - إنشاء مجازر ومحاجر نموذجية. - إنشاء مراكز تجميع الألبان. - اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء مرض إنفلونزا الطيور وتوفير لقاحات الدواجن بما يُغطي احتياجات الطيور. - تشجيع مشاركة جمعيات المجتمع المدني وشركات الأدوية واللقاحات في برامج التوعية. - تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل مزارع الدواجن في المناطق الصحراوية الجديدة. - زيادة إنتاج الأسماك إلى نحو ١٢ ٪ سنويا بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بمقدار ٧ ٪ سنويا، وبحوالي ١٣٪ و٢٠ ٪ سنويا من البحيرات والاستزراع البحري على التوالي. - معالجة مصادر الصرف الزراعي للحد من التلوث. - إنشاء مفرخات سمكية بالبحيرات لإمدادها بالذريعة الملائمة. -إنشاء مزارع سمكية بحرية على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر.	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	تنمية مشروعات الزراعة المائية - إنشاء مزارع سمكية جديدة. - إصلاح البيئة التشريعية لجذب الاستثمار في هذا النشاط الاقتصادي.	- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة	✓	✓	✓

	- إنشاء جمعيات تعاونية للزراعات السمكية. - إنشاء لجنة تشجيع الصادرات السمكية تحت إشراف المجلس التصديري للحاصلات الزراعية	**الاستثمار** والتعاون الدولي			

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨- ٢٠٢٠	٢٠٢٠- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٣٠
اجتماعية	**<u>برنامج التنمية الريفية والتصنيع الزراعي</u>** - بناء مجتمعات متكاملة داخل الأراضي الجديدة. - زيادة المساحة العمرانية بحوالي ٥٪ من إجمالي مساحتها بحلول عام ٢٠٣٠ بمعدل ١٪ كل ثلاث سنوات. - دعم وتنمية التصنيع الزراعي. - توفير فرص عمل لائق ومنتج في مجالات الاقتصاد الأخضر. تأسيس وتعظيم الاستفادة من بنك المعلومات الزراعية بهدف توفير وتدفق المعلومات الزراعية بصورة شاملة ودقيقة. - التوسّع في استخدام التكنولوجيا الحيوية في التنمية الزراعية بهدف استنباط أصناف جديدة متحمّلة للجفاف وملوحة التربة ودرجة الحرارة وإنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات، وتحسين المُحتوى الغذائي لبعض الأصناف النباتية، وكذا زيادة إنتاجية الألبان واللحوم. - إدخال النانو تكنولوجي في التنمية الزراعية بهدف الوصول إلى تقنية نانو تكنولوجيا لتحسين نوعية المياه، والمساهمة في حل مشكلة تلوث المياه، وامتلاك التقنية التكنولوجية بدلاً من الاعتماد على الخارج. - التوسّع في الزراعة العضوية عن طريق تخصيص مساحات بالمناطق الجديدة المستصلحة، وتدوير المخلفات الزراعية وإنتاج أسمدة عضوية. - إصدار وتفعيل قانون الزراعة العضوي المصري، وتقنين وضع مكاتب التسجيل والتفتيش العاملة في مصر. - تنفيذ برنامج قومي متكامل للإرشاد الزراعي يُغطي القرى المصرية خلال العامين المقبلين. - تشجيع الصناعات الريفية والصناعات التصديرية في القطاع الريفي	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة الإسكان - وزارة الصناعة	✓	✓	✓
	<u>الانعاش الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية</u> - تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة في النشطة الاجتماعية. - تنويع مجالات الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة التضامن	✓	✓	✓

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨- ٢٠٢٠	٢٠٢٠- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٣٠
	والمولدة للدخل بالريف. - إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية. - خلق قيم اقتصادية مضافة من الاستغلال الاقتصادي للمتبقيات الزراعية لصالح المزارعين	الإجتماعي			

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨- ٢٠٢٠	٢٠٢٠- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٣٠
بيئية	**برنامج استصلاح واستزراع الأراضي.** - تنفيذ المرحل الأولى من المشروع والمتعلقة بتنمية المليون ونصف المليون فدان. - تنمية زراعية صناعية متكاملة، من خلال زراعة المحاصيل والخضر والفواكه الموفرة للمياه. - تأسيس مصانع للتعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية. - تربية الماشية والأغنام والإبل. - تنمية الثروة السمكية. - اعتماد منظومة للتبريد والنقل بحيث تصل المنتجات من المنتج إلى المستهلك مباشرة للقضاء على تعدد الوسطاء الذي يؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل.	- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - وزارة المالية	✓	✓	✓
	ترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية الزراعية - الارتقاء بمستوى كفاءة نظم الري الحقلي إلى ٨٠%. - زيادة كفاءة الموارد المائي المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها. - تعظيم كفاءة الموارد المائية الجوفية في الاستخدامات الزراعية. - إقامة شبكة قومية حديثة ومتكاملة متخصصة في مجال رصد المتغيرات المناخية الزراعية.	وزارة الموارد المائية والري وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي	✓	✓	✓
	صيانة ورفع كفاءة الموارد الأرضية الزراعية - الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية.	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي		✓	✓

الأولويات	النشاط	الجهة المسئولة والجهات المتعاونة	٢٠١٨- ٢٠٢٠	٢٠٢٠- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٣٠
	- الاستفادة من الخرائط الجغرافية لتصنيف الأراضي في تحليل الظواهر السلبية. - الحفاظ على الموارد الأرضية والمراعي والتنوع الحيوي من التدهور الكمي والنوعي. - تعظيم الاستفادة من كائنات التربة الدقيقة في زيادة خصوبة التربة. - تطوير استخدام الميكنة الزراعية وتوسيع نطاق استخدامها.				

ملحق ٣ :

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

قرار وزاري
رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٨

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي،

بعد الإطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و تعديلاته ،

بعد الإطلاع على قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية،

و على القرار الوزارى رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن إعادة فريق عمل وحدة تنسيق و متابعة إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ،

و على القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٨ ،

و على القرار الوزارى رقم ٧٨٦ لسنة ٢٠١٨ .

قـــــــرر

مادة ١) : يعاد تشكيل فريق عمل وحدة تنسيق و متابعة إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ برئاسة الأستاذ الدكتور / سعد زكى نصار – مستشار الوزير و عضوية كل من السادة :-

أولا :- أعضاء فريق العمل من الجهات الفنية ذات الصلة بتنفيذ سياسات و برامج إستراتيجية التنمية المستدامة بصفتهم أو من ينوب عنهم :-

- رئيس مركز البحوث الزراعية
- رئيس مركز بحوث الصحراء
- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية
- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى
- المدير التنفيذى للهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية
- رئيس قطاع الهيئات و شئون مكتب الوزير
- رئيس قطاع الخدمات الزراعية و المتابعة
- رئيس قطاع الشئون المالية و التنمية الإدارية
- رئيس قطاع الإرشاد الزراعى
- رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية و الداجنة

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

الوزير

- رئيس قطاع إستصلاح الأراضى
- رئيس قطاع الشئون الإقتصادية
- المستشار القانونى لوزارة الزراعة و إستصلاح الأراضى
- أ.د / إبراهيم صديق – أستاذ الإقتصاد الزراعى بجامعة المنوفية
- مدير معهد بحوث الاراضى و المياه و البيئة
- مدير معهد بحوث الإقتصاد الزراعى
- المشرف على الإدارة المركزية للعلاقات الزراعية الخارجية
- مدير وحدة إدارة مشروعات الرى الحقلى
- رئيس الجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة
- المدير التنفيذى لمشروع إنشاء مزارع مصرية مشتركة مع الدول الإفريقية

ثانياً: أعضاء فريق العمل المعاون من الشباب لمتابعة مؤشرات قياس الأداء لسياسات وبرامج الاستراتيجية من السادة : -

- د / محمد فكرى القرش – معاون الوزير للإنتاج الحيوانى
- م / مى سعيد محمد محمود مطاوع – معاون الوزير للتخطيط والمتابعة
- م/ إكرام جمال الدين سيد محمود العدوى – رئيس وحدة تكافؤ الفرص لعمالة المرأة
- أ / إنتصار السيد إمام – أخصائى أول علاقات خارجية
- أ / أحمد يحيى زيدان – أخصائى ثانى بمكتب الوزير

مادة ٢) : يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخه ، ويلغى كل ما يخالفه أو يتعارض مع أحكامه .

صدر في ١٩/ ٨ /٢٠١٨.

ميادة محمد

وزيـــر

الزراعة واستصلاح الأراضي

أ.د/ عز الدين أبو ستيت

ملحق ٤ : فريق عمل مشروع الدعم الفني TCP من قبل منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة بشأن تحديث استراتيجية التنمية الزراعية المستدامه في مصر ٢٠٣٠

- **اللجنة التنسيقية**

الاســـــــــم	الوظيفـــــــة
١. أ.د/ سعد نصار	مستشار معالي الوزير – رئيسا
٢. أ.د/ محمد سليمان	رئيس مركز البحوث الزراعية
٣. أ.د/ نعيم مصلحي	رئيس مركز بحوث الصحراء
٤. أ.د/ محمد عبد النبي	رئيس قطاع الشئون الاقتصادية السابق
٥. أ.د/ شعبان سالم	رئيس قطاع الشئون الاقتصادية
٦. أ.د / سعد موسي	المشرف علي العلاقات الزراعية الخارجية
٧. د/ نصر الدين حاج الامين	ممثل منظمة الاغذية والزراعة بالقاهرة
٨. د / محمد عبد الوهاب أحمد	خبير السياسات الزراعية بالمكتب الإقليمي بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا للفاو

المنسق القومي

الاســـــــــم	الوظيفـــــــة
١-أ.د/ محمد عبد النبي	رئيس قطاع الشئون الاقتصادية السابق
٢-أ.د/ شعبان سالم	رئيس قطاع الشئون الاقتصادية

مجموعات العمل

أولاً: مجموعة الموارد الطبيعية وتغير المناخ

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د/ علاء البابلي	مدير معهد بحوث الاراضي والمياه بمركز البحوث الزراعية . رئيسا
٢. أ.د /حسني محمود عز الدين	نائب رئيس مركز الصحراء السابق . نائب الرئيس
٣. أ.د/ احمد عوني	مدير معمل المناخ الزراعي
٤. أ.د/ شريف فياض	رئيس بحوث بمركز بحوث الصحراء
٥. د/ احمد عبد العزيز	باحث بمركز بحوث الصحراء
٦. د/ احمد سيد	باحث بمركز بحوث الصحراء

ثانياً : مجموعة الانتاج الزراعي

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د/ طارق سليمان	رئيس قطاع الثروة الحيوانية والداجنة بوزارة الزراعة . رئيسا
٢. أ.د/ علاء خليل	مدير معهد بحوث المحاصيل بمركز البحوث الزراعية.نائب الرئيس
٣. أ.د/ عبدالله الشافعي	مدير معهد بحوث المحاصيل السكرية الاسبق
٤. أ.د/ محمد جبر	مدير معهد بحوث البساتين بمركز البحوث الزراعية
٥. م/ ليلي زيدان	باحث مساعد بمعهد بحوث الاراضي والمياه

ثالثاً : مجموعة سلاسل القيمة

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د/ علي عبد المحسن	مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعي . رئيسا
٢. أ.د/ أشرف كمال	رئيس بحوث متفرغ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي
٣. د/ داليا عبد الحميد يس	باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي
٤. د/ زكي اسماعيل نصار	باحث بمركز بحوث الصحراء
٥. د/ أيمان عبدالله	باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي

رابعاً : مجموعة المؤسسات

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د/ شيرين عاصم	وكيل مركز البحوث الزراعية للبحوث . رئيسا
٢. أ.د/ عماد نجم	مدير معهد بحوث الارشاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية
٣. أ.د/ محمد حسن عبد العال	استاذ متفرغ بكلية الزراعة – جامعه القاهره
٤. د/ عصام زكي	باحث أول بمعهد الاقتصاد الزراعي
٥. د/ زينب عبدالله	باحث أول بمعمل النظم الخبيرة

خامساً : مجموعة الشمول الاجتماعي (الامن الغذائي والتغذية)

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د/ علاء عزوز	وكيل مركز البحوث الزراعية السابق ورئيس قطاع الإرشاد الزراعي . رئيساً
٢. أ.د/ محمد نوار	أستاذ متفرغ بكلية الزراعة – جامعه القاهرة
٣. د/ رضا عماره	باحث أول بمعهد بحوث أمراض النباتات
٤. د/ فادي عبد الراضي	مدرس بكلية الزراعة – جامعة القاهرة

سادساً : مجموعة تكنولوجيا المعلومات

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. د/ محمد القرش	معاون الوزير . رئيسا
٢. أ.د / فضل هاشم	مدير مركز معلومات المناخ نائب الرئيس
٣. م/ ماهر غريب	مهندس زراعي بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي
٤. أ. أنتصار السيد امام	اخصائي بالعلاقات الزراعية الخارجية
٥. أ. / محمد عاطف	اخصائي بالعلاقات الزراعية الخارجية

الخـــبراء

الخبراء من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د / كامل شديد	الخبير الدولي بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
٢. أ.د / محمد الانصاري	أستاذ متفرغ بكلية الزراعة جامعة كفر الشيخ وخبير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة بجمهورية مصر العربية

الخبراء الوطنيون

الاســـــــــم	الوظيفـــــــــة
١. أ.د / محمود مدني	رئيس مركز البحوث الزراعية السابق
٢. أ.د / أحمد متولي	استاذ بكلية الزراعة – جامعه القاهرة
٣. د / داليا جودة	استشاري حر
٤. د / فادي عبد الراضي	مدرس بكلية الزراعة – جامعه القاهرة

الـمراجع

الـمراجع

١- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ،استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات ، ١٩٨٣.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ،استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات ، ١٩٩٣.

٣- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ،استراتيجية التنمية الزراعية حتي عام ٢٠١٧ ،٢٠٠١ .

٤- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ ،٢٠٠٩ .

٥- الامم المتحدة ، الاهداف الاممية للتنمية المستدامة ، ٢٠١٦ .

٦- استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ (محور التنمية الاقتصادية) ،٢٠١٦.

٧- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي (فريق عمل وحدة مراجعة وتحديث ومتابعة استراتيجية التنمية المستدامة) ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري ، محور التنمية الزراعية ، ٢٠١٩.

٨- مشروع الدعم الفني ، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو)، الاوراق الخلفية الستة لفريق العمل ، ٢٠١٦ ، وهي :

- الورقة الاولي : الاراضي والمياه والتغيرات المناخية.
- الورقة الثانية : الانتاج الزراعي النباتي والحيواني .
- الورقة الثالثة : سلاسل القيمة الزراعية .
- الورقة الرابعة: القضايا المؤسسية والسياسات والتشريعات والموارد البشرية ونقل التكنولوجيا .
- الورقة الخامسة:الشمول الاجتماعي الامن الغذائي والتغذية ومكافحة البطالة والمرأة .
- الورقة السادسة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٩- مشروع الدعم الفني ، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الورقة المجمعة للأوراق الخلفية الستة ،٢٠١٦ .

١٠- رئاسة مجلس الوزراء ، برنامج الحكومة ٢٠١٨/ ٢٠١٩-٢٠٢١ /٢٠٢٢، ٢٠١٨

11- Elgammal, Mohamed. 2019. Analysis of five major food security commodities in Egypt (Wheat, paddy rice, sugar cane, live white chicken, and milk cow.) FAO unpublished study, September 2019.

12- FAO. 2017. The Future of Food and Agriculture : Trends and challenges. FAO, 2017.

13- FAO and Italian Agency for Development Cooperation. 2019. Food losses and waste reduction and value chain development in Egypt and Tunisia.

14- FAO. 2019. The State of Food Security and Nutrition in the world. FAO 2019 Report.

15- ICTSD and FAO. 2017. Agricultural policies, Trade and Sustainable Development in Egypt. Isin Tellioglu and Panos Konandreas.

16- USDA-ERS. Agricultural total factor productivity (TFP) growth for individual countries, 1961-2016 database, updated, October, 2019.

17- WB. 2019. World Development Indicators. Science and Technology. Accessed on 14 December 2019.

18- World Bank. 2019. World Development Indicators (updated October 28, 2019), accessed on 14 December 2019).

19- WB. 2019. World Development Indicators. Employement by sector. Accessed on 14 December 2019.

الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030

ديسمبر 2019